جامعة سعد دحلب البليدة

كلية الأداب و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الإجتماع الثقافي

التصورات الإجتماعية للقيم لدى المرأة الريفية

دراسة سوسيولوجية لمجتمع ريفي متغير

- دراسة ميدانية بمنطقة "حلوية" البليدة -

من طرف

بلهادي وافية

أمام اللجنة المشكلة من :

جمال معتوق	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
فوضيل رتيمي	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
ناصر قاسيمي	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
كشادرابح	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا و مناقشا

البليدة، أفريل 2007

مـــلـــخـــص

تزايدت في القرن العشرين وتيرة حركة التغير و التي عملت على تقليص الحواجز بين المجتمعات الأمر الذي ساعد على خلخلة بنائها الإجتماعي و الثقافي بفعل التلاقح الثقافي الحضاري ، ولم يعد هذا مقتصرا على المجتمعات المتقدمة بل شمل المجتمعات النامية و التي تتعرض في الوقت الحاضر للعديد من التحولات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية التي تفوق في بعض الأحيان عن طاقتها الإستيعابية وعن قدرتها في هضم هذه المستجدات و الجزائر واحدة من هذه المجتمعات التي تشهد تخلخلا في نظامها القيمي ، لذا إرتأينا القيام بهذه الدراسة إنطلاقا من تصورات القيم لدى المرأة الريفية في مجتمع ريفي متغير، أين ركزنا على الجانب التصوري للمرأة.

فموضوع التصورات الإجتماعية يشكل واحد من المواضيع العلمية التي استثمرت في مجال الدراسات السوسيولوجية ، فالتصور هو واحد من الميكانيزمات ذات الطابع التأسيسي للأشكال المعرفية و التي تتبلور في سياقها العمليات الخاصة بفهم المحيط الإجتماعي و تفسيره، و خاصة في تناوله في إطار التغير الإجتماعي، الذي يعمل على تحويل حياة فئات واسعة من أفراد المجتمع ، فالتغير هو ظاهرة عامة في المجتمعات ، فكما يمس الجانب المادي للحياة فإنه يمس الجانب اللامادي للأفراد من حيث القيم الإجتماعية و معايير الأخلاقية و غيرها.

لذلك فالتغير في التصورات من ناحية نظام القيم ماهو إلا إستجابة و ردة فعل من طرف المرأة كفرد من المجتمع الكلي للتغيرات التي تحيط بها محاولة بذلك إستيعاب التجديدات و التكيف معها دون التخلي كلية عن قيمها و إنما وجودها يكون بتعايش النمطين جنبا إلى جنب .

فالقيم التقليدية المحضة لم تعد موجودة ، و المجتمع التقليدي غير موجود في الوقت الحالي، فالمجتمع الجزائري فقد وبنسبة كبيرة جدا المجتمع التقليدي ولم يصل بعد إلى المجتمع العصري ،و هنا تكمن الجدلية بين التقليد و الحداثة.

شـــكـــر

أتقدم بالشكر و الحمد لله عزّ و جلّ الذي قدرني على إنجاز هذا العمل، و سهّل لي درب العلم و المعرفة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف : " كشاد رابح " لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، و على كل المساعدات و التوجيهات القيمة التي رافقتني طوال عمر المذكرة.

و أشكر كذلك كل من ساعدني من قريب أو بعيد في كل الأماكن التي قصدتها خاصة أثناء البحث الميداني، خاصة أسر منطقة حلوية.

الفـهـرس

شكـر
الفهرس
قائمة الجداول الخاصة بالجانب النظري للدراسة
قائمة الأشكال البيانية
قائمة الجداول الخاصة بالدراسة المنوغرافية
قائمة الجداول الخاصة بالجانب الميداني للدراسة
قائمة جداول الملاحق
مقدمة ..... أ ب

الفصل الأول :
الإطار النظري و المنهجي العام 1
تمهيد 1
1.1- أسباب إختيار الموضوع 2
2.1- أهداف الدراسة 2
3.1- الإشكالية و الفرضيات 3
4.1- تحديد المفاهيم الأساسية 8
5.1- المقاربة السوسيولوجية 17
6.1- صعوبات الدراسة 18
ملخص 19

الفصل الثاني :
الأسس النظرية للتصورات 20
تمهيد 20
1.2- نبذة تاريخية حول ظهور مفهوم التصور 21
2.2- مفهوم التصور عند بعض المفكرين 23
3.2- خصائص التصور و بنائه 25
4.2- العوامل المؤثرة في التصورات 28
ملخص 31

الفصل الثالث :
الأساس النظري و المعرفي للتغير الإجتماعي 32
تمهيد 32
1.3- التطور التاريخي لمفهوم التغير 33
2.3- تفسير التغير الاجتماعي 35
3.3- أنواع التغير الاجتماعي 37
4.3- علاقة مفهوم التغير بالمفاهيم المصاحبة 40
5.3- عوامل التغير الاجتماعي 43

-1.5.3عوامل الفردية للتغير الاجتماعي 44
-2.5.3 العوامل الفكرية 46
-3.5.3 العوامل المادية 49
ملخص 53

الفصل الرابع :
التغيرات الماكوسوسيولوجية في الجزائر 54
تمهيد 54
-1.4 التغيرات الاقتصادية..... 55
-2.4 التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي للجزائر ما بعد الإستقلال 58
-3.4 الصناعة 63
-4.4 الرخاء الاقتصادي وتغير النمط الاستهلاكي للمواطنين 65
-5.4 التغير الثقافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال 67
-6.4 مظاهر النمو الديموغرافي 73
ملخص 78

الفصل الخامس :
تغيرات المجتمع الريفي و نظامه قيمي 79
تمهيد 79
-1.5 خصائص المجتمع الريفي 80
-2.5 مراحل تغيير المجتمع الريفي 83
-3.5 عوامل تغيير المجتمع الريفي 85
-4.5 خصائص الأسرة الريفية 87
-5.5 أنواع القيم في الأسرة الريفية 89
-6.5 القيم الريفية المتغيرة 92
ملخص 101

الفصل السادس :
الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 103
تمهيد 103
-1.6 المناهج الستخدمة في الدراسة 104
-2.6 الأدوات و التقنيات المستعملة في الدراسة 105
-3.6 أدوات تحليل البيانات 107
-4.6 مصادر المعطيات 107
-5.6 المعـاينة 108
-6.6 مجالات الدراسة 109
ملخص 111
تمهـيد 112
- 7.6 الدراسة المنوغرافية لمنطقة "حلوية" (المجال المكاني) 113
ملخص 121

الفصل السابع :
عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية 122

-1.7 عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمبحوثات 122
-2.7 عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتعلم المراة الريفية 129
-3.7 عرض وتحليل المعطيات الخاصة بعمل المرأة الريفية خارج المنزل 140
-4.7 عرض وتحليل المعطيات الخاصة بمكانة المرأة الريفية..... 141
-5.7 عرض وتحليل المعطيات الخاصة بزواج المرأة الريفية 147
-6.7 عرض و تحليل المعطيات الخاصة بخروج المرأة الريفية..... 155
-7.7 عرض وتحليل المعطيات الخاصة بمصادر تصورات المرأة الريفية 167
-8.7 التحليل التركيبي لمعطيات الدراسة 168
-9.7 القراءة السوسيولوجية لنتائج الدراسة 168
الخاتمة .
قائمة المراجع
الملاحق

قائمة الجـداول الخاصة بالجـانب النظري

الرقم		الصفحة
01	تطور نمو بعض إجماليات الإقتصاد الجائري ما بين 1984-1993	58
02	إستهلاك المواد الغذائية في الجزائر	66
03	إستهلاك التجهيزات المنزلية	67
04	تطور عدد المتمدرسين في المرحلة الإبتدائية بين1994-1997	69
05	تطور عدد المتمدرسين في المرحلة الثانوية بين 1994-1997	69
06	التزايد المستمر في عدد الطلبة الجامعيين بين1998-2003	70
07	تطور النشاط النسوي بين 1966-1989	71
08	نسب الأسر التي لديها إمرأة مشتغلة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.	71
09	حصة الإعلام من المخططات التنموية من 1970 إلى 1998.	72
10	إستهلاك الأفراد للأجهزة التثقيفية في الأسرة	73
11	المنجزات السكنية في الجزائر بين 1964-1977.	75
12	تطور مناصب الشغل خلال الفترة بين 1967-1985 .	76

قائمة الأشكال البيانية

الرقم		الصفحة
01	التطور الديموغرافي لسكان حلوية بين سنوات 1966إلى 1998.	
02	توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية (الوضعية المهنية)	125
03	أسباب عدم تعلم الأجيال السابقة .	132
04	تصور المرأة الريفية لتحديد التعليم بسن معينة	137
05	تصور المرأة لوجود فرق في المعاملة بينها و بين إخوتها الذكور	144
06	ترتيب تصور المرأة الريفية لمكانتها الاجتماعية حسب القيم	146
07	الأفضليات حسب تصور المرأة الويفية القيم التعلم، العمل، الزواج .	154

جداول خاصة بالدراسة المنوغرافية

الرقم		الصفحة
01	معطيات وبيانات عن وضعية منطقة حلوية سكانيا و سكنيا لسنة 1998.	118
02	تطور عدد المتمدرسين في المنطقة بين 1987-1993-1998.	119
03	تحول النشاط الإقتصادي بين 1987-1998.	119

الجداول الخـاصـة بالدراسة الميـدانيـة

الرقم		الصفحة
01	توزيع المبحوثات حسب الأجيال	122
02	توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي	123
03	توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية	126
04	توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي و علاقته بالأجيال	129
05	الفرق بين المرأة المتعلمة و غير المتعلمة	131
06	جدول يبين تغير تصورات المرأة ريفية نحو التعليم	133
07	أسباب تغير التصور نحو التعليم	135
08	الهن المسموح للمرأة الريفية بالخروج للتعلم حسب الأجيال.	138
09	الموقف من عمل المرأة الريفية .	140
10	تقييم المبحوثات لعلاقتهن بأفراد أسرتهن.	141
11	إستشارة المرأة في مشكلة أو أمر عائلي .	143
12	تصور المبحوثات لطريقة الزواج.	147
13	أسباب تغير تصور المبحوثات لأسلوب الزواج.	150
14	تصور المرأة الريفية نحو موضوع الزواج.	151
15	تصورات المبحوثات نحو الخروج من المنزل و السماح لهن بذلك.	155
16	أسباب تغير التصورات نحو بعض القيم: الخروج،العمل، التعليم حسب تصور المبحوثات.	157
17	مراقبة خروج المرأة .	160
18	تصور المبحوثات حول إذا كن يشعرن بحرية في التنقل و الخروج في الوقت الحالي.	162
19	إذا كانت مسألة خروج المرأة تطرح نفس ردود الأفعال اليوم.	163
20	تصور المبحوثات لسياسة تباعد الولادات و تنظيم الأسرة.	164
21	مظاهر تغير القيم .	165
22	مصادر التصورات الإجتماعية للمراة الريفية .	167

قائمة جداول الملاحق

التطور الديموغرافي لسكان حلوية بين سنوات 1966إلى 1998.
توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية (الوضعية المهنية)
أسباب عدم تعلم الأجيال السابقة .
تصور المرأة الريفية لتحديد التعليم بسن معينة
تصور المرأة لوجود فرق في المعاملة بينها و بين إخوتها الذكور
ترتيب تصور المرأة الريفية لمكانتها الاجتماعية حسب القيم
الأفضليات حسب تصور المرأة الريفية القيم التعلم، العمل، الزواج .

مـــقدمـــة

شكل موضوع التغير الإجتماعي إهتمام العديد من الباحثين في مجال الدراسات السوسيولوجية، و خاصة في الفترة الأخيرة أين عرف العالم تغيرات شملت كل أنساقه الإجتماعية منها و الإقتصادية و الثقافية، إنعكست على أغلب المجتمعات بدرجات متفاوتة من التغير .

إن إختلاف التغير في الحجم و السرعة و الإتجاه الذي يعرفه العالم منذ فجر التاريخ زاد من تسارعه اليوم ، والجزائر كواحدة من المجتمعات لحقها التغير كمثيلاتها من المجتمعات الأخرى مما أثر على بنائها الإجتماعي و نظامها القيمي ، ومن خلال هذه الدراسة تناولنا موضوع التصورات الإجتماعية بإعبارها شكلا من أشكال التفكير الإجتماعي ، و قد تم إعتماد المرأة الريفية وتصوراتها نحو قيمها الإجتماعية و تأثر هذه التصورات بالتغيرات العامة على مستوى مجتمعها الإنتمائي (المجتمع الريفي)و مجتمعها المرجعي (المجتمع الجزائري) .

و إنطلاقا من هذا الطرح عالجنا موضوع الدراسة المتمثل في " التصورات الإجتماعية للقيم لدى المرأة الريفية في مجتمع ريفي متغير ، وهذا بالإستناد إلى مؤشرات تفسيرية التي يمكن من خلالها إستقراء تصورات المراة الإجتماعية لقيمها و ومحاولة إكتشاف مدى التغير الذي أصابها ، وعليه إقتضى إنجاز هذا البحث العلمي تقسيمه منهجيا إلى سبعة فصول تضم مباحث مقسمة ومتكاملة منهجيا تم فيها الإنتقال من العام إلى الخاص على النحو التالي:

الفصل الأول: شمل الجانب النظري للدراسة ،حيث خصصنا هذا الفصل لتحديد الإطار المنهجي العام للدراسة و قد إحتوى على مايلي : أسباب إختيار الموضوعو أهداف الدراسة ،إشكالية الدراسة و فرضياتها ،مع تحديد للمفاهيم الأساسية و تحديد المقاربة السوسيولوجية المعتمدة في الدراسة .
الفصل الثاني:تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الأسس النظرية التي يقوم عليها التصور و تم هذا بدء بإعطاء نبذة تاريخية حول ظهور مفهوم التصور، مفهوم التصور عند بعض المفكرين، خصائص التصور و بنائه و أخيرا العوامل المؤثرة في تشكل التصورات عند الفرد .

الفصل الثالث : و هو خاص بالتغير الإجتماعي ،و ركزنا فيه على مفهومه عند مختلف الباحثين بالإضافة إلى تحديد أنواعه و علاقته بالمفاهيم المصاحبة له (التقدم ، التطور ، النمو) وفي الأخير تطرقنا لأهم العوامل التي تعمل على إحداث التغير على المستوى المادي أو الفكري أو الفردي.

الفصل الرابع: تم فيه التركيز على المجتمع الجزائري بإعتبارها الإطار المرجعي الذي يستقي منه الأفراد أهم التغيرات ، أين تطرقنا من خلاله التغيرات الإقتصادية و نتائجها و التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي و الثورة الزراعية ما أسفرت عنه كسياسة لتنمية ، الصناعة و تأميم المحروقات، بالإضافة للقدرة الإستهلاكية للمواطن ، التغير الثقافي للمجتمع الجزائري بعد الإستقلال (التعليم وتوسيع تعليم المرأة)، النشاط النسوي و عمل المرأة إلى جانب إنتشار وسائل الإعلام و دور التلفزيون في تغيير ذهنيات و تصورات الأفراد في المجتمع الجزائري، مظاهر النمو الديموغرافي و آثاره بالإضافة إلى التوزيع السكني و تغيرات اشكال العمل .

الفصل الخامس : هذا الفصل خاص بتغير المجتمع الريفي و قيمه ، فالمجتمع الريفي هو جزء من مجتمع أكبر ، والقيم الإجتماعية هي بمثابة ميكانيزمات محركة لسلوك الأفراد في حدود مايتفق عليه المجتمع من المسموح و المرفوض ، وعليه تم عرض وتحليل خصائص المجتمع الريفي ومراحل تطوره،و عوامل تغيره و كذا كشف أهم خصائص الأسرة الريفية و أنواع القيم السائدة فيهاوأخيرا ركزنا على تغير بعض القيم الريفية الخاصة بالمرأة وفي طليعتها الخروج للعمل،التعليم إختيار شريك الحياة، بالإضافة إلى أهم التغيرات المادية في الأسرة الريفية و تحول النشاط المهني.

الفصل السادس: تعتمد البحوث و الدراسات السوسيولوجية على مناهج علمية و تقنيات في البحث و أدوات للعرض و التحليل ،وبناء عليه إحتوى هذا الفصل على المناهج المستخدة في الدراسة و الأدوات المنهجية و التقنيات المستعملة في البحث الميداني ،بالإضافة إلى أدوات التحليل و مصادر جمع البيانات ، المعاينة و مجالات الدراسة .وفي هذا الفصل تعرضنا إلى الدراسة المنوغرافية لمنطقة "حلوية" .

الفصل السابع : هذا الفصل خاص بعرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية بالإستناد على المعطيات النظرية و دراسة المنوغرافية التي شكلت قاعدة التحليل النظري للدراسة ، وتم من خلاله حصر المعطيات و عرضها و تحليلها تحليلا سوسيولوجيا و هذا بالتطرق لأهم مؤشرات الدراسة التي تركز على تصورات المرأة الريفية نحو القيم الريفية و تغيراتها و في الأخير قمنا بمحاولة قراءة سوسيولوجية لمجمل النتائج و أهمها.

الفصل 1
الإطار المنهجي العام

تمهيد :

يعد الإطار المنهجي القائم على أساس سليم العامل المهم لتوجيه الدراسة و تحقيق أهدافها بطريقة علمية منهجية منتظمة، و على هذا الأساس بني الإطار المنهجي لدراستنا هذه إنطلاقا من عملية طرح موضوع البحثعلى إشكالية تعكس محتوى الموضوع و تحدد زواياه لاسيما أنها تتناول أهم نقاط و منؤشرات موضوع البحث و تساعد في تشكيل فرضياته.

فمن خلال هذا الفصل تم تحديد لأهم مفاهيم الدراسة التي تساعد على فهم الموضوع بشكل أوضح و من الزاوية التي نريد منها دراسته . و هذا يعني الإلمام و التحكم في توجيه البحث نحو أهداف الدراسة المسطرة.

و منه فإن هذا الفصل المنهجي يتكون من إشكالية الدراسة و تساؤلاتها و فرضياتها مع تحديد أسباب اختيار الموضوع، الموضوعية منها و الذاتية إلى جانب تحديد الأهداف المرجو تحقيقها، و كذا تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة و المقاربة المنهجية التي تتناسب و طبيعة الموضوع، كما أشرنا إلى الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث النظري و الدراسة الميدانية.

1.1 - أسباب إختيار الموضوع:

تعكس أسباب إختيار الموضوع إهتمامات و ميولات الباحث الشخصية و الموضوعية، و نحصرها في :

- الإهتمام بموضوع التغير الاجتماعي للمجتمع عامة و التغير الريفي بصفة خاصة، تعميقا للبداية التي أجريت في إطار مذكرة " الليسانس ".
- محاولة فهم الظاهرة من الزاوية المنهجية و السوسيولوجية التي تمنح الأولوية لفهم التصورات خارج الاقتراب الوصفي الذي ينظر للظاهرة السوسيولوجية خارج الذات .
- محاولة معرفة تصورات المرأة الريفية ومبررات سلوكاتها وتصوراتها نحو بعض القيم عبر الأجيال و إكتشاف أهم التغيرات التي لحقت بتصوراتها .

2.1 - أهداف الدراسة :

لا يوجد موضوع يدرس عبثا بدون غاية، فلكل دراسة علمية أهداف تتوخاها و تحرص على تجسيدها و تبيانها، بإتباع طرق و أساليب منهجية علمية منتظمة، و عليه تم تحديد جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي :

- محاولة الكشف عن نظام القيم لدى المرأة الريفية وانعكاسه على أسلوب حياتها و سلوكاتها وبين التغيرات التي تحدث في مجتمعها الإنتمائي (المجتمع الريفي).
- محاولة معرفة إذا كانت التصورات الإجتماعية هي المحرك الأساسي لمواقف المرأة الريفية حول جملة من القيم الإجتماعية ومعرفة ردة فعلها أمام موجة التحديث و التغيير.
- الكشف عن العلاقة بين تصورات القيم لدى المرأة الريفية و طبيعة الحياة في المجتمع الريفي كمجتمع إنتمائي للمرأة الريفية وفي علاقته بالمجتمع المرجعي (المجتمع الجزائري).
- إثراء البحث السوسيوجي بمواضيع تخص المرأة الريفية و وتصوراتها للقيم الإجتماعية في خضم مجتمع متغير.

- الإشكالية :

يعد التغير أحد مظاهر الحياة عامة، فالتغير الاجتماعي هو ظاهرة تنصف بها جميع المجتمعات عبر صيرورتها التاريخية، ويعتبر حقيقة ملازمة للمجتمعات الإنسانية زادت بحدوث الثورة الصناعية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

ويختلف التغير الاجتماعي باختلاف المجتمعات وثقافتها. "كما أن التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد لأنه يضم بيئات مختلفة طبيعية واجتماعية من بدوية وقروية وحضرية، لذا تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة أيضا"[31]ص 127.

إن دراسة هذه التغيرات يتم على عدة مستويات نظرية بين نظرية العامل الاقتصادي والديمغرافي والتكنولوجي وغيرها من العوامل البيئية والثقافية و السياسية التي بفضلها تحدث عملية التغير، فلكل عامل من هذه العوامل دور مهم وليس الوحيد في إحداث عملية التغير الاجتماعي. فنظرية العامل الاقتصادي ترى أن الجانب المادي هو أساس التغير الاجتماعي، فالحياة المادية تؤثر على كافة المجالات الاجتماعية وتتحكم في توجيه حياة المجتمع السياسية والفكرية" وتشير الدراسات التاريخية والثقافية التي أجرت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الإجتماعية وهذا لا يعني أن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد في التغير "[15] ص 274 .

أما الديمغرافيون ركزوا على تحليل الظواهر الكمية اعتمادا على نظرية الانتقال الديم وغرافي، فبما أن الأفراد هم أساس المجتمع لذلك فإن أي تغير في تركيب هؤلاء الأفراد في مجتمع ما يؤدي إلى تغيرات كبيرة في التنظيم الإجتماعي للمجتمع " فالزيادة السريعة في عدد السكان أو نقصها عن طريق زيادة المواليد أو نقصها والهجرات الداخلية والخارجية كلها تؤدي إلى تغيرات مادية وفكرية واجتماعية واقتصادية" [16]ص 482 .

في حين أن نظرية العامل التكنولوجي ترى في انتشار التصنيع ونمو المدن والمواصلات الحديثة والسريعة وغيرها من التطبيقات العلمية أنها شكلت عاملا حاسما في التغير من الظروف المادية للحياة الإنسانية وهذا خلال عقد قصير المدى ويلاحظ أن لكل اختراع علمي آثار اجتماعية خطيرة بعيدة المدى في ميادين الحياة الإنسانية وفي سلوك الأفراد وعلاقتهم الإجتماعية " فقد أدى التصنيع مثلا إلى ضخامة الإنتاج وإلى التخصص الشديد وتركيز القوة في المدن وتعقيد العلاقات الإجتماعية وانهيار وظهور قيما جديدة وهكذا بالنسبة للاختراعات الأخرى كوسائل الاتصال ...".

من هنا يتجسد لنا أن التغير الإجتماعي مهما تعددت عوامله ونتائجه فإنه يخص كل المجتمعات دون استثناء مهما كانت طبيعتها وثقافتها . والمجتمع الجزائري لم يكن بمعزل عن هذه التغيرات نظرا للتأثيرات المتبادلة بين المجتمعات . فقد مسه التغير في مختلف ميادينه وأنظمته . فمن الجانب السياسي والاقتصادي تبنت سياسة المجتمع الجزائري بعد الاستقلال مباشرة ما يعرف بالنظام الاشتراكي بما يحمله هذا الأخير من إيديولوجية في التفكير واتجاهات خاصة في التسيير والتنظيم "حيث كان السجل الاقتصادي للجزائر يدعو للإعجاب خلال عقدي الستينات والسبعينات وكان الهدف الأسمى للسلطات آنذاك هو مواجهة التخلف والتبعية... إلا أنه مع منتصف عقد الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي يثير قلقا عميقا وبعد فترة طويلة من الكساد الاقتصادي التزمت الدولة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات التصحيح...إلا أن المناخ الاقتصادي لا يزال بعد مرور أكثر من **17** سنة من بدء التصحيح يفتقر للوضوح والثبات وظل الأداء الاقتصادي الجزائري مخيبا للآمال "[47] ص191، فمنذ منتصف عشرية الثمانينات أصيب الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الإختلالات لهيكلية أثرت على أداء قطاعاته الإنتاجية والاستهلاكية وعلى مؤسساته المختلفة، أما من لجانب الديم وغرافي فبعد الاستقلال مباشرة تضاعف عدد السكان حيث بلغ عام **1966** نحو **17** مليون نسمة ليتنقل إلى **23** مليون نسمة سنة **1987** ثم نحو **26.6** مليون نسمة في إحصاء جانفي **1993**. أما في إحصاء **1997** بلغ عدد سكان المجتمع الجزائري حوالي **31** مليون نسمة، فالنمو السكاني له دور في إحداث التغيرات على مستوى سياسية المجتمع التنظيمية اتجاه تحديد النسل وتوفير السكن والعمل والتعليم وكل ما يتطلبه هذا النمو من إحداث برامج تخطيطية وتنموية تتناسب وطبيعة هذا النمو . إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في إحداث عملية التغير بكل ما تحمله من قيم وثقافات متنوعة تختلف في غالب الأحيان عن ثقافة المجتمع الجزائري في أسلوب الحياة والسلوك.

هذه التغيرات مست المجتمع الجزائري في نمطه الحضري (المدن) وكذا نمطه الريفي، بما أن هذا الأخير هو جزء من مجتمع اكبر فإنه يتأثر بطريقة أو بأخرى بالتغيرات الجارية في المجتمع الأكبر، وباعتبار المنطقة الريفية "حلوية" هي جزء من مجتمع أكبر فإن هذه التغيرات التي مست المجتمع الجزائري تظهر آثارها وانعكاساتها على هذا المجتمع الريفي . فالعوامل والمؤثرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية...إلخ تنعكس تغيراتها على التنظيم الإجتماعي والاقتصادي والثقافي للأفراد والجماعات فتؤثر هذه التغيرات على بناء المجتمع ووظائفه وقيمه، وتغير القيم هو بدوره يؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد مع بعضهم البعض داخل الجماعات وبين

الأفراد والمحيط الذي يعيشون فيه فيتغير توزيع الأدوار داخل الأسرة الريفية مع خروج المرأة للتعليم والعمل خاصة إذا كانت تشكل قوة اقتصادية كذلك تغير مركز ها و مكانتها تبعا لتغير دورها داخل أسرتها الريفية ومجتمعها الريفي، بالإضافة إلى التغير في مراكز الأشخاص فالمركز الإجتماعي لدى جيل قبل الاستقلال والسنوات التي تلي مباشرة الاستقلال كان يحدد حسب السن والجنس وبحكم هذين المتغيرين، يستطيع الكبار في السن التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية أما مع خروج المرأة للتعلم والعمل خارج المنزل تغير معه توزيع الأدوار والمراكز بحيث أصبح النفوذ الاقتصادي للفرد هو الذي يحقق له مكانه مرموقة ويمنح للفرد مركزا اجتماعيا ويكون له دور فعال في مجريات الأحداث سواء كان هذا النفوذ المالي بيد الرجل أو المرأة على السواء وهنا يغيب متغير الجنس والسن معا في تحديد المركز الإجتماعي فتكون القيم الاجتماعية هنا عبارة عن نتاج للواقع الاقتصادي واجتماعي المعاش وتكون القيم مرآة تعكس بشكل واضح هذه التغيرات من خلال الممارسة اليومية لها ، فكلما ظهرت عوام ـل مؤثرة على المجتمـع كلما تغيرت القيـم كنتيجة حتميـة للتكيف مع الأوضاع والمستجدات.[46] ص16- 17.

فلو تأملنا جيدا الحياة الاجتماعية لأفراد المنطقة الريفية "حلوية" ومن خلال المقابلات الأولية معهم كان سهلا اكتشاف أن نظام قيم ريف ما قبل الاستقلال يختلف عن نظام قيم ريف ما بعد الاستقلال الذي يختلف بشكل واضح عن ريف اليوم، لاسيما أن القيم تحدد وتنظم النشاط الإجتماعي لكافة أفراد المجتمع.... وهي كمعايير وأحكام على السلوك وتكون نتيجة لنوع النشاط وتنمط الخبرة والتجارب المادية المعاشة في علاقة الإنسان البيئية والمادية والمعنوية ... [13] ص 15 ، وهذا يعني أن القيم تعد بمثابة عملية إفراز لنشاط اجتماعي معين وظروف وعلاقات معينة لذا يمكن أن نعتبر نظام القيم كأهم مؤشر لقياس هذه التغيرات نظرا لما يمثله من موجهات سلوكية يعتمدها الأشخاص في تنظيم وتسيير شؤون حياتهم اليومية وما يهم في هذا الموضوع هو دراسة النظام القيمي من خلال التعرض للمرأة الريفية في مجتمع ريفي متغير يكون قد تأثر بالتغيرات الماكروسوسيولوجية.

وفي ظل هذه التغيرات التي تمارس تأثيرها على المجتمع في تنظيمه وبنائه الإجتماعي والثقافي بما فيها نظام القيم كنسق من هذا التنظيم، ومن خلال هذه الدراسة نحاول الكشف عن تصورات المرأة الريفية لنفسها من خلال تفاعلها مع المحيط الذي يحيط بها، أي الإنطلاق من الذات كيف تتصور نفسها في مجتمعها الريفي من خلال التطرق إلى قيمها الاجتماعية كالتعليم و العمل و الزواج و عمليات المناقشة مع المرأة في أمر أو مشكل عائلي أو الأخذ برأيها في إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنماط الضبط و التماسك و كذا الصراع و التعاون الموجود بين أفراد الأسرة خاصة بين الأنثى و الذكر

(الإخوة) و غيرها من المفاهيم الأخرى وهل تغيرت تصوراتها لنفسها وللعالم المحيط بها بالإضافة إلى تصور الآخرين (أفراد المجتمع الريفي) لها وهل اثرت تصوراتهم على تصوراتها في خ ضرم هذه التغيرات والتفاعلات وهل مازالت المرأة الريفية عبر الأجيال تحمل نفس التصورات نحو التعليم والعمل ومركزها ودورها الإجتماعي ،وتعيد بناء وإنتاج نفس الشخصية ونفس التصورات في بنا تها اليوم أم أنها تتطلع بدورها إلى التغيير.

وهذا النوع من الدراسات يقع ضمن الدراسات السوسيو انتروبولوجية، أين يكون الباحث جزء من الإشكالية باعتباره ينتمي إلى المنطقة الريفية المدروسة وطبيعة موضوع البحث تحدد كذلك مجموعة من النظريات والمنطلقات النظرية التي يتم من خلالها تبني الموضوع ومعالجته معالجة سيوسيولوجية علمية، كنظرية التغير الإجتماعي أين تركز أولا على تغيرات وتحولات المنطقة الريفية إضافة إلى المقاربة البنائية من خلال الرقعة الجغرافية (الأرض) بكل أبعادها الثقافية والتاريخية وأخذها كبنية يتفاعل ضمنها الإنسان مع القيم.

فانطلاقا من المنظور البنائي الوظيفي يمكن معالجة موضوع البحث من خلال بناء الجماعة الذي يتكون من مجموع المراكز والأدوار بالإضافة إلى أن البناء الإجتماعي هو عبارة عن تركيب يتكون من علاقات الأدوار التي يؤديها الفرد ، فالدور الإجتماعي إذا هو أسلوب للفعل في البناء تحدده معايير وقيم اجتماعية، إذن فا لدور بحد ذاته هو تصور اجتماعي لأنه يرتبط بالبيئة الاجتماعية وهو صورة ثابتة للسلوك، أي من يؤدون دورا معينا يسلكون سلوكا موحدا . كما أن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في المجتمع ينتج عملية تأثير وتأثر متبادل هذا التأثير الذي يتلقاه الفرد في أي مجتمع يؤثر على تصوراته ودوافعه وتصرفاته كما أن الجماعة خاصة الأسرة والأقارب والجيران و المدرسة في المجتمع الريفي تؤثر في سلوك الفرد من عدة جوانب منها أنها تؤثر على تكوين اتجاهاته وكذلك تؤثر على مواقفه الاجتماعية المختلفة.

إن التأثير الذي يتلقاه الفرد في المجتمع الريفي يؤثر على تصوراته ودوافعه وتصرفاته هذا التأثير يتلقاه الفرد من خلال اتصالاته وتفاعلاته مع الأفراد انطلاقا من أسرته ومن خلال تأثره بالثقافات الأخرى التي تصله عن طريق وسائل إعلام وفي مقدمتها التلفاز والفضائيات المختلفة بحيث يمكن للشاشة بما تعرضه من ثقافات متنوعة و مختلفة تماما عن ثقافة مجتمعنا من شانها ان تعزز ظهور بعض القيم وتزعزع أخرى عن مكانتها.

فموضوع دراستنا يعتمد اكثر على مراقبة سوسيولوجية تحليلية وتفسيرية من خلال التصورات والمعاني التي يعطيها المبحوث لسلوكاته أو مواقفه، فالمقاربة البنائية يتم فيها اعتماد على التحليل المركب من وحدات في بعدها التفاعلي مع المحيط بكل مستوياته ، فهذه الدراسة تعتمد على دراسة العلاقات والتفاعلات بين العناصر المبحوثة والمركبات المحيط ة بها وبخاصة المحيط الخارجي والمؤثرات

الخارجية من خلال القنوات الاتصالية ، لذا فهذه الدراسة ستتم من خلال عملية تتبعية إنطلاقا من بناء أجيال تمكن من معرفة ومحاولة الكشف عن تلك التغيرات المجسدة في تصورات مختلفة متعلقة بأسلوب الزواج، التعليم، العمل ومكانة المرأة الريفية في أسرتها ومجتمعها الريفي، وإذا ما كان هناك تغير بين الأجيال فما نوعه ؟ أم أن المراة الريفية قاومت التغيير الكلي وحافظت على ميزاتها انطلاقا من هذه التصورات لوضعية المرأة الريفية تحاول الكشف عن التغيرات الحاصلة على تصور المرأة لمكانتها من خلال هذه القيم وكذا تصور الآخرين لمكانة المرأة الريفية ووضعيتها في ضوء مجتمع ريفي

متغير من خلال هذا يمكن لنا القيام بمحاولة الإجابة على بعض التساؤلات التالية:

1 - ما هي أهم التغيرات التي مست لمجتمع الجزائري والريفي على الخصوص بعد الاستقلال ومن خلال فترات معينة؟

2 - هل تأثير نظام القيم الخاص بالمرأة الريفية بهذه التغيرات؟ وما هي أهم مؤشرات هذا التغير؟

3 - إلى أي مدى يمكن للمرأة الريفية من استيعاب التغيرات الاجتماعية الجارية في محيطها ؟

الفرضيات:

1 - تنعكس تغيرات المجتمع الريفي العامة على نظام القيم الخاص بالمرأة الريفية من خلال التأثير على تصوراتها.

2 - تؤثر تغيرات المجتمع الريفي في نظام القيم الخاص بالمرأة الريفية من خلال:

أ- نظام الزواج .

ب- عمل المرأة الريفية

ج- ادوار المرأة ووظائفها (مكانة المرأة الريفية)

د- خروج المرأة الريفية

3- مصادر تصورات المرأة الريفية لقيمها الاجتماعية مشتقة من مجتمعها الانتمائي (المجتمع الريفي) و المرجعي (المجتمع الجزائري) .

4.1 - تحديد المفاهيم الأساسية :

لتحديد المفاهيم أهمية بالغة خلال معالجة ودراسة أي موضوع ،بحيث تحدد للباحث الزاوية والاتجاه الذي تتطلبه البحوث السوسيولوجية علما أن للكلمة أكثر من معنى وهذا مايجعلها غامضة ،بالإضافة الى التعريف الإجرائي الذي يحدد ويحصر المفاهيم في موضوع الدراسة .

1.4.1 - نظـام القـيم :

تحتل القيم جانبا رئيسيا من ثقافة أي مجتمع، بل يمكن أن نقول أنها تمثل لب الثقافة وجوهرها، و قد شكل موضوع القيم، أحد الموضوعات المبهمة و المعقدة الفهم و هذا نظرا لاختلاطها ببعض المفاهيم و الموجهات السلوكية كالأعراف التقاليد الشعبية و المعايير ... خاصة من حيث وظيفة الضبط الإجتماعي، لذا تختلط الأمور على القارئ في تحديد المفهوم الدقيق لنظام القيم .

لقي موضوع القيم اهتمام العديد من الفلاسفة و علماء الاقتصاد و السياسة و حديثا فقط بدأ بعض العلماء الاجتماعيين في اعتبار نظام القيم موضوعا شرعيا للبحث الإجتماعي ، فقط مال الكثير من السوسيولوجيين إلى تجنب المعالجة الصريحة للقيم "فالقيم" اعتبرت **ذاتية Subjective** " و شخصية متعلقة بطابع الفرد. لذلك فهي تقع خارج نطاق الدراسة السوسيولوجية [30] ص 89.

و بما أن موضوع دراستنا يقع أساسا على نظام القيم فيجدر بناء إعطاء فكرة نوضح بها مفهوم نظام القيم عند بعض المفكرين السوسيولوجيين .و نخلص في الأخير إلى إلى إعطاء تعريفا إج رائيا يتلاءم و طبيعة الدراسة.من بين هؤلاء الباحثين **"سمنرSimner** " الذي يعرفها "على كونها عادات الأفراد و عادات المجتمع المؤسسة على التقاليد تعمل كمعايير لتقييم الفعل الإجتماعي، أي تحدد ما هو صواب و ما هو خطا أي ما ينبغي أن يكون و هكذا يمكن التعرف على المعايير و مبلغ أهميتها في المجتمع من خلال الحديث اليومي للناس و خاصة في إشارتهم لما ينبغي أن يكون [29] ص 25.

في حين يصفها البعض على أنها "الأنماط السلوكية بين جماعة أو مجتمع معين و التي تعد بمثابة طرق تقليدية للناس في حياتهم "،إلا أنهم من خلال هذا التعر يف لا يمكننا أن نفرق بين القيم، ا لعادات و التقاليد.أي هنا نظام القيم عرف شكل موسع لدرجة أنه فقد طبيعته و أصبح مختلطا بمفاهيم أخرى .

كما إهتم **"دوركايم Durkheim 1858-1917** " بمشكلة القيم الأخلاقية ووجه انتباه الباحثين في دراساته السوسيولوجية إلى أهمية القيم و الأفكار في الحياة من خلال مفهوم "الشعور الجمعي"

و الاعتقادات و المشاعر التي هي عامة للجميع . فقد استعمل مصطلح " الشعور الجمعي" للدلالة على نسق القيم. كما يرى أن "نظام القيم يعد بمثابة ميكانيزمات للتضامن الإجتماعي [32] ص 75، فحسب **"دور كايم"** فإن نظام القيم له دور فعال في التضامن الإجتماعي أي المرآة العاكسة للشعور الجمعي للأفراد .

كما أن **"كلاكون"** تطرق إلى نظام القيم و لخصها في مصطلح "دستور" إذ يرى أن" نظام القيم هو عبارة عن دستور ينظم نسق الأفعال و السلوك و بهذا المعنى فإن القيم تضع الأفعال و طرق السلوك و أهداف الأعمال على مستوى المقبول و غير المقبول في الجماعة الاجتماعية [29]ص25 .

و في نفس السياق و التحديد لنظام القيم فإن بعض المفكرين استعملوا للدلالة على نظام القيم عبارة المرغوب فيه و المرغوب عنه . و عموما فإن نظام القيم كمصطلح يشير إلى بعض المعايير و المقاييس التي تستمر خلال الز من و تمدنا بمعايير يستخدمها الناس لتنظيم و ترتيب رغباتهم المتنوعة . فالناس يضعون الأشياء و الأفكار طبقا لمقاييس المسموح و المرفوض اجتماعيا .

وعليه فإن نظام القيم في المجتمع أو جماعة اجتماعية ما يساعد على إعطاء توجيه و تنظيم للفعل و له دور فعال في العمليات التنظيمية و الضبط الإجتماعي للأفراد و الجماعات .

و على حد تعبير **"د.بشير معمرية"** "فالقيم اتجاهات مركزية نحو ما هو مرغوب أو غير مرغوب و تشكل القيم محورا لكثير من المعتقدات و الاتجاهات و السلوك . و قد تؤثر في أحكامنا بين بدائل الفعل.كما تقدم التبريرات التي تساق للأفعال . و من هنا تأتي أهميتها في تفسير الفعل و دوافعه [46] ص8.

من خلال هذا العرض نجد أن نظام القيم يعد بمثابة مقياس لتحديد ما هو مسموح و ما هو مرفوض في المجتمع، إضافة إلى أن كل التعاريف السابقة اتفقت في اعتبار نظام القيم موجه ا أساسيا من موجهات السلوك الفردي و الجماعي في حدود ما يقره المجتمع و يرتضيه . فنظام القيم الذي يقره المجتمع على أفراده لا يأتي فجأة أو في فترة زمنية قصيرة و إنما هو نتاج و محصلة فترة زمنية طويلة و انعكاسا للتجربة التاريخية للمجتمع و للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي هو فيها و التي تطرأ عليها "[27] ص 75 ، فالتغيرات في المجتمع من شأنها أن تصيب حاجات الأفراد المادية و غير الم ـادية.لذلك فنظام القيم يمتاز بأنه نظام مطلق نسبيا فما يكون صالحا اليوم قد لا يكون كذلك غدا [46] ص10. فنظام القيم غير ثابت بل هو عرضة للتغيير و التجديد و تغيره هذا ما هو إلا استجابة للوضع الجديد أي المتغير .ففي المجتمع الريفي نتيجة لاقتباسه ثقافات أخرى عن طريق الاحتكاك و الإطلاع على نماذج أخرى من السلوك

و اتجاهات و عادات جديدة يسقط أو يحدث بعض القيم مثل القيم المحافظة نحو خروج المرأة [32] ص 75 . خلال ما سبق ارتأينا محاولة دراسة التغيير في المجتمع الريفي - انطلاقا من تغير نظام القيم فيها . بحيث يمكن اعتباره كأهم و أنجع مقياس لدراسة التغيير الريفي عامة و المرأة الريفية بصفة خاصة . من حيث بعض المتغيرات المتمثلة في : نظام الزواج- عمل المرأة الريفية خارج المنزل – التعليم- أدورا ووظائف المرأة الريفية ، و البحث عن كيف كانت تصورات المرأة الريفية لنفسها اتجاه هذه التغيرات وتصورات أفراد المجتمع الريفي و نظرتهم نحو المرأة الريفية

و باعتبار نظام القيم إطار مرجعي رابع من المجتمع الجزائري عامة كمجتمع مرجعي و المجتمع الريفي كمجتمع انتمائي و هي انعكاسا للمستوى الثقافي الخاص بكل مجتمع و المميز له .

و منه اتخذنا **تعريفا إجرائيا** لنظام القيم يتناسب و هدف الدراسة . **"فنظام القيم هو مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الفرد و الجماعة تحد د ما هو مرغوب فيه عن المرغوب عنه و تكون نتاج و محصلة لتطور الكثير من عمليات الانتقاء و التعميم في الأفعال و السلوكات و التي تنتج و تتغير و تتجدد طوال صيرورة المجتمع التاريخية وتعمل على تنظيم سلوك الفرد بوصفها إطار ا مرجعيا لأفعاله.**

2.4.1 - المجتمع الريفي :

تعددت وتباينت التعاريف حول مفهوم" المجتمع الريفي" واختلفت باختلاف المدارس والاتجاهات و التخصصات المعرفية لعلماء الاجتماع إلى جانب تباين المجالين الزمني و المكاني الذي عايشه كل واحد منهم. فهناك من عرف المجتمع الريفي على أساس عدد السكان وهناك من عرفه على أساس النشاط الاقتصادي الممارس فيه أو تبعا للثقافة السائدة.

من بين هذه التعاريف رأخذ على سبيل المثال : تعريف **"ريمون فيرث R.Firth"** حيث يقول "هو ذلك النوع من التجمعات الذي يتكون في العادة من المنتجين الصغار الذي ينتجون من أجل استهلاكهم الخاص "[33] ص64 ، نلاحظ أن هذا التعريف خص المجتمع الريفي على أساس المهنة دون تحديد لنوع هذه المهن أو نوع الإنتاج و إذا كان يقتصرون فقط في كونهم منتجين صغار ينتجون على قدر استهلاكهم.فمن هم الريفيون الذين ينتجون من أجل التسويق .

على عكس من ذلك أن نلاحظ **"الولايات المتحدة "** لجأت إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا حتى يسهل على القائمين على شؤون التعداد العام أن يحددوا المناطق الريفية" إذا يعتبر التجمع

السكاني ريفيا فيما إذا قل عدد السكان عن **2500** نسمة أما إذا زاد حجم التجمع السكاني عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى و لو كان سكانه يعملون أساسا بالزراعة " و اقتضى هذا التعريف بطبيعته استخدام عدة تسميات لمجتمعات مختلفة فهناك المجتمع الريفي غير الزراعي و المجتمع الريفي الزراعي [24] ص 36، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعط أية علاقة للإنسان الريفي بالمهنة التي يمارسها و هذا التعريف ما هو إلا مجرد مدلول إحصائي تبعا لعد د سكان التجمع السكاني و لا يحمل أي طابع سوسيولوجي .

و كما اهتم علماء الغرب بتحديد مفهوم المجتمع الريفي . كان الأمر كذلك بالنسبة لعلماء الاجتماع المشارقة في الاجتهاد على تعريف المجتمع الريفي و من بينهم **" على فؤاد أحمد"** عرفه على أنه "تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية محدودة . حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة و تربطهم ببعضهم علاقات اجتماعية قوية" ،ويعمل له نسبة كبيرة منهم بالزراعة، حيث يوجد عدد قليل نسبيا من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية الـتي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من سكان المناطق الريفية المجاورة، فمن خلال هذا التعريف نجد أن **"على فؤاد احمد "** عرف المجتمع الريفي على أساس المهنة حيث اعتبرت الزراعة هي النشاط الغالب على المنطقة . كما اعتمد في تعريفه على المؤشر الصناعي بحيث يتميز المجتمع الريفي بقلة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمرافق الاجتماعية.

أما **" حسن على حسن "** عرفه بوصفه " ذلك الشطر من المجتمع العام الذي يقيم به السكان الريفيون في المناطق الريفية والذين نشأت بينهم علاقات إنسانية متب ادلة وتكونت جماعات وهيئات اجتماعية وريفية ولهم مصالحهم وأمانيهم المشتركة، كما أن لهم ثقافتهم الريفية، والثقافة هنا تعني القيم والتقاليد والعادات والأعراف السائدة وهذه الثقافة هي التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى"[09] ص36، حسب هذا التعريف نجد أن الباحث ركز في تعريفه على الثقافة الريفية والقيم والعادات الخاصة التي تكون حسب رأيه هي المميزة للمجتمع الريفي على المجتمع الحضري.

إن موضوع الاختلاف بين المجتمعين الريفي والحضري عرف منذ القدم، فقد تنبه العلامة **"ابن خلدون"** من جهته إلى هذا الاختلاف واصفا المجتمع الريفي بالعمران البدوي والمجتمع الحضري بعمران الحضر. وهو في هذا يصف العمران البدوي على "انه العمران الذي يقوم على البساطة والاقتصار على الضروري من العيش من جهة وعلى التعاون والتعاضد والتقديم للمصلحة العامة

المشتركة على المصالح الشخصية الخاصة من جهة اخرى [18] ص211، فالبدو يشكل نموذجا مجتمعيا خاص به، وأهل البدو على حد تعبير **" ابن خلدون"** هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم والعاجزون عما فوقه ويتميزون بالغلظة في المعاملة. اما مهنتهم الرئيسية فهي الرعي والإنتاج الزراعي.

و على العكس من ذلك فإن سكان الحضر هم أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفع من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري[18] ص211. ومعنى هذا أن معاش البدو يكون قائما على تلبية الضروري فقط عكس الحضر الذين من سماتهم الاستكثار من الاقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت، أي في احتياجاتهم يفوقون الضروري ، كما يعتمد الحضر في رأيه على العمل الذهني والأنشطة الاقتصادية كالحرف والخدمات ويلاحظ أن معظم أنشطتهم الاقتصادية هي غير زراعية . ومن خلال عملية المقارنة بين البدو والحضر في عدد السكان والمهن الممارسة والطبائع نستخلص أهم مميزات المجتمع الريفي .

كما اهتم **" إيميل دوركايم"** بهذه المسالة وتطرق لها وميز بين نوعين من المجتمعات.

مجتمعات تكون فيها العلاقات والتضامن الاجتماعي تضامنا آليا وهي المجتمعات التقليدية والجماعات المشابهة لها. بحيث تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية وحيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم البعض ميكانيكيا. كما أن هناك الطرف الآخر وهو المجتمع الحضري وهو ذو علاقة ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها . وفي هذا النوع من المجتمعات يسود تقسيم العمل والتخصص عكس المجتمعات التقليدية التي تتميز بقلة التخصص وقلة التباين في المهن.

وكخلاصة من التعاريف السابقة نصل إلى انه لا يوجد مقياس محدد ومتفق عليه لتحديد مفهوم المجتمع الريفي، فهناك من عرفه إحصائيا وهناك من حدده على أساس المهنة والثقافة السائدة والمشتركة ونسبة التضامن والتعاضد الاجتماعيين ويلاحظ بعض علماء الاجتماع انه ليس هناك خط فاصل يمكن أن نتخذه كمقياس يمكننا من التفرقة بين المجتمعين بصفة مطلقة وعامة. حيث أن الكثير من المجتمعات كانت في فترة سابقة مجتمعات ريفية ثم تغيرت وتطورت بشكل تدريجي وليس مفاجئ نحو مجتمعات حضرية . وهذا ما هو واقع فعلا في كثير من الدول النامية والأقطار العربية النفطية على وجه الخصوص . لذا لا يوجد مقياس محدد لتعريف المجتمع الريفي .

من خلال ما سبق اعتمادنا **مفهوما إجرائيا** يناسب طبيعة موضوع دراستنا وأهدافها هو أن المجتمع الريفي هو **" كل تجمع سكاني دائم يتميز بكثافة سكانية قليلة مقارنة بالمدينة وطريقة حياة**

تتميز بقلة التباين من حيث المهن والمستوى المعيشي، يمارس أفرادها الأصليون في المنطقة مهنة الزراعة بمختلف أنواعها ويتميز كذلك سكانه بثقافة مشتركة من عادات وقيم متشابهة ".

3.4.1 - التغير الاجتماعي:

لقد كان موضوع التغير ولا يزال محط اهتمام العديد من المفكرين والباحثين باعتباره احد الفروع الأساسية والهامة لعلم الاجتماع . فالتغير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة. وهو ظاهرة قديمة الوجود تمتد جذورها إلى العصور القديمة وإن لم نقل أنها وجدت بوجود البشرية، غير أن أول من لاحظوا وتاملو هذا التغير هم فلاسفة اليونان الذين اعطو بشأنه أفكار ساهمت في إثراء الرصيد المعرفي للمفكرين الذين أتوا بعدهم في مختلف العصور إلى وقتنا الحالي[02] ص 2.

وقديما قال الفيلسوف اليوناني **"هيراقليطس Heraclitus " (540-475 ق م)** أن "التغير هو قانون الوجود وأن الاستقرار موت وعدم . ومثل فكرة التغير بجريان الماء. فقال " أنت تنزل النهر الواحد مرتين.فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدا إننا ننزل ولا ننزل النهر الواحد إننا نكون أو لا نكون[16] ص 481. فالتغير ظاهرة متأصلة في المجتمع الإنساني وهي دليل على وجوده و استمراره . كما كتب العديد من المفكرين و علماء الاجتماع عن التقدم الإجتماعي، أمثال **"جون جاك روسو 1712-1778"** ، **أوجيست كونت 1779-1857"** إضافة **"لدوركايم و ماركس "** ، بحيث وصفوا تطور الحياة الإنسانية و انتقالها عبر مراحل مختلفة من الحياة .

إن مفهوم التغير الإجتماعي لم يظهر بشكل حقيقي و منظم إلا عام **1922** عندما كتب **"وليام أوجبرن W.Ogburn "** كتابه الشهير "التغير الإجتماعي"،في حين كان قبل هذا الكتاب مفهوم التغير الإجتماعي عبارة عن خلط بين المفاهيم الأخرى المختلفة المضمون و مغايرة لمصطلح التغير كالتقدم **"Progrès"**، **التطور "Evolution " و النمو "Croissance"**، و التغير لا يخص المجتمعات فقط. بل يعني المادة الحية و مختلف الكائنات و كذلك يمس الحياة الاجتماعية .فهو ظاهرة واضحة و ملموسة يمكن إدراكها و تخص كل مستويات الوجود .

أما أهم التعاريف التي توضح مفهوم التغير نذكر على سبيل المثال لاالحصر تعريف**"جي روشيه guy Roché"** فقد ذهب إلى "أن التغير الإجتماعي يختلف عن الحادثة **"Evenement"** فالإنتخاب حادثة و الأحزاب و التجمع و الحريق هذه كلها حوادث و هي جزء من التغير الإجتماعي .

كما يمكن أن تصاحبه أو تسببه و ليست بالضرورة تؤدي دائما إلى التغير الإجتماعي.

و للتغير الإجتماعي عند**"جي روشيه"** أربع صفات هي [52] ص19- 22.

1 - التغير الإجتماعي ظاهرة اجتماعية" **Un Phénomène Collectif** " توجد عند أفراد عديدين و تؤثر في أسلوب حياتهم و أفكارهم .

2 - التغير الإجتماعي يصيب البناء الإجتماعي **"Structure Sociale "** أي يؤثر في هيكل النظام الإجتماعي في الكل أو الجزء ...التغير يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو السياسي ...الخ.

3 - يكون التغير محددا إبتداءا من فترة زمنية و منتهيا بفترة زمنية معينة من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة ،أي الانطلاق بنقطة مرجعية في الماضي .

4 - أن يتصف بالديمومة و الاستمرارية **"Pemanance"** و ذلك من اجل إدراك التغير و الوقوف على أبعاده ،فالتغير الإجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومته .

و من خلال هذا يمكننا أن نخلص إلى أن التغير الإجتماعي عند**"جي روشيه"** هو كل تحول **" Transformation"**في البناء الإجتماعي خلال فترة من الزمن .فالتغير لا يكون مؤقتا أو عابرا سريع الزوال، بل يعمل على تحويل مسار حياة فئات واسعة من أفراد المجتمع .

كما تعرض كل من **"جيرث Gerth "** و**" مليز Mills "** إلى ماهية التغير الاجتماعي و يعتبر أنه "كل تحول يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد و كل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الإجتماعي التي يتضمنها البناء الإجتماعي في مدة معينة من الزمن "[03] ص8 .فنلاحظ أن كلا من التعريفين يحصران مفهوم التغير الإجتماعي بشرط العامل الزمني الضروري لأي عملية تغير.

و من جانب آخر اهتم بعض المفكرين العرب بقضية التغيير و هذا منذ عهد **"إبن خلدون"** في حديثه عن تطور الدولة و الملك من خلال نظريته الدائرية .و في عصرنا الحالي إهتم كل من **"مصطفى الخشاب** و**عاطف غيث"** و غيرهم من الباحثين في علم الإجتماع بظاهرة التغير الإجتماعي ، فقد حددها **" مصطفى خشاب"** في" انها عبارة عن كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة[39] ص 188.أما بالنسبة **"لعاطف غيث "** فقد أشار إلى أن التغير الإجتماعي هو " التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، أي في بناءالمجتمع ووظائف هذا البناءالمتعددة والمختلفة ويرى أن التغيرات تأتي على عدة أشكال هي :

1 - التغير في القيم الإجتماعية : تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية و التفاعل الإجتماعي ، كالإنتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي الذي صاحبه التغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل و قيمة القائمين به .

2 - التغير في النظام الإجتماعي أي في البناءات و المراكز و الأدوار ،كالإنتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج و الزوجة .

3 -التغير في مراكز الأشخاص .و يحدث ذلك بحكم تقدم في السن أو نتيجة الموت و من المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون الأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية .[33] ص 25.

أما في عصرنا الحالي ما يلفت الإنتباه إلى أن التغير اليوم تحدثه المجتمعات .فلم يعد تلقائيا يسير دون توجيه واع ، و إنما هو تغير مقصود و إداري يتم وفق خطة مدروسة و أصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج و الوسائل من أجل التغيير و إحداث التنمية بوجه عام . فالتغير اليوم هو مخطط و موجه من طرف المجتمعات .

و بناء على هذا العرض يمكن اعتماد و تبني **مفهوم إجرائي** يتناسب مع خصائص الدراسة **في ان التغير الإجتماعي هو " عبارة عن كل تحول يطرأ على البناء الإجتماعي في الوظائف و القيم و الأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن "** .

4.4.1 - التصورات :

إن تصور الأفراد لشيء معين هو تكوين فكرة لديه في ذهنه حول طبيعة ذلك الشيء . بمعنى أن التصور هو مجموعة من الأفكار حول شيء أو موضوع ما .

و هو عبارة عن "مركبات عقلية تعكس وجهة نظر معينة .فالتصورات التي يستخدمها شخص معين لها تأثير في إدراكه للواقع[43] ص79، إذن التصور هو صورة ذهنية أو رؤية ذاتية تعكس مواقف شخصية.

أما في قاموس **"لاروس"** نجد معنى تصور فرد ما هو نتيجة لظروف عاشها و معارف تلقاها في مجتمعه، هذه المعارف تنظمت في عقله و تشكلت فكرة حول طبيعة ذلك الشيء [60] ص 230 .

فالتصور هو تلك الأفكار التي تتشكل في ذهن شخص ما حول موضوع ما و يكون نتيجة تأثره بنسق قيم و معايير مجتمعه الإنتمائي و المرجعي على السواء .و هذا التنسيق من التصورات هو الذي يحدد سلوك الأفراد في المواقف الإجتماعية.

التعريف الإجرائي :

نقصد بالتصورات الاجتماعية للمرأة في دراستنا هذه هي الفكرة أو الرؤية التي تحملها المرأة الريفية في ذهنها حول القيم الاجتماعية الخاصة بالتعليم ،العمل خارج المنزل و الزواج بالإضافة للفكرة التي تحملها حول مركزها و دورها الإجتماعي في أسرتها الريفية و مجتمعها ، أي في نظرتها لنفسها و نظرة الآخرين (أفراد المجتمع الريفي) لها،عن طريق تفاعلها مع مجتمعيها الانتمائي (المجتمع الريفي) و المرجعي(المجتمع الجزائري).

5.4.1 - الجيل :

يعرف القاموس الفرنسي (لاروس الصغير) الجيل بأنه:"فسحة من الزمن تقدر بثلاثين سنة تفصل بين سلالتين "، أما من جهة نظرية علم الأناسة (الإثنوغرافيا) يعرف الجيل كذلك بأنه "مجموعة من الأشخاص من الفئة العمرية نفسها "،أما علماء الإجتماع فإنهم يفرقون تفريقا حاسما بين مفهوم الجيل في المجتمعات المسماة بدائية متأسسة على سلم هرمي، وبين مفهومه في المجتمعات التي لا تقوم على تقسيم تراتبي كامجتمعات الحديثة، بالنسبة للمجتمعات الأولى فإن الفئات العمرية المختلفة تتشكل من الذين إستلهموا في فترة زمنية متقاربة معارفهم عن الأسبقين، كل مجتمع بدائي يمكن أن يتكون من عشرة أجيال مثلا، و كل جيل يمتلك بعض الخصائص المتميزة ،ويلعب دورا سياسيا وإجتماعيا محددا،و يقوم كذلك بواجبات محددة، و إلى جانب أنظمة القرابة و التتابع السلالي يتم تقسيم المجتمع إلى أجيال يشكل في النهاية جميع التفريعات و التراتبات الإجتماعية التي تفعل النظام السوسيوإقتصادي والسياسي .
ففي المجتمعات الحديثة يقدر عمر الجيل مابين **25-30 سنة** وقد قاد التطور في المجتمع الصناعي إلى تقليص هذه المدة.

وعليه فإن الجيل يمثل الأفراد من ذوي الخصائص و المراجع المشتركة الذين يموضعون أنفسهم وفق ذلك سواء بالنسبة إلى التتابع التاريخي أو إلى نظام القيم[65] ص 2 .

أما في المفهوم اللغوي و المعياري العربي المحض ،فإن الجيل هو ثلث قرن،أي **30 سنة**. وهو يضم كافة الأعضاء الذين ولدوا في فترة متزامنة ولكن لاتربطهم روابط قرابية .

و على أساس هذا التحليل لمفهوم الجيل إعتمدنا **تعريفا إجرائيا** يتناسب و طبيعة الدراسة، **"فالجيل يشمل مجموعة من الإفراد صنفوا في فئات عمرية محددة بعشر سنوات، وعليه قسمت الوحدات الإحصائية في العينة إلى ستة أجيال، جيل الثلاثينات ،الأربعينات، الخمسينات، الستينات، السبعينات، الثمانينات، وقد قلصت الفترة الزمنية التي تفصل كل جيل عن الذي يليه بعشر سنوات نظرا للتغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع الجزائري في كافة مجالات الحياة وعلى رأسها التغير في القيم ،وحتى يتسنى لنا متابعة هذه التغيرات في إختلافها من جيل لآخر** .

5.1- المقاربة السوسيولوجية:

تعتبر المقاربة النظرية خطوة أساسية باعتبارها تحدد للباحث الزاوية الفكرية أو المنطلق النظري الذي يدرس من خلاله الموضوع ، كما أنها تعطي فكرة دقيقة فيما يتعلق بالتحديد الإجرائي للمفاهيم التي تكون لها علاقة و طيدة بالإشكالية و الفرضيات .

على ضوء ما سبق تعتمد دراستنا الموسومة بـ " التصورات الاجتماعية للقيم لدى المرأة في مجتمع ريفي متغير" على نظرية " التغير الإجتماعي " كمنهج للتحليل.فالتغير الإجتماعي هو "كل تحول يحدث في البناء الإجتماعي و تنظيمه و في وظائف هذا البناء المتعددة و المختلفة عبر مدة معينة من الزمن،فهو يمس القيم الإجتماعية ،النظام الإجتماعي المتضمن للأدوار الإجتماعية و مراكز الأشخاص ...الخ ،و من خلال هذه الدراسة نحاول البحث عن أهم التغيرات التي مست المجتمع المرجعي (المجتمع الجزائري) لمجتمع الإنتمائي (المجتمع الريفي) و كيف أثرت هذه التغيرات المختلفة على التصورات الاجتماعية للقيم لدى المرأة الريفية .أي كيف أثرت تلك التغيرات عبر كل الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، الديموغرافية و ثقافية على نظرة المرأة لذاتها و نظرة الآخرين (أفراد المجتمع الريفي) لها ،كما تم إعتماد النظرية التفاعلية لدراسة تفاعل المرأة الريفية بإعتبارها عنصر من المجتمع الريفي تتأثر بنمطه المعيشي وتنعكس عليها التغيرات التي تحدث على مستواه ،بالإضافة إلى النظرية الوظيفية في معرفة وإكتشاف دور المرأة المنوط بها في أسرتها أولا ومركزها الإجتماعي وسط أفراد مجتمعها الريفي،من خلال محاولة إكتشاف التصورات التي تحملها حول جملة من القيم الإجتماعية ، ومحاولة ربط تصوراتها لنظام القيم من خلال عدة مواضيع متمثلة في الزواج، العمل خارج المنزل، التعليم و مواصلة الدراسة إلى جانب دورها و مكانتها في أسرتها و محاولة ربط هذه التصورات بالتغيرات المختلفة التي مست مجتمعها الريفي .

و على هذا الأساس رأينا أن نظرية "التغير الإجتماعي، والنظرية الوظيفية التفاعلية" تعد انجح نظريات تتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة من حيث البناء و التحليل.

6.1 - صعوبـات الدراسـة:

- نقص المراجع و الدراسات السوسيولوجية الخاصة بالتصورات.
- صعوبة في ملء إستمارة المقابلة، نظرا لطبيعة الموضوع التي تتطلب صبر في الحصول على الأجوبة من المبحوثات خاصة المسنات منهن، بالإضافة إلى كبر حجم العينة التي تقدر بـ :224 مبحوثة
- نقص المراجع الخاصة بالمرأة الجزائرية وخاصة الريفية ،وكذا المراجع المتعلقة بالقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ملخص :

من خلال هذا الفصل تم التعرض للجهاز المنهجي للدراسة، بحيث تم وضع وبناء إشكالية البحث و تساؤلاتها و فرضياتها،إلى جانب تحديد المفاهيم الاساسية المتمثلة في نظام القيم،المجتمع الريفي، التغير الاجتماعي، التصورات ،الجيل ،كما تطرقنا إلىأسباب إختيار الموضوع و أهداف الدراسة،كما أظهرنا في هذا الفصل المقاربة السوسيولوجية التي تم الإعتماد عليها في الدراسة و كذا الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز البحث على الصعيدين النظري و الميداني.

الفصل 2

الأسس النظرية للتصورات

تمهيد :

تتأثر شخصية الفرد بعدة مؤثرات من محيطه الداخلي (أفراد الأسرة،) ومحيطه الخارجي (المدرسة، مكان العمل ...) و باقي أفراد المجتمع الريفي الذي يعيش في كنفه،تجعله يكتسب سلوكات وتصرفات و يحمل ذهنيات وتصورات تحدد وتوجه سلوكاته ،وتقنن طريقة تفكيره ومضمون أفكاره وتجعل الفرد يضع صورة في ذهنه ،هذه الأخيرة تسير سلوكاته وتبررها ،كما تؤثر في مواقفه وتوجهاته، وهذا مايعرف بالتصورات، فالتصور يكشف عن الجانب العملي لتصرفات الفرد .

1.2 - نبذة تاريخية حول ظهور مفهوم التصور:

التصور كمنهاج هو علم وسط بين العلوم الدقيقة المبنية على نظريات و قواعد رياضية محققة و بين العلوم التجريبية التي تقوم على أساس التجربة المباشرة على النظام المراد دراسته، يعتمد عليه الخبراء و صناع القرار في دراساتهم وقراراتهم الإستراتيجية في ميادين مختلفة ،ففي ميدان العلوم الإجتماعية يستخدم في فهم تطور القيم الإجتماعية مثلا في زمن الهاتف المحمول و الأنترني ت(64) ولقد تطرق العديد من المفكرين في دراساتهم لإستخدام مفهوم التصور في أبحاثهم الإجتماعية ويعد " **دوركايم"** أول من استعمل مفهوم التصور و أدخله لأول مرة سنة **1898** و قد استخدم للدلالة و ابراز الطابع الخاص للفكر الجماعي مقابل الفكر الفردي، و الحقيقة أن هذا الطابع هو الذي يميز التصور الاجتماعي عن كل تصور آخ ر[45] ص 15، و حسب " **دوركايم** " الحياة الاجتماعية كلها مكونة من التصورات، فالتصور الذي يتشكل في ذهن الأفراد يكون محصلة و نتاج مجموعة من الأفكار و التجارب التي يكتسبها الفرد ليس في مكان معين أو في زمن محدد، و إنما تتشكل هذه التصورات و يكتسبها الفرد خلال احتكاكه بمحيطه الاجتماعي في تفاعله مع الأخرين، بحيث هذا الاحتكاك و التفاعل يولد تصورات و يشكل أفكارا يتصرف وفقها أو انطلاقا منها، كما يضيف **"دوركايم"** في هذا الصدد " أن التصورات الجمعية هي نتاج تعامل هائل و ممتد ليس فقط بالمكان بل بالزمان أيضا، حيث يتم تجمع و تآلف بين الأفكار و الخبرات و معرفتها[12]ص 188.

فالتصورات الخاصة بالفرد تنحدر أساسا من التصورات الجمعية، أي أن أفكار الفرد لا تخرج عن أفكار و ذهنيات المجتمع الذي يعيش فيه، و يرى في هذا الشأن **" شونتال ديبو Ch.Dupont "** أن الظواهر الاجتماعية هي معطيات قابلة للملاحظة، يتعذر حصرها في ظواهر عقلية فردية، و أكثر من هذا فإن التصور الجماعي هو احدى الوسائل التي بواسطتها تتأكد أسبقية ما هو جماعي على الفر د[62] ص 54.

من خلال هذا نلاحظ أن كلا من **" دوركايم "** و **" شونتال "** تطرقا إلى مفهوم التصور الاجتماعي أو الجمعي و وظفوه من خلال دراساتهم و أبحاثهم الاجتماعية، كما يعد **" سارج موسكوفيسي S. Moscovici "** أول من دشن تيارا جديدا لأبحاث في هذا الموضوع بفضل كتابه الذي يحمل عنوان " التحليل النفسي صورته و جمهوره " الصادر سنة **1961** ، فبخصوص مفهوم

التصور يستخدم في كل الميادين و المجالات خاصة في الدراسات المستقبلية في مجال العلوم الدقيقة كالميدان التكنولوجي و التجربية كالطب و السياسة، بجيث تسمح لنا مثل هذه الدراسات الخاصة بالتصورات إلى ضبط و تحديد العلاقات السياسية المستحسن انتهاجها، في ضوء التوقعات الجيوسياسية المحتملة (64).

أما الباحثة **" دونيز جودلي D. Jodelet"** ترى أن مفهوم التصور ظهر في بداية الأمر في علم الاجتماع، لكن نظريته تبلورت في علم النفس الاجتماعي إثر أعمال **" سارج موسكوفيسي "** سنتي **61-1976** مرورا بعلم نفس الطفل على يد **" جان بياجي J. Piaget"** إبتداءا من سنة **1962**، و عليه "فالتصور هو علم و منهج قائم بذاته يستخدم في كافة الميادين و مجالات الدراسة، كما يستخدم في علم الاجتماع و هو بهذا المفهوم حديث النشأة من حيث البناء، قوي من حيث الدلالة يتحدد إطاره بشكل أدق و أوضح في مجال الدراسات الخاصة بعلم النفس الاجتماعي[54]ص 357.

لقداهتمت الدراسات السوسيولوجية بمفهوم التصور و استخدمت فكرة الدور الاجتماعي على فكرة التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي و من كل مركز من هذه المراكز أنواع مختلفة من التصورات، تحدد دور الأفراد و هي متصلة ببعضها البعض و تكون على شكل شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي و تصنف هذه التصورات أو التوقعات الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع هي :

أ - التوقعات السلفية : تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد و تحدد كذلك كيفية التصور و هي موجودة قبل وجود الفرد.

ب - توقعات الآخرين : بمعنى عندما يشترك الفرد في التفاعل الاجتماعي مع الآخرين خلال وضعية اجتماعية معينة، يأخذ هذا الفاعل الاجتماعي (الفرد) بعين الاعتبار الامتثال و الطاعة و الاحترام لتقييم أحكام الآخرين.

جـ - توقعات المجتمعات : و التي قد تكون حقيقية أو وهمية يتصورها الفرد، و تعمل بمثابة أحد وسائل الضبط الاجتماعي، في ضبط و مراقبة سلوك الفرد، و هكذا نجد أصحاب هذه النزعة يعلنون أن التصورات تخضع في الغالب إلى طبيعة النظام الاجتماعي السائد في المجتمع، و تخضع لأنماطه، فهي تعتبر بمثابة الإطار المرجعي العام أو ما يسمى " بالجماعة المرجعية " التي يعود إليها الفرد لتقييم

سلوكه عند تفاعله مع الآخرين، مثال ذلك عندما يقوم الفرد بتصرفات تعكس سمات قوميته أو مجتمع أمام مجتمع آخر، فإنه يأخذ بعين الاعتبار أحكام و قيم الآخرين الذي ينتمي إليهم(48).

2.2 - مفهوم التصور عند بعض المفكرين:

1.2.2 - عند "موسكوفيسي" :

وحسب دراساته للتصورات الإجتماعي يرى أن التصور " هو كيان تقريبا ملموس، فهو يدور و يشتبك ويتبلور بدون إنقطاع عن طريق عبارة حركة، إلتقاء في عالمنا اليومي "[56] ص 39 ، أي أن التصورات الإجتماعية أو الفردية هي ما نراه في العالم ،أو ما يجب أن يكون عليه العالم، وهي توضح لنا أن هناك شيئا غائبا أضيف، أي شيئا موجودا ولكنه في تحسن ،فالشيء الغائب يثير عمل تفكيرنا لأنه غريب عنا ، فهو يفاجئنا و يمارس ضغطا علينا [57]ص65 ، **"فموسكوفيسي"** ينظر إلى التصور على أنه ديناميكي و فعال، بحيث يعتبره تنظيما داخليا لمعطيات الواقع الخارجي، ويعتبره صورة فردية يشكلها الفرد في ذهنه حول العالم الذي يحيط به ويكون فكرة حوله وحول ما يجب أن يكون عليه الشخص نفسه والعالم الذي يحيط به .

2.2.2 - عند "بياجي" :

حسب الدراسات التي قام بها **"بياجي"** فإن التصور هو عملية عقلية عليا موجودة عبر مختلف مراحل العمر، بمعنى أنها تساير النمو و يتصف التصور بخصائص ذات علاقة وثيقة بطبيعة هذه المراحل و طبيعة تأثير المحيط و تجارب الفرد فيها، و تبين أعمال **" بياجي "** أن التصورات تظهر في مرحلة مبكرة من العمر، كما أبرز ذلك أحد الباحثين في تحليله لفكرة **" بياجي "** حيث يقول " فحسب هذا الأخير تبين أن تدخل التصورات يتحدد أولا في العلاقات التي يقيمها الطفل الصغير مع موضوع فيزيقي غائب، فبين **15** و **30** شهرا يبدأ الطفل في إظهار القدرة على التعامل مع الرموز فهو يملك القدرة على أفعال داخلية تهم مواضيع غائبة، و يعني هذا بروز التصورات الأولى "[62]ص 58.

أي أن التصور يتشكل و يتركب و ينمو مع الفرد عبر مراحل حياته المبكرة أي من الطفولة، من خلال تجاربه و تأثره بالمحيط تتكون عنده و تتحدد لديه مجموعة من التصورات.

وحسب **"موند "** يرى **" بياجي "** في سعيه لتجسيد مفهوم التصور و تبيان محتواه إلى القول بأنه يضم العمليات اللغوية و العمليات الفعلية، يقول أن " التصور يقتصر على الصورة العقلية أو صورة ذكراوية أي استدعاء رمزي لحقائق غائبة (...) إن ذكر التصور يتضمن الاجتماع بين دال يسمح باستدعاء مدلول يوفره الفكر "[58] ص 254، فهو يعتبر التصور صورة أو استرجاع ذهني على شكل صورة لموضوع خارجي، بحيث أن هذا الأخير يتم استحضاره فكريا بناءا على خبرات و تجارب تعرض لها الشخص سابقا و تساهم هذه التجارب في الاستدلال على الشيء المصور.

و منه فإن مفهوم التصور و تشكله في ذهن الفرد إنما يكون ناتج عن تجمع بين الأفكار و الخبرات المكتسبة، كما يكون انعكاس للتصور الجمعي للأفراد، و يكون نتاج عملية بناء عقلي ذو طابع مستقل يهدف إلى تنظيم الواقع الخارجي انطلاقا من معطيات داخلية للفرد.

3.2.2 - مفهوم التصور عند" موند MOUNOUD " :

حسب رأيه فالتصور هو " حاصل أنشطة التحليل والتصنيف و الربط لمختلف أبعاد الأشياء و تغيراتها، تتم بواسطة أنظمة الترميز و المعالجة التي توظف كنماذج و ذاكرة، فالتصورات تنظم و تبنى بشكل داخلي للفرد و محتويات الواقع، و تتدخل بالتالي في عملية التعرف على الشيء و كذا في استحضاره "[58] ص 256. و بناءا على رأي **" موند "** نلاحظ أنه حدد مفهوم التصور في ثلاث نقاط أساسية هي :

أ – التصور ينطلق من المعلومات التي يوفرها المحيط أو الواقع الخارجي.

ب – هذه المعلومات يتم معالجتها و تنظيمها في العقل، و هذا البناء أو التنظيم العقلي هو الذي يسمح بالتعرف على المعلومات و فهمها.

جـ - نتائج هذا البناء الذهني هو ما نطلق عليه مفهوم التصور.

فالتصور إذن هو عمليات ذهنية لدى الفرد.

4.2.2 - مفهوم التصور عند" جودليJODELET ":

تقول " **جودلي** " في تحليلها لمفهوم التصور أن التصورات الاجتماعية ليست مجرد نقل للواقع الخارجي، بأفكاره و معتقداته و مواقفه، أي ليس عبارة عن عمليات نسخ و طبع للأحداث و الوقائع في الذهن و ليس مجرد تكديس للمعطيات، حيث تقول الباحثة في هذا الأمر : " التصور ليس انعكاسا داخلي للواقع الخارجي و ليس أثر لوقائع خارجية مطبوعة تلقائيا في الذهن، و هو أيضا ليس احداث لوقائع خارجية مطبوعة تلقائيا في الذهن ،وهوأيضا ليس إحداث جديد لمعطيات خارجية ".

كما أن التصور " يدل دائما على شيء معين لكل شخص و يعمل على اظهار شيء ما عن الشخص الذي يعطيه ... و بالتالي فهو ليس مجرد تقليد و نقل و إنما بناء يتضمن في الاتصال جانب الاسقلالية و الابداع الفردي أو الجماعي" [54] ص 363.

و من خلال عرض لآراء الباحثين نلاحظ أن كلا منهم اتفقوا على أن التصور ديناميكي بطبيعته، أي أنه ليس عبارة أو مجرد نقل و نسخ للمعطيات و الوقائع الخارجية، بل يتعدى هذا إلى بناء لنشاطات الذهن حول موضوع ما، كما أنه يتحدد حسب النسق النفسي و الاجتماعي للفرد، الذي يترجم سلوكه الخاص إزاء الموضوع.

و بناءا على هذا فإن التصورات الاجتماعية في بحثنا هي الصورة التي في ذهن المرأة الريفية حول مجموعة من القيم و المواضيع، كالتعليم و الزواج، و كيف تكون عندها هذا التصور، فالصورة التي في ذهنها هي ناتجة أساسا من معطيات خارجية و داخلية تتمثل بصفة عامة في التنشئة و الضبط الاجتماعي و كذا العادات و التقليد في السلوك، الذي يعتبر سمة من سمات المجتمع الريفي.

3.2 - خصائص التصور و بنـاؤه:

1.3.2 - خصائص التصـور :

تعتبر التصورات الاجتماعية بمثابة " كل شكل من أشكال المعرفة السائدة المسماة بالحس الجماعي، و التي تتميز ببعض الخصوصيات منها الإتجاه العملي التنظيمي المسيطر على المحيط المادي و الاجتماعي و الفكري و السلوكات، و كذلك المصاغة و المشتركة اجتماعيا.

و على هذا الأساس تعد التصورات الاجتماعية بمثابة الإطار المرجعي لكل فرد أو جماعة تقوم غالبا بتوجيه السلوك و إتجاه الأفراد في حياتهم و في توجيه تصرفاتهم و مواقفهم، و لها أيضا جانب كبير في تحديد مراكز و أدوار الأفراد، فالقيم الاجتماعية عند المرأة الريفية تحدد التصورات الاجتماعية باعتبارها الإطار المرجعي للسلوك و الأفعال، و تدخل في هذه التصورات عدة موجهات مثل الضبط الاجتماعي و التنشئة الاجتماعية و التجارب السابقة للمرأة الريفية، إلى جانب أن هذه التصورات تتأثر كذلك ببعض المؤشرات مثل وسائل الاعلام و الإتصال كالتلفاز و الهاتف و الأنترنيت و ظهور الجامعات و التقليد في السلوك، كل هذه المؤثرات تنعكس على تصورات المرأة الريفية و في قيمها السلوكية.

و يرى **" موسكوفيسي "** فيما يخص بناء التصور " أنه يبنى من خلال إتجاهين : الأول يميل إلى تأمل الموضوع بصفة كاملة، و الثاني يميل إلى تناول الواقع بطريقة تسمح بتشكيل وحدة مع مجموعة التجارب السابقة و وضعية الفرد " [51] ص 123.

و في بناء التصورات الاجتماعية و تكوينها يكون للمجتمع كما سبق ذكره دور فعال في تكوين و تشخيص التصورات نحو القيم خاصة من خلال تفاعل المرأة مع المحيط الخارجي (أفراد المجتمع) و المحيط الداخلي المتمثل في الأسرة و الأقارب.

أما الباحث **" هنري فالون H. Wallon "** و من خلال دراسته لتقليد و تصور الفكر عند الشعوب البدائية و من خلال مقارنته التي أجراها بين التقليد و التصور، توصل إلى تحديد خصائص التصور و يمكن استخلاصها فيما يلي:[59] ص 168.

- إن التصور شيء لا يظهر مباشرة بعد رؤية ذلك الشيء لأن تكوين التصور يتطلب نموذجا داخليا مستقلا عن التصورات التي تسببه.
- إن تصور شيء لا يكتف بزاوية واحدة لادراكه و إنما هو عبارة عن تشكل داخلي لإحساسات متعددة و في معضم الأحيان مشتقة و متباعدة في الزمن.
- أن هذه الوحدة من الانطباعات و التجارب المتعددة بعد تقليصها تبدو كصيغة نهائية و مكتفية بنفسها، إذ تفرض نفسها على ساحة الشعور في اللحظة التي نفكر فيها.
- إن التصور لا يكون مستقلا بل يدخل في علاقات مع التصورات الأخرى، فهو وحدة ديناميكية متحركة، فإذا ما انعدمت فيه هذه الصفة و أصبح غير متحرك، فإنه يصبح عديم الفائدة و الجدوى.

فالتصور لا يحدد و لا يشخص مستقلا عن نفسه و إنما يكون مرتبط بعلاقة مع مجموع التصورات التي بناها الفرد، و لا يتطور إلا بالمقارنة و التعارض و في تعرضه للجانب الوظيفي كتب قائلا " اللتصور يسعى إلى التغيير و توجيه مجرى الأشياء ".

و من خلال هذا يتبين لنا أن التصور ليس وليد اللحظة أو فترة زمنية معينة، و إنما هو خلاصة فترة ممتدة من الزمن، حاملا في طياته أفكارا و ذهنيات سابقة مكتسبة من التجارب و منظمة في إطار عملي تنظيمي.

بالإضافة إلى الباحث " **سلامي Sillamy** " يرى " أن التصور ليس بصورة بسيطة بل بناء النشاط الذهني " و هو يميز التصور بثلاث خصائص أساسية نجملها فيما يلي: [61] ص 74.

أ – ينطلق التصور من المعلومات التي يوفرها المحيط و الواقع الخارجي.

ب – تتم معالجة هذه المعلومات و تنظيمها و بناؤها في العقل.

جـ - حصيلة هذا البناء الذهني هو ما يطلق عليه مفهوم التصور.

إذن و من خلال هذا التحليل نلاحظ أن التصور ينطلق من معطيات و معلومات يوفرها المحيط و الواقع الخارجي (الأسرة، المدرسة، الشارع ...)، أي المجتمع ككل بأفراده و مؤسساته و تنظيماته، هذه الأخيرة مجتمعة تهيء منطلقا لبناء التصور، ليقوم العقل الفردي بعد ذلك بتنظيمها من خلال عمليات عقلية تترجم في الأخير و تتجسد في شكل مواقف و تصرفات و إتجاهات معينة في السلوك.

2.3.2. بنـاء التصـور:

يتشكل التصور عند الفرد و يبنى خلال فترة زمنية ممتدة من حياته، من خلال تفاعله الاجتماعي و تأثره بمحيطه الاجتماعي، يظهر عند إذن التصور كحالة للمعرفة الاجتماعية، فاعتبار الفرد اجتماعيا بطبعه فهو يدخل في تنظيمه العقلي أفكارا و قيما و نماذجا يستمدها من المجتمع الذي ينتمي إليه، و هذا من خلال تجاربه و احتكاكه و تفاعله مع أفراد المجتمع و مع مؤثرات أخرى كوسائل الاعلام و الإتصال، بالإضافة إلى الوازع التعليمي، كل هذا يعد بمثابة مصدر لتشكيل و بناء التصورات عند الفرد، كما أن للمكانة الاجتماعية للفرد و مركزه الاجتماعي أثر في نوع التصورات التي تتشكل في ذهنه حول نفسه و الجماعة التي ينتمي إليها.

فالجانب الاجتماعي يتدخل بشكل فعال و واضح في بناء تصورات الأفراد و يصبح الفرد حاملا لمحددات اجتماعية تؤسس نشاطه التصوري و تجعله يعيد إنتاج أفكار مثبتة اجتماعيا و رؤى مركبة من

الأفكار السائدة في المجتمع، و في هذا السياق ترى الباحثة " **دونيز جودلي** " أن هناك نسقان يبنى عليهما التصور ووظيفته و هما التموضع و التجذ [54] ص 372.

أ - التموضع : يرتبط التموضع بخاصية تتمثل في جعل الفرد المجرد محسوسا حسب " **جودلي** " فإن التصور يجعل المدرك و المفهوم متبادلا فهو عن طريق وضع صورة لعبارات مجردة يعطي تركيبا مجسدا للأفكار، و يضع تطابقا بين الأشياء و الكلمات و يجسد الأطر المفهومة، أي يتجلى في ترتيب و في شكل المعارف ذات الصلة بموضوع التصور.

ب -التجذر : و هو النسق الثاني الذي يتبع التموضع و يتجلى التجذر من خلال المعنى و المنفعة اللذان يربطان وظائف التصورو يجسدان موضوعه.

إن نسق التجذر الموجود في علاقة جدلية مع نسق التموضع يربط الوظائف القاعدية الثلاثة للتصور و هي [54] ص 372:

أ – الوظيفة المعرفية لإدماج جديد.

ب – وظيفة تأويل الواقع.

جـ - وظيفة توجيه السلوكات و العلاقات الاجتماعية.

و بناءا على ما ذكر يتضح لنا أن التصورات لا تنطلق من الفراغ، إنما هي ممتدة من مجموعة الأفكار التي سبق رسوخها في الذهن سواء كانت ظاهرة أو كامنة من خلال مجموع التجارب المكتسبة.

4.2 - العوامل المؤثرة في التصورات:

هناك عدة عوامل مؤثرة في تكوين تصورات الفرد، منها ما هي متعلقة بشخصية الفرد و منها متعلقة بمحيطه الخارجي وعلى رأسها العوامل الاجتماعية أين يكون لها دور في التأثير في نوع التصورات المتشكلة لدى الفرد.

1.4.2 -العوامل الشخصية:

أ - الذات: يرى بعض الباحثين في هذا المجال أن نمو المفاهيم الذاتية لدى الفرد تساهم في توجيه تصوراته و إتجاهاته السلوكية ،وعليه فالذات تعنى بالصورة التي يكونها الفرد عن نفسه من خلال مدركات التي يتحصل عليها حول علاقته بنفسه و علاقته مع الأخرين و بمواضيع الحياة المختلفة، و بهذا تتكون مجموعة من الأفكار لدى المرأة الريفية توجه سلوكها و تصرفاتها و تحدد مواقفها، و التي تتجسد في شكل قيم تحدد ما هو مرغوب فيه و ما هو مرفوض، و تنتهجها المرأة الريفية في حياتها و تتصرف وفقها.

ب -القدرات الشخصية : يقوم الفرد باختبار يومي لقدراته الشخصية من خلال نشاطاته اليومية، فيدرك الأفعال التي يكون قادرا على أدائها، و النشاطات التي يكون غير قادر على إنجازها، و من هنا ينمي تصوره لنفسه و لقدرته و بالتالي تصوره لبعض المواضيع الخاصة بحياته، ولا سيما التعليم و العمل و الزواج منها.

فالفرد يحقق سعادته و استقراره من خلال مدى استخدامه لقدراته و استغلالها في محلها، حسب ما قاله **" أحمد صقر عاشور "** " إن استخدام الفرد لقدراته يمثل إشباع حاجة تحقيق الذات" [04] ص 123.

جـ - الإتجاهات : إن الإتجاهات هي تلك الاستعدادات التي يكتسبها الفرد عبر مراحل نموه المختلفة و التي تساهم مساهمة كبيرة في تحديد سلوكاته و استجاباته، نحو كل الأمور المختلفة، حيث يعرفها **" لاندري واتر مبو "** بأنها " إحساس أو اعتقاد أو نزعة نحو موضوع سيكولوجي "[40] ص 126 ، أما **" فؤاد البهي السيد "** يرى أنها " ميل عام مكتسب نسبي في ثبوته عاطفي في أعماقه يوجه سلوك الفرد و هو أحد حالات التهيء و التأهب العقلي و العملي التي تتضمنها الخبرة، و ما يكاد يثبت الإتجاه حتى يمضي متأثرا باستجابة الفرد للأشياء و المواقف المختلفة[28] ص 244.

فالإتجاهات و الميول تظهر كضرب من ضروب الدوافع باعتبارها قوى محركة لسلوك الفرد بتلبية إعتقادته و توقعاته و تصوراته.

2.4.2 -العوامل الاجتماعية:

1.2.4-الأسرة و المجتمع الإنتمائي:

تلعب الأسرة دورا بارزا في تكوين شخصية الفرد و تنشئته الاجتماعية من خلال عملية التربية و الضبط الاجتماعي، و من خلال عادات و تقاليد المجتمع الذي تنتمي إليه الأسرة و الفرد، فالأسرة تعكس معتقدات مجتمعها و عادته و قيمه على شخصية الفرد من خلال عملية "إعادة الإنتاج"، كما تؤثر في تصورات الفرد من خلال تلقينه لمجموعة من القيم الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية و التي تنعكس بدورها على تصوراته و بالتالي مواقفه، كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الإنتمائي، فعاداته و تقاليده تترسخ في ذهن الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و كذلك يفرض نوع من النظام القيمي الذي يوجه سلوك الفرد و تصوراته و يحدد ما هو مرغوب من المرفوض، بإعتبار نظام القيم موجه أساسي من موجهات السلوك في حدود ما يقره المجتمع .

فالمرأة الريفية في تصوراتها و باعتبارها فرد من الأسرة و عنصر من المجتمع الانتمائي " المجتمع الريفي" تحمل في ذهنها جملة من التصورات و الأفكار تعكس في غالبها أفكار مجتمعها و تصوراته، فالأسرة التي تشجع التعليم و حرية الاختيار و ابداء الرأي و تساوي في المعاملة بين أبنائها الذكور و البنات تجعل من المرأة تعتني كذلك بتعلمها و بمركزها الاجتماعي، و تكون لها القدرة الشخصية في ابداء رأيها و قبول أو رفض بعض المواقف التي تتعرض لها،و يحدث العكس إذا ما تعرضت المرأة القهر و التهميش مقارنة بالذكر، إذا الأسرة و المجتمع الإنتمائي يساهمان بشكل كبير في تكوين شخصية الفرد و تشكيل تصورات معينة لديه.

ملخص :

شمل هذا الفصل مفهوم التصورات و مختلف التعاريف لباحثين و مفكرين، بالإضافة إلى التعرض لخصائص التصور و بنائه و العوامل المؤثرة في تصورات الأفراد في مختلف مجالات حياتهم و استخلصنا دلالات و قيمة التصورات في تكوين و بناء المفاهيم و المواقف عند الأفراد.

الفصل 3

الأساس النظري و المعرفي للتغير الإجتماعي

تمهيد

لقي مفهوم التغير إهتمام العديد من المفكرين و الباحثين منذ القديم، أين حاولوا إعطاء تفسيرات حوله من خلال البحث عن أسبابه و عوارضه و العوامل المؤدية إلى حدوثه و كذا عوائقه.

و لكن هذا الموضوع عولج في القديم بطريقة فلسفية ، بعكس ما هو اليوم أين إنصب إهتمام الباحثين و علماء الاجتماع في دراسة ما يطرأ على المجتمعات و النظم الاجتماعية من تغيرات في العصر الحديث بغرض تحديد إتجاهات تلك التغيرات و توجيهها لخدمة تنمية المجتمع.

لقد فرض هذا الموضوع وجوده بقوة على علماء الإجتماع خاصة بعد النهضة الأوروبية و ما تبعها من تغيرات كبرى و سريعة في المجتمعات المتقدمة ، و بخطى بطيئة في المجتمعات النامية ، و سنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى مفهوم التغير الاجتماعي وأنواعه و علاقته بالمفاهيم المصاحبة له (التقدم ، التطور و النمو). بالإضافة للتطرق إلى عوامل التغيرات الاجتماعية المختلفة ، لنخلص في الأخير إلى ملخص عن هذا الفصل.

1.3- التطور التاريخي لمفهوم التغير:

يعد موضوع التغير من المواضيع التي لقيت إهتمام العديد من المفكرين الذين لاحظوا و تأملوا هذا التغير في مختلف العصور إلى يومنا هذا ، و قد تنبهت المجتمعات الحديثة إلى أهمية عملية التغيرات، فأولتها إهتمام كبير قصد توجيهها في خدمة المجتمع، في إطار برامج التخطيط و التنمية، غير أن أول من لاحظوا هذا التغير هم فلاسفة اليونان الذين أعطو في شأنه أفكار ساهمت في إثراء و إعطاء الرصيد المعرفي للمفكرين بعد ذلك في مختلف العصور إلى عصرنا الحالي[02] ص2. حيث نجد في هذا الصدد المفكر**"هيراقليطس Heracletes"** في مقولته " إن الفرد لا يستطيع أن يقول أنني أعبر النهر الواحد مرتين، ذلك على إعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية كما أن الشخص نفسه يكون قد تغير"[31] ص 14، و سار على نفس هذه الوتيرة العديد من المفكرين و الفلاسفة اليونانين أمثال **"أرسطو"** الذي أشار إلى التغير من خلال ذكر السلسلة المتصلة التي تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسي من صورة المجتمع الصغير الذي يلتف حول الأسرة إلى القبيلة و القرى فالمدن، فالمجتمع السياسي الكبير [36] ص 45، و قد إنتقل هذا الفكر إلى فترة العصور الوسطى أين تميزت هذه المرحلة بهيمنة الأفكار اللاهوتية و سيادة علاقات الانتاج الاقطاعية و الرغبة في المحافظة على الأوضاع الراهنة و السيطرة التامة على فلسفة الحركة و التغيير.

و مع مطلع القرن **18** زاد إهتمام المفكرين بدارسة التغير الاجتماعي بعد أن أجمع المفكرون على حقيقة أن الإنسان قادر على التغيير من أوضاعه المادية و الروحية بواسطة توظيف قدراته العقلية نحو التفكير العلمي و التي تعد من العوامل الأساسية التي استند عليها مفكروا هذا العصر في إحداث تغيير المجتمعات و انتقالها لحالة أفضل مما كانت عليها و من بين هؤلاء المفكرين نذكر :

أ - جون جاك روسو J.J.RAUSSEAU (1712 -1778) :

لقد تطرق **"جون جاك روسو "** إلى التغير الاجتماعي من خلال تقديم نظريته حول التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف " العقد الاجتماعي" و الذي من خلاله نستطيع أن نلتمس مراحل تطور الحياة الانسانية، من مرحلة الحياة الفطرية أين كان الانسان خاضعا للنظام الطبيعي إلى مرحلة الملكية

الفردية و الانتاج اليدوي في مجال الزراعة، أين أخذت العادات و التقاليد الاجتماعية تتبلور تدريجيا لينتقل لمرحلة عدم المساواة، و فيها زاد التنافس و الصراع بين الأفراد و قيام التنظيم السياسي المنظم و اختيار حاكم و تأليف الدولة التي تمثل شكلا مهما من أشكال التغير الاجتماعي [31] ص 78(1)،

إضافة إلى نظرية **"جون جاك روسو "** حول تقدم المجتمعات ، نجد أصحاب المدرسة الوضعية و على رأسهم **"أوجست كونت H.Comte (1779 - 1857)"** و في نظريته يقر على أن صلاح المجتمع متوقف على توحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بنفس المنهج الذي تعالج به الظواهر الطبيعية كما يبين من خلال كتابة " دروس في الفلسفة الوضعية " الدور الفعال للتطور و التقدم الفكري للإنسان في مساهمته لأحداث التغيير في الحياة البشرية[36] ص 32، و من خلال دراسته **لديناميك الاجتماعية La Dynamique Sociale" أو** التغير الاجتماعي و **الستاتيك سوسيال " La Statique Sociale"** البناء الاجتماعي توصل إلى قانون الحالات الثلاث **"L'Aidés Trois Etats" سنة 1822.**

اللاهوتي " L'Etat Théologique " و الميتافيزقي " Methaphysique " و **الحالة العلمية الوضعية Positive"** ،إضافة إلى نظريته حول تقدم الانسانية التي تبدو في مظهرين الحالة الاجتماعية النبي هي في تحسن مستمر بفضل اكتشاف قوانين الظواهر الاجتماعية التي تسمح بالسيطرة على جملة من الظواهر التي تخضع لها، و المظهر الثاني هو الطبيعة البشرية، من خلال تقدم العلوم من النواحي الطبيعية كتقدم البيولوجيا (الطب و الصحة) و تغير من الناحية العقلية أين زادت القدرات الخاصة بالانسان و الناحية الاخلاقية أين سمت المشاركات الوجدانية و المقاييس الجمالية و الذوقية للانسان [31] ص 84-83، إلى جانب دراسات **"إميل دوركايم"** حول تقسيم العمل الاجتماعي، و عن تحولات المجتمعات الرأسمالية الغربية، وفقا لمبدأ التباين أو التكامل، الذي نتج عنه تقسيم العمل، كما تطرق قبل هؤلاء **العلامة "ابن خلدون"** لمفهوم التغير الاجتماعي من خلال العمران البشري، حيث قام بدراسات علمية أين تعرض لحقيقة المجتمع الانساني، شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، كذلك الأمر بالنسبة للدولة، حيث أن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ من نشأته حتى فساده و ضعفه و ترده بين الضعف و القوة، النهوض و السقوط[31] ص 89.

إضافة إلى العديد من المفكرين الذين تعرضوا لدراسة التغير الاجتماعي، أمثال **"كارل ماركس"** في انتقال المجتمع من مرحلة البدائية ،فالاقطاعية فالمرحلة الاشتراكية و الشيوعية، و كذلك الأمر بالنسبة **"لهربرت سبينسر"** و أخرون.

أما في هذا العصر و مع بداية القرن العشرين ازداد اهتمام المفكرين أكثر بالتغير، و قد تبين أن الدراسات السابقة كانت تقوم في الغالب على التصور التاريخي الفلسفي لعملية التغير، بينما أخذ التفكير اليوم يتجه إلى التحكم في عملية التغير و توجيهها بدلا من وصفها و اخذت الجهود تتجه نحو التغيير

المخطط من أجل تنمية حقيقية هادفة، و أصبح التغير اليوم يوجه لخدمة الفرد و المجتمع و يتم توجيهه و تعديله و فقا لمصلحة المجتمع إنطلاقا من عملية التخطيط الاجتماعي.

و لقد تأثر موضوع التغيير في الحقل السوسيولوجي بالعديد من الأفكار و النظريات، التي مع أنها كانت في غالبيتها دراسات فلسفية و غير مقننة ، إلا أنها تعد بمثابة إنطلاقة و إطار مرجعي للدراسات الحديثة حول التغير الاجتماعي، فبالرغم من الدراسات السابقة العرض حول التغير إلا أن هذه الأخيرة لم يتم فيها توضيح المفهوم الحقيقي للتغيير أو بالأحرى لم يكن بشكل منظم و مضبوط إلا في عام **1922** في كتاب **"وليام أجبرن"** حول التغير الاجتماعي، بل كان هناك مزج و خلط في المفاهيم المصاحبة لمصطلح التغير كاتقدم و التطور و النمو.

2.3- تفسير التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير حقيقة طبيعية تستحق الدراسة السوسيولوجية و البحث في أساسه و إتجاهاته و نتائجه، فكل دراسة إجتماعية تقع أساسا في نطاق نظرية التغير الاجتماعي ، إلا أن هذا الأخير يتصف بالتعقيد و الغموض في تفسير مفهومه و العوامل المؤدية إليه و ضبط إتجاهه خلال فترة معينة من الزمن حيث توجد صعوبة في تفسير عملية التغير الاجتماعي، و حتى اليوم يجتهد العديد من الباحثين في العصر الحديث إلى محاولة تقنين عملية التغير الاجتماعي.

و في تفسير التغير الاجتماعي هناك من يرى بأن أي موقف إجتماعي يكون نتيجة لأربع عوامل أساسية في كل تغير و هي البيئة الطبيعية و الجماعات الانسانية و الثقافة السائدة و المظاهر البيولوجية و السيكولوجية للأفراد . و لذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل فإنه يستدعي تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي[31] ص 48، فعملية التغير لا يفسرها عامل واحد من العوامل السابقة الذكر منفصلا عن العوامل الاخرى ، بل على العوامل مجتمعة مع بعضها تساهم في تكوين عملية التغير من بيئية إلى ثقافية إلى سيكولوجية الأفراد أنفسهم و غيرها من العوامل المحفزة لتحريك و توجيه التغير الاجتماعي، و على حد رأي **"هربرت ليونبرجر H. Lianberger"** فإن الفرد يمر بسلسلة من المراحل من قبل أن يأخذ بالنمط الجديد و هي :

أ - مرحلة الاحساس: و تتمثل في أول سماع و معرفة بالموضوع الجديد.

ب- مرحلة الإهتمام: و هي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته.

جـ- *مرحلة التقييم*: و تتمثل في إختبار المعلومات المستقاة من الموضوع الجديد و دراسة مدى ملاءمتها من أجل الأخذ بها.

د- *مرحلة المحاولة* : و تتجسد في اختبار الفكرة و محاولة تطبيقها.

لتليها أخر مرحلة و هي مرحلة التبني و اعتماد الموضوع الجديد ليأخذ مكانه في النمط السائد [31] ص 48، بحيث يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي و حينما يكثر دخول أدوات جديدة ، فإن ذلك يؤدي إلى قلقلة الأدوات السابقة لعدم استعمالها استعمالا كافيا ، و حتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد و يتوافق مع عناصر سابقة علمية يقتضي استمرار استعماله لمدة معقولة من الزمن حتى تكون كافية لترسيخه و استيعابه حتى يصبح تبنيه و تطبيقه من الأمور اليسيرة على الفرد .

فعملية التغير تعتمد أساسا على القبول، حيث يتوقف هذا الأخير على مدى تعقد الموضوع فكلما كان معقدا كان قبوله صعبا و يلاقي مقاومة كبيرة ، و يرى **"تالكوت برسونز T. Persons"** أن القبول للعنصر الجديد يكون أسرع في حالة إنخفاض التكلفة و الجهد و فيه رضى و إشباع للحاجات و مثال هذا نجد أن المجتمعات النامية تدمن الأخذ بالوسائل التكنولوجية المتقدمة و ما يقعدها عن ذلك إلا عدم توفر الأموال اللازمة لاقتنائها، كذلك الأمر بالنسبة للمواضيع الجديدة الأخرى مثل مايتعلق بالقيم.

و عليه فإن عملية التغير الاجتماعي حسب **"ولبرت مور W. Moor"** هي عبارة عن تبدل في الابنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل و التفاعل الاجتماعيين، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز(02) ص 12 كما حدد **" جي روشي Guyroché "** مفهوم التغير من خلال أقسام مختلفة تميزه و تحدده و هي كما يلي [52] ص 20-21 :

1 - أن التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين و تؤثر في أسلوب حياتهم و أفكارهم.
2 - التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي و في كل أجزائه.
3 - يكون التغير الاجتماعي محدد بفترة زمنية محددة، و منتهيا بفترة زمنية معينة بهدف مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة.
4 - أن يتصف التغير بحالة الديمومة و الاستمرارية من أجل إدراك أبعاده و الوقوف عندها.

و عموما فإن عملية التغير الاجتماعي عند **" جي روشي "** هي عملية تحول تمس البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن لدى فئات واسعة من المجتمع، حيث أننا لا نستطيع أن نسلم بتغير أمر ما يشمل جزء لا بأس به من المجتمع و تتبناه فئات واسعة منه.
كما أشار **" عاطف غيث"** إلى ماهية التغير الاجتماعي ،من خلال تحديده في أربعة أشكال و هي على التوالي :

1.2.3- التغير في القيم الاجتماعية:

التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي، كخروج المرأة بصفة عامة للعمل خارج المنزل، و المرأة الريفية بصفة خاصة، و ما ينجم عن هذا من تغيرات توافقية مصاحبة له، كالتغير في توزيع الأدوار و موازين القوى بين المرأة و الرجل داخل الأسرة.

2.2.3-التغير في النظام الاجتماعي:

و هذا يشمل التغير في مضمون الأدوار و المراكز الاجتماعية و صور التنظيم، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج و الزوجة، كذلك يمس التغير مراكز الأشخاص [34] ص25. في أسرتهم و مجتمعهم ،و ما يطرأ على هذه المراكز من تحولات و تبدلات نتيجة جملة من المؤثرات و العوامل التي قد تقلب موازين القوى من مراكز مؤثرة إلى مراكز تابعة متأثرة.

و يتبين مما سبق أن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث في بنية النسق الاجتماعي و وظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي و القيم و العادات و الأدوار خلال فترة من الزمن، أي أن التغير يختص بالجانب اللامادي للثقافة الذي من شأنه أن يؤثر بدوره على الجانب المادي للثقافة.

3.3- أنواع التغير الاجتماعي:

لا يقتصر التغير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، و هو إذا بدأ فمن الصعب إيقافه نتيجة لما بين النظم الاجتماعية و بين التنظيم الاجتماعي ككل من ترابط و تساند وظيفي و يفرق **" سميلزر Smilser "** بين أنواع مختلفة من التغير الاجتماعي[15] ص 270.

أ- العملية الاجتماعية:

و هو أبسط أنواع التغير و يحدث في بناء اجتماعي معين، عن طريق دوران المكافآت و الجزاءات أو تغيير مكانات الأفراد، و ما يصحب ذلك من أنماط التفاعلات و العلاقات المؤقتة التي تنشأ بين الأفراد، دون أن تتغير العلاقات الأساسية و الجماعات المؤقتة التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي.

ب-النوع الثاني هو الذي يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية

أو الحراك الاجتماعي، مثال ذلك التحرك الاجتماعي و الانتخابات السياسية، فالتحرك الاجتماعي يحدث عن طريق انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر دون أن يصحب هذا الانتقال تغيير في التركيب الطبقي، و كذلك الحال بالنسبة للإنتخابات السياسية، إذ يترتب عليها توزيع جديد لمراكز السلطة السياسية، و ظهور أشخاص جدد في مواقع القيادة و التوجيه، غير أن ذلك لا يترتب عليه تغير في البنيان السياسي.

جـ -الانقسام أو التعدد:

و ينشأ عن إضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القائمة دون أن تختلف عنها إختلافا نوعيا، مثال ذلك الزيادة المستمرة في عدد الأسر نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان أو التوسع الأفقي في إنشاء المصانع نتيجة الزيادة المستمرة في طلب السلع.

د-التغير البنائي:

و هو التغير الأساسي في رأي **" سميلزر"** لأنه يحدث تحولا واسعا و عميقا في بناء المجتمع و ظواهره و العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، و هو لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك و النشاط و العلاقات الاجتماعية، و إنما يشمتل على كل الأنماط السائدة في المجتمع.

و يفرق **" ريموند فيرث R. Ferth "** بين التغير التنظيمي و التغير البنائي، فالتغير التنظيمي في نظر **" فيرث"** لا يؤدي إلى تغيير العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع أو بين الجاماعات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، بخلاف الحال بالنسبة للتغير البنائي الذي يقتضي ضرورة إحداث تغييرات في مختلف الظواهر و النظم السائدة في المجتمع.

و يتفق معظم علماء الاجتماع على الأنواع الثلاثة التالية من التغير الاجتماعي:

1.3.3- التغير الخطي المستقيم:

و يكون إتجاهه مستقيما في المجتمع كما يرى أصحاب هذا الرأي و على رأسهم **" كوندرسيه" و " سان سيمون "** و غيرهم و هو يتخذ صورتين :

أ – تغير تراجعي: مرت فيه المجتمعات البشرية في مرحلتين الأولى سميت بالعصر الذهبي و فيها عاش الإنسان بكل مظاهر السعادة و الرخاء . ثم بدأ عصر جديد تخلف فيه المجتمع و أصابه التأخر و الانحلال . و يزداد عدد المعتنقين لفكرة التغير التراجعي حينما تحدث الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاضطرابات الداخلية و تقوم الانقلابات و الثورات الرجعية و الحروب.

ب – تغير تقدمي إرتقائي: يربط أصحابه بين التقدم و التغير و أساس نظريتهم أن المجتمعات تبدأ بسيطة ثم تأخذ في النمو إلى أن تستكمل جميع عناصرها و مقوماتها، كما هو الحال في التغيرات التي تحدث في تطور العلوم و التكنولوجيا و المخترعات.

2.3.3– التغير الدائري:

يرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع الانساني يمر في تطوره بالمراحل نفسها التي يمر بها الانسان في نموه من الميلاد الى الطفولة إلى البلوغ ثم النضج و الإكتمال فالشيخوخة فالموت و يعود المجتمع من حيث بدأ، و يؤيدون نظريتهم بما حدث للامبراطوريات الكبرى في التاريخ المصرية اليونانية و الرومانية، و من أبرز زعماء هذا الإتجاه **" إبن خلدون "** و **" فيكو Vlcot".**

3.3.3- التغير المختلط أو المتذبذب:

و هو نوع يأخذ شكل حركات و مظاهر صاعدة و هابطة و بمعنى آخر هو إتجاه دوري و خطي من حيث النتيجة التي تستهدفها تلك العملية نفسها . و هذا ما يحدث في المجال الاقتصادي و حركات السكان و الأزياء و من أبرز زعماء هذا الإتجاه الفيلسوف **" هيجل Higuel** ".

4.3- علاقة مفهوم التغير بالمفاهيم المصاحبة:

لقد كان الاهتمام بمفهوم التغير منذ القدم، كما تم الإشارة إليه سابقا، فمصطلح التغير يعد حديث النشأة إذا اعتبرناه يمثل دراسة علمية، فقبل القرن العشرين كان هذا المصطلح غامضا نظرا لاختلاطه بمفاهيم أخرى مصاحبة له كالتقدم، التطور و النمو، حيث كانت هناك صعوبة في التمييز فيما بينها و تمييزها عن مفهوم التغير، لكن مع بداية القرن العشرين و مع ظهور الدراسات العلمية بهدف توجيه التغير و التحكم فيه لخدمة الفرد و المجتمع، أصبح هذا المفهوم مميزا على باقي المصطلحات خاصة بعد البحث في ماهيته و العوامل المؤدية إليه أي مسبباته و اتجاهاته، و في هذا الشأن يقول **"بوتومور Bottomore"** حول النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية أن مفاهيم التغير، التطور، النمو

و التقدم كانت تختلط في بعض الأحيان أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد و كان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها [36] ص 37.
فهذه المصطلاحات هي مشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي الذي يعني كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي في النظام و القيم و الأدوار و ما يمكن مشاهدته خلال فترة معينة من الزمن، و عليه نحاول عرض هذه المصطلاحات (تقدم، تطور، النمو) و من خلال التعريف بها نتمكن من التمييز بينها و بين التغير الاجتماعي.

1.4.3- التقدم الاجتماعيProgres Sociale:

في البداية كان مصطلح التقدم يشير إلى مفهوم التغير، فالتقدم الاجتماعي هو عبارة عن حكم معياري قيمي، فهو العملية التي تأخذ إتجاها واحدا نحو الأمام و متجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة أي تعبير عن كل فعل واع مخطط و تشير إلى إنتقال المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة و القدرة الانتاجية و السيطرة على الطبيعة [42]ص331، ففكرة التقدم الاجتماعي كانت مرادفة لمفهوم التغير الاجتماعي، إلا أننا نلاحظ مفهوم التقدم ليس عام و شامل لكل المجتمعات، فتعريفه يختلف من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة ذلك المجتمع و ظروفه، فقد يعني لدى المجتمعات الصناعية زيادة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية، كما قد يعني عند المجتمعات العربية الحرية و انهاء التبعية و محاربة التخلف بكل اشكاله، ففكرة التقدم ليست ثابتة بل قد تتغير و تتبدل بتبدل الأحوال و الأزمنة، فهي بشكل عام تنطوي حول الحركة نحو التحسن المستمر و الدائم.

و قد إتجهت جهود العديد من المفكرين نحو البحث في مشكلة التقدم و التركيز على عوامله مثل **" مونتسكيو Montisquieu"** الذي ركز على عامل البيئة في احداث عملية التقدم.

و يذهب **" كرايف Karayev"** إلى وصف التقدم بالتطور التدريجي الذي يدل على نمو المجتمع و تصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم[31] ص28.

وعموما و من خلال التعاريف السابقة يتبين أن التقدم الاجتماعي يعني تطور الجوانب المادية و الفكرية للمجتمع ،و هو يحمل معنا معياريا قيميا، و بقيت هذه الفكرة سائدة عند المفكرين إلى أن ظهر كتاب **" أوجبرن Ogbern "** بعوان " التغير الاجتماعي " عام **1922** فأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي، فالفرق بينهما أن التقدم يكون دائما نحو الأحسن و الأفضل بينما التغير قد يكون تقدما أو تخلفا، فالمجتمعات ليست دائما في تقدم مستمر و إنما قد يمسها التخلف أيضا، كما أن مفهوم التقدم الاجتماعي لا يستوعب إلا جانبا واحدا من التغير و هو التغير التقدمي، و عليه فإن مصطلح التغير الاجتماعي أكثر علمية من مصطلح التقدم الاجتماعي.

2.4.3- التطور الاجتماعيEvolution sociale:

لقد كان لأبحاث **" مندل Mandel و داروين Darwin "** أهمية كبرى في نظرية التطور خاصة في كتاب **" داروين "** عن أصل الأنواع عام ، **1859** مبينا فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية[31] ص 28، حيث برز مفهوم التطور بشكل واضح في القرن **19** مع النجاح الذي حققته علوم الحياة و البيولوجيا، فنظرية **" داروين "** عن نشوء الأصل حفزت الكثير من الباحثين في مختلف المجالات للبحث في أصل مختلف الظواهر و منها الاجتماعيـة، كأصل الحضارة و اللغة و الدولة ...إلخ

[36]ص20، أمثال " **هربرت سبنسر H. Spincer** " في البحث عن تطور المجتمع و شبهه بتطور الكائن الحي.

و قد تنبه العديد من المفكرين إلى وجود فروق بين النظرية البيولوجية و مختلف النظريات التي تهتم بالتطور الاجتماعي، و في هذا المجال أكد " **أوجبرن** " أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة و التنوع و تطور النظم الاجتماعية لم تسفر إلا على بعض النتائج القليلة، التي تستحق الوقوف عندها.

بما أن مفهوم التطور يشير إلى النمو البطيئ و المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة و متلاحقة و مع الدراسات التي قام بها العديد من المفكرين حول نظرية التطور الاجتماعي، إلا أنهم لم يتبينوا الاختلاف بين مفهومي التطور و التغير الاجتماعي، فبينما التطور الاجتماعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن و بصورة متزايدة و بإضافة كمية و نوعية، أي أنه يحمل معنى التقدم التدريجي و بدون طفرات [31] ص 32، أي أنه استبعد تماما جانب التخلف في المجتمعات، الذي هو حقيقة لا يمكن تجاهلها، بحيث أن التخلف الاجتماعي واقع ينطبق على المجتمعات، لذا فإن مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية و واقعية يمكن أن نصف بها المجتمعات في حركتها.

3.4.3- النمو الاجتماعي Croissance Sociale :

يشير مصطلح النمو في حد ذاته إلى عملية النضج التدريجي و المستمر للكائن كليا أو جزئيا و هو يتضمن تغيرا كميا و كيفيا، و قد يقترب مفهوم النمو من مفهوم التطور لكنه لا يتطابق معه، فالنمو الاجتماعي يعني نمو السيمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة و البيئة الاجتماعية من ناحية عامة، فمصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغير.

و نلاحظ أن في الفكر الحديث استخدم مصطلح النمو في عدة مجالات و مواضيع، فيقال مجتمعات نامية و اخرى سائرة في طريق النمو، كما يقال نمو المعرفة و نمو قوى الانتاج و كلها تحمل معنى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى تكون أفضل من سابقتها و من هذه الاستعمالات المتعددة لمفهوم النمو تأتي النظرة و المدلول القيمي له، فالنمو يهتم بجزء من التغير الذي هو الجزء الأفضل و يتجاهل الجزء الآخر الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي . فمن هنا فإن فكرة النمو تكمن في أنها تتضمن قيمة أخلاقية و هو يتناسب أكثر في مجال التغيرات الاقتصادية التي يمكن التعرف عليها و قياسها بدقة، مثال ذلك : نمو متوسط دخل الفرد و النمو الاقتصادي لدولة في سنة معينة ...إلخ [31] ص 32.

و انطلاقا من هذا يتبين لنا الفرق بين مصطلح النمو الاجتماعي و مصطلح التغير الاجتماعي في جملة من النقاط و هي كالتالي:

- أن النمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا و المستقرة في جانب واحد من جوانب الحياة، على عكس منه فإن التغير يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي و النظام و الأدوار و القيم وقواعد الضبط الاجتماعي، و قد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا و لا يتصف بالثبات، أي أن النمو يهتم بجانب واحد من المجتمع عكس التغير الذي قد يشمل عدة جوانب متشابكة.

- كما أن النمو من سيماته أن يكون في شكل تدريجي و بطيئ، أما التغير فيكون عكس ذلك فقد يكون سريعا يتضمن قفزات إلى الأمام، فيكون تقدما أو إلى الخلف فيكون تخلفا اجتماعيا.

- بالإضافة إلى النمو هو عملية تلقائية غير مخططة و غير موجهة بعكس التغير الاجتماعي الذي أصبح اليوم مخططا و موجها، بإرادة مقصودة لخدمة الفرد و المجتمع.

و عليه و مما سبق ذكره يتبين لنا جليا أن عملية التغير الاجتماعي تعبر عن حقيقة ديناميكية للمجتمع، أما النمو فيدخل في إطار الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة عملية النمو و خصائصها.

5.3- عوامـل التغيـر الاجتمـاعي:

على ضوء دراسة موضوع التغير الاجتماعي، مفهومه، تفسيره و المفاهيم المصاحبة له يجدر بنا أيضا التساءل عن عوامله و أسباب حدوث عملية التغير الاجتماعي و الدوافع الحقيقية الكامنة و الظاهرة في حدوثه، ولا يمكن الأخذ بمبدأ العامل الوحيد أو الأساسي و إنما التغير يكون نتيجة تظافر عدة عوامل مع بعضها البعض تكون عملية التغير، و ذهب **"ولبرت مور W.Moor "** إلى استبعاد نظرية العامل الواحد في احداث التغير الاجتماعي و في نظره لابد من الرجوع إلى أكثر من عامل واحد في ذلك.

و من هذه العوامل : العامل التكنولوجي، الديموغرافي، الإيكولوجي، الاقتصادي و الثقافي و هذه الأخير لا يمكن ترتيبها على حسب درجة أهمية بعضها عن الاخرى، و نكتفي بطرحها كاملة و بصورة تصف لنا دور كل واحد منها و هذا حتى نتمكن من معرفة خصوصية كل عامل و دوره في إحداث عملية التغير الاجتماعي و كيفية تأثيره في العوامل الاخرى، أين نخلص في الأخير أن العلاقة بين هذه العوامل مع بعضها هي علاقة تأثير و تأثر متبادل.

و نلاحظ من خلال هذا المخطط توضيح و تقسيم هذه العوامل و تصنيفها بالشكل التالي :

عوامل التغير الاجتماعي

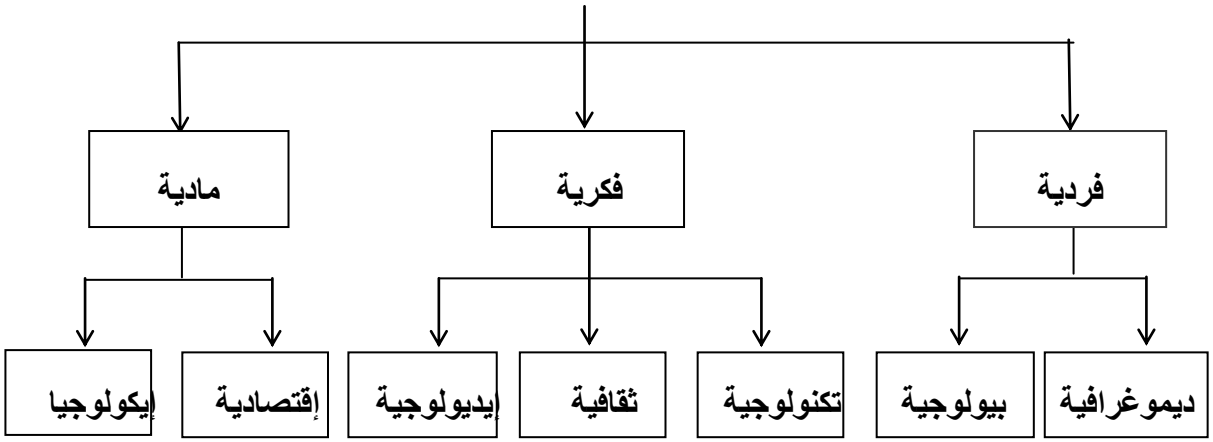

1.5.3 - العوامل الفردية للتغير الاجتماعي:

أ – العامل الديموغرافي: نباشر عوامل التغير بالعوامل الفردية لأن الإنسان هو أساس التغير، بفضل قدراته العقلية يكون قادرا على تغيير أوضاعه المادية و المعنوية بقصد أو بدون قصد، و يعتبر العامل الديموغرافي واحد من هذه العوامل و يقصد به الأثار المترتبة من الوضع السكاني لشعب من الشعوب على تطوره و تغيره و نموه الاجتماعي [36] ص80، من حيث الكثافة أو التخلخل و أكدت الكثير من الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان و قضايا التخلف و التقدم، أي علاقته بمسألة التغير الاجتماعي عموما، فالنمو الديموغرافي من شأنه أن يؤثر في عملية التغير الاجتماعي، فقد أثبتت الدراسات الاحصائية على تزايد حجم سكان الأرض من **1200 م/ن إلى 2500 م/ن** خلال الفترة الممتدة **1850** إلى **1950** م كما تزايد من **1950** إلى **1980** من **2500** م/ن إلى **5000** م/ن، أي تضاعف تقريبا خلال 30 سنة.

لقد لقي العامل الديموغرافي إهتمام العديد من المفكرين خاصة عند ربطه بالبناء الاقتصادي، فالحركة السكانية مرتبطة بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم إتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي و من بين من أكد هذه العلاقة هو **"دوركايم "** في تحليله للعامل الديموغرافي و التغير الاجتماعي، على أن تقسيم العمل قد أحدث تغيرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي و يعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم و توزيعهم السكاني و طبيعة العمل، و يؤكد على أن تقسيم العمل و تعدده يرتبط بحجم السكان و كثافتهم [50] ص244 ، كما أن " **دوركايم** " يذهب في تحليلاته لزيادة السكان أي أن الكثافة السكانية لا تؤدي إلى تقسيم العمل فحسب و إنما

تؤدي إلى الكثافة الاخلاقية، بالاضافة إلى أن العلاقات الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد الأفراد المشاركين فيها.

من خلال هذا نلاحظ الأهمية التي أعطاها **" إميل دوركايم "** للعامل الديموغرافي و دوره في التغير الاجتماعي و تأثيره في مختلف مكونات المجتمع من نظم و أبنية كتقسيم العمل الذي يؤدي في نهاية المطاف بفضل التكامل بين التخصصات إلى التقدم الاجتماعي، و كذا دور العامل الديموغرافي في تحقيق الكثافة الاخلاقية و العلاقات الاجتماعية، و يؤيده في هذا **" جورج بليندي G. Blandier "** حيث يقول بقدرة الكثافة السكانية و خصائصها في تحقيق القدرة على التنمية و توجيه التغير الاجتماعي [49] ص490.

إلى جانب **" دوركايم "** نلاحظ أن المفكر **" ديمون Dimon "** يربط بين معدلات النمو و بين الحراك الاجتماعي بإعتباره مظهرا من مظاهر التغير الاجتماعي [41] ص57. فالانسان حسب رأيه في سعي دائم وراء تقليد مركز اجتماعي عالي و يتأتى هذا الأخير بتكوين عائلة كبيرة الحجم و مثال ذلك ما هو كائن في فرنسا، أين توجد عقبات أمام التنقل الطبقي الرأسي مما ينتج عنه معدلات نمو منخفضة بعكس ما هو موجود في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر الذي يحول دون التنقل الطبقي فنجد الزيادة الكبيرة في حجم السكان.

من خلال العرض السابق يتجسد الدور الفعال للعامل الديموغرافي في إحداث التغير الاجتماعي و التأثير في المجتمع، إلا أنه لا يعتبر العامل الأساسي المنفرد في توجيه التغير الاجتماعي إيجابا أو سلبا، و هذا بدليل وجود مجتمعات ذات كثافة سكانية متكافئة إلا أنها تختلف في تغيراتها سواءا من جانب حدة التغير و سرعته أو إتجاهه و نتائجه، و عليه يمكن لنا أن نعتبر العامل الديموغرافي عنصر مهم في إحداث التغير لكن لا يمكن أن نرجع إليه التغيرات الاجتماعية جميعها.

ب – العامل البيولوجي: إهتم العديد من علماء النفس بالعنصر البيولوجي في تأثيره في سلوك الأفراد خاصة من جانب وراثة بعض الخصائص الفيزيائية و النفسية التي تجعل من سلوك الأفراد تتميز عن بعضها البعض و تتشابه بين الأفراد الذين ينحدرون من نسب واحد مثلا، كذلك الأمر بالنسبة لعلماء الاجتماع فقد ذهب الكثير من المفكرين و العلماء إلى إعتماد العامل البيولوجي في إحداث التمييز بين الشعوب و بالتالي الفرق في القدرات البيولوجية يفسر ظهور التغيرات الاجتماعية لمختلف تلك الشعوب و يقع تحت هذا العامل بشكل رئيسي، أثر تفاوت الأفراد في الذكاء و الامكانات الجسمية و النفسية المختلفة، كما أن علماء الوراثة يرون أنه ليس بالضرورة أن يكون جيل جديد هو صورة طبق الأصل عن الجيل القديم، و ظهرت هذه الفكرة في الحضارات القديمة خاصة في جمهورية " أفلاطون "، أين إعتقد أن هناك

أناسا ولدوا ليحكموا و آخرين ولدوا كرعية و بالتالي تطورت هذه الفكرة من ارتباط الطبقات بالخصائص البيولوجية لتعم على تفسير الفروق الحتمية بين المجتمعات، بالاضافة إلى " أفلاطون " أشار " أرسطو " إلى أن الجانب البيولوجي له دور في خلق الطبقات الاجتماعية، و الفروق بين أفراد في توزيع المهام و المراكز، إذ يقول نحو هذه الفكرة ما يلي : " أولائك الذيم ينحدرون من أصول أفضل يرجح أن يكونوا رجالا أفضل، إذ أن النبل إنما هو عراقة النسب " و قد نهج هذا المنهج عالم آخر هو " **Gv.Delapauge** " في كتابه " **الانتقادات الاجتماعية** " أن الأحداث الاجتماعية و المظاهر المختلفة التي تصيب المجتمع إنما تفسر بصراع العناصر البشرية و ليس التاريخ كله سوى

مجرى تطور ينبع من علم الحياة العضوية و أن سبب بقاء الفقراء في دراجات أدنى السلم الاجتماعي لم يكن وليد المصادفة بل كان وليد إنحطاطهم السلالي [36] ص77.

بهذا نلاحظ أن الجيل الجديد (الخلف) يرث ما كان عليه أسلافهم، فلو كانوا ذو منزلة رفيعة و يتمتعون بالحكمة أو الغنى فإنهم يرثون نفس الخصائص و نفس المركز الاجتماعي، بعكس إذا كان أسلافهم فقراء و منحطين فكريا فإن الجيل الجديد يرث نفس تلك الميزات التي تكون وليدة تخلفهم و انحطاطهم السلالي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره نلاحظ أن هذا الاتجاه البيولوجي في تفسير وقائع الحياة الاجتماعية و مسيرة التغيرات التي تحدث فيه، فعند الألمان و غيرهم من النازيين الذين أعنوا قيام الحرب على العالم بالإتفاق مع الفاشية الإيطالية فقد بلغ العمى العرقي ذروته عند الألمان لما إعتبروا الثورة الفرنسية التي قامت ضدهم لم تكن سوى تمرد سلالة ذوي الجماجم القصيرة على سلالة ذوي الجماجم المستطيلة، و نلاحظ من هذا الإتجاه أنه إبتعد عن الواقع و العلمية شيئا ما بدليل أنه لم يعطي لنا دلائل علمية واقعية في تفسير سبب الفروقات بين الأجناس الفاضلة و الأخرى غير الفاضلة، فالتفسير الذي أعطي حول دور عامل الوراثة هو تفسير ناقص بحاجة إلى مبررات قائمة على أساس علمي واقعي بعيد عن الافتراضات.

2.5.3 - العوامل الفكرية :

أ - العوامل التكنولوجية: يعد مصطلح التكنولوجيا مصطلح حديث الإستعمال وقد تعددت التعاريف في تحديد مفهومه . فمنها من يرى أنها دراس ـة القواعد العلمية للفنون و الصناعة المستعملة في المجتمعات، أو أنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الن ـاس في وقت معين من أجل التك ـيف مع الوسط البيوفيزيقي الجديد[31]ص114، أي أنها ترتبط بالج ـانب المادي التطبيقي للحياة أكث ـر من ارتباطها بالجانب المعنوي النظري في حين يرى **"وليـام أوج ــبرن"** بأنها دراسة التقنيات و الأفكار التي تـغطي

المواضيع المادية و هذا يعني أنها تشمل و تخـص بالإهتمـام الجوانب المادية للثقـافـة، وقـد إختصر " **أحمد الخشاب** " تعريف التكنولوجيا في انها تعبر عن كل ما إبتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة، و هنا جمع "الخشاب" كل ما إخترعه الإنسان من م خترعات لأجل إشباع حاجاته تحت مفهوم واحد هو التكنولوجيا، و ح سب **" محمد الدقس "** يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها مجموع المعارف و الخبرات المتراكمة

و المتاحة و الوسائل المادية و التنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع [01] ص61.

و عليه فإن التكنولوجيا ليست معرفة محددة يمكن تلقيـنها في معهد دون غيره بل تكون موضع إهتمام كل الباحثين في مختلف التخصصات بما فيها العلوم الاجتماعية و الانسانية و هذا نتيجة لما يترتب على التقدم التكنولوجي من آثار على أساليب حياة الفرد و الجماعة في أساليب التفكير و السلوكات و تكوين العلاقات الاجتماعية ، و هذا يعني وجود علاقة متبادلة بين المجتمع و التكنولوجي ة، فمثلا الحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات جديدة و هذه الأخيرة بدورها تحدث تأثير في حياة المجتمع أي تؤثر في تنظيم المجتمع فنأخذ على سبيل المثال السيارة، فهي كآلة تدخل في إطار خارج عن إطار العلوم الاجتماعية إلا أنها لها بعد إجتماعي و ثقافي بوصفها تؤثر في حياة الناس بكل ما يتعلق بوظيفتها في المجتمع إذا اعتبرناها و سيلة إتصال و تكوين العلاقات بين الأفراد، كذلك الأمر بالنسبة للهاتف و المذياع و غيرها من الإختـرعات التكنولوجيـة التي كانت لها آثار و نتائج على الحياة الاجتماعية للفرد و المجتمع في إحداث تغييرات على الصعيدين الفردي و الجماعي .

لقد أدى التقدم في وسائل الإتصال إلى تغيرات بعيدة المدى و لعل أوضح دليل في مساهمة التكنولوجيـة في إحداث التغير الاجتماعي هو ظهور التلفزيون و ما تبعه من وسائل الإتصال الفكري و المعرفي، من رادارات و أقمار صناعية وأجهزة حديثة زادت في قوة الإتصال بين الشعوب وسهولته.
و بالتالي أصبح تأثير الثقافات المختلفة شيء واضح في السلوكات الجديدة لأفراد المجتمع المتأثر بالتقدم التكنولوجي مع إكتشاف الكمبيوتر و الأنترنيت .

فالنظرية التكنولوجيـة ترى أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع و تأتي إستجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم بأقل جهد و أقل وقت و تكاليف ومن نتائجها الإيجابية أنه و بفضل الوسائل الفنية المستعملة في الزراعة مثلا أدت لزيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية و بالتالي تحسن في الإقتصاد الزراعي كما أن التغير التكنولوجي مس النظام الإجتماعي كذلك فقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين إتجاهات عدة داخل المجتمع الواحد.

ب – *العوامل الثقافية* : إن ثقافة الشعوب هي التي تميز كل مجتمع عن الآخر ، و كل مجتمع كيف ينظر إلى الثقافة، و لما كانت من أهم مكونات الثقافة هو بنية نسقها الاجتماعي الذي يضم القيم و العادات و الأدوار و السلوكات الخاصة بالمجتمع، فحينما يتبن مجمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، و لقد أدت الكثير من الحركات و النهضات الفكرية إلى تغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية للأفراد مثل النهضة الأوروبية و فلسفة الثورة الفرنسية و غيرها من الحركات الاجتماعية و السياسية و الدينية[31] ص146، و في هذا الإطار يقول **" تايلور Tayler"** أن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاقيات، القانون، العادات و القدرات الأخرى و التقاليد التي يكسبها الإنسان كعضو في المجتمع، فقد جاء في كتابات علماء الأنثروبولوجيا أن التغيرات التي تحدث في المجتمع إنما تأتي نتيجة إستعارة سمات ثقافية من مجتمع ثان، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها إلى ثقافة أخرى، و انطلاقا من هذا تقوم أفكارها على عامل الانتشار و هو لا يعني انتقال الأفراد و تحركهم و إنما هو انتقال السمات الثقافية و هذا ما يعرف بالانتشار الثقافي.

كما أشار **" سوروكين Sorokin "** إلى عملية التغير الاجتماعي نتيجة التغير الثقافي في كتابه المعروف بإسم " الديناميات الثقافية و الاجتماعية " حيث أشار إلى مبدأين أساسيين [31] ص150-151. يقوم عليهما التغير الثقافي هما : مبدأ التغير الداخلي الموروث، و مبدأ الحدية في التغيير، حيث يقوم المبدأ الأول على حتمية التغير في المجتمع و أن كل المجتمعات هي في تغير مستمر حتى و لو بدت ثابتة من الخارج، فالتغير على حد تعبيره هو سنة الحياة و العناصر الثقافية مترابطة فيما بينها و تؤثر في بعضها البعض، فعلى سبيل المثال عملية المواليد و الوفيات تؤثر في نمو السكاني و هو يؤثر بدوره في معدل دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي، أي أن هناك سلسلة متصلة الحلقات، أما المبدأ الثاني فيقوم على حدية العلاقة السببية، فمثلا النظام الاقتصادي الذي لا يتعدى المتباينات المعروفة و هي الصيد و الرعي و الزراعة و التجارة و الصناعة، و هي تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيرا مستقيما في تغيرها.

لاشك أن الثقافة تعتبر عاملا مهما في إحداث التغير الاجتماعي، و هذا لما تشمله من متغيرات يعد تغيرها دافعا قويا في إحداث عملية التغير الاجتماعي الكلي و بخاصة نظام القيم و العادات و التقاليد و تغير هذه الأخيرة يؤثر في سلوكات الأفراد و أسلوب حياتهم و تفكيرهم، إلا أنه لا يمكن أن نكتفي به كعامل أساسي و وحيد في إحداث التغير الاجتماعي، حيث أنه مرتبط بعوامل أخرى اقتصادية، تكنولوجية، ديموغرافية ...إلخ ساهمت مع بعضها في إحداث عملية التغير الاجتماعي .

جـ - العامل الإيديولوجي أو السياسي:

يمثل العامل الإيديولوجي عامل ديناميكي يستحق الوقوف عنده، تعرف الإيديولوجيا عند **"جي روشيه"** أنها نظام يحمل مجموعة من الأفكار و الأحكام المنظمة، التي تعمل على توضيح و شرح و ترجمة وضعية جماعة، هذه الأخيرة تتبنى عدة قيم و تفترض إتجاه محدد للحركة التاريخية لهذه الجماعة ... و بالنسبة لعالم الاجتماع هي ظاهرة استراتيجية تسمح له بفهم الحقيقة الاجتماعية و تاريخها، فالإيديولوجيا تقع على مستوى المجتمع و التاريخ المعاش يحددها الفرد أو الجماعة من المجتمع، تسمى الفاعلون الاجتماعيون و تعمل هذه الأخيرة على التأثير و التحكم في المجرى التاريخي في مجتمعهم [52] ص87- 88. يشكل العامل السياسي دورا هاما في إحداث عملية التغير الاجتماعي، لاسيما في المجتمعات المتمدنة مقترنة مع المجتمعات البسيطة الزراعية أو الرعوية التي تتميز ببطئ في الحركة و التغير و لقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، فأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني و ترسم سياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، حيث يقوم بوضع استراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق الاستقرار و الأمن، و بالتالي نقول أنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاع ـلا في احداث التغيرات الداخلي ـة و ضبط ـها[36] ص82.

كما يتضح لنا دور العامل السياسي في ضبط العلاقة بين البناءين التحتي و الفوقي و ذلك بإثبات الدور الأساسي للبناء الفوقي أو الطبقة الحاكمة في تأثيرها على البنية التحتية و الطبقة المحكومة، حيث يتم توجيهها بأنظمة خاصة تتلاءم و إيديولوجية الفيئة الحاكمة، و لاشك أن المرحلة التاريخية التي تمر بها الدول النامية في الوقت الراهن أكبر دليل على الدور الذي يقوم به العامل السياسي في تجاوز مراحل التخلف و ذلك باصدار قوانين اقتصادية كالتأميم و الإصلاح الزراعي ليجعل البناء التحتي يتلاءم مع البناء الفوقي و بالتالي القيم بإنضاج قصدي أو إجباري للبنية التحتية بدل انتظارها لتنضج ببطئ و بتكاسل[36] ص 102، كما يؤكد معظم الباحثين على أهمية العامل السياسي و الدور الذي يقوم به بغية التحكم في عملية التغير الاجتماعي، و لقد عزمت معظم الدول إلى تحقيق بناء سياسي منظم يراعي المصالح الداخلية لها و العلاقات الخارجية التي يتم من خلالها التبادل الفكري و التجاري يمكنها من بناء قاعدة اقتصادية سليمة، و هنا نعتمد على العامل السياسي إلى جاني العامل الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، فالتنمية السياسية تلعب دور البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى.

و رغم ذلك لا يمكن لنا التسليم بكفاءة النظام السياسي في احداث التغير في المجتمع، لأن هناك بعض القرارات السياسية التي تعود بنتائج سلبية على مجتمعاتها كما حدث في المجتمع الألماني و الإيطالي أثناء النظام النازي و الفاشي، كما قد تظهر نتيجة للأنظمة السياسية ظهور انقلابات سياسية و أحزاب معارضة للحكومة و التي يعاد من خلالها بناء النظام السياسي الجديد.

3.5.3– العوامل المادية:

أ – العامل الاقتصادي : إعتمد الماديون العامل الاقتصادي كعامل أساسي في تكوين و بناء الحياة الاجتماعية، أي أن الحياة الفكرية و السياسية للمجتمع تقوم أساسا على المادة، فنظرية العامل الاقتصادي تعتمد في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع و تأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية كما أن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية[31] ص 137.

و قد تبنت النظرية الماركسية عند علماء الاجتماع فكرة أن العوامل الاقتصادية هي المسؤولة الوحيدة عن كل التغيرات و الثورات التي تحدث في المجتمعات، و هذا من خلال ما يعرف عند **"ماركس"** بالمادية التاريخية أو الحتمية الاقتصادية التي تساهم في نظره في التنظيم الاجتماعي للإنتاج و نمو العلاقات بصفة لا إرادية عند الناس [35] ص30.

لقد فسرت نظرية المادية التاريخية كيف أن أسلوب الانتاج في الحياة المادية للناس يحدد بدوره الطابع العام للعمليات الاجتماعية، و هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره و هذا العامل يتكون أساسا من الوسائل التكنولوجية و يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس الدخول فيها، فهنا تأثير العوامل الاقتصادية واضح في نشأة الجماعات و تكوينها، و في حياة المجتمع السياسية و الفكرية و في ثقافته عموما، فمنذ بداية التاريخ و المرحلة البدائية الأولى حيث كانت وسائل الإنتاج قليلة، و بالتالي إنعدام الطبقات الاجتماعية، و تقسيم العمل، فوجود المساواة الاقتصادية بين الأفراد، إلى أن إنتقل تاريخ البشرية للمرحلة الثانية و التي أطلق عليها " المرحلة العبودية " (الرق) لانتشار الزيادة في قوى الإنتاج بسبب تقسيم العمل و التخصص فيه و الفصل بين الزراعة و الحرف الأخرى، و بالتالي ظهور الملكية الفردية و اللامساواة الاقتصادية و هنا ظهرت الدولة الطاغية و الطبقات الاجتماعية و السادة و العبيد، مما أدى في الأخير إلى إنفجار اليونان و روما في نضال مرير بين الطبقات، و مع التحسين في استخدام وسائل الانتاج كاستعمال المحراث الحديدي و الطاحونة المائية، و أصبح التوجه نحو عبودية الأرض و الإهتمام بالزراعة في المرحلة التالية من التاريخ و التي سميت بعصر الاقطاع لينتقل المجتمع بعد ذلك إلى مرحلة أخرى مع زيادة الثروات و تطوير التجارة و ظهور الصناعة بالسيطرة و الاحتكار لوسائل الانتاج بين أيدي الطبقة البورجوازية التي حلت محل النبلاء الاقطاعيين في المرحلة الرابعة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات و هي المرحلة الرأسمالية التي تميزت بالتناقض الأساسي بين الطبقة العاملة وأصحاب رأس المال، و لقد كانت

هذه المرحلة تتعرض إلى انتقادات عديدة مع ظهور المفكرين في ذلك العصر الذين طالبوا بتوزيع الخيرات تبعا للحاجات، و هذا بفرض الفكر الاشتراكي **" لكارل ماركس "** و الأخرين.

يرى **" ماركس "** بأن الأفراد يدخلون و هم بصدد الانتاج الاجتماعي لمعاشهم في علاقات محددة ضرورية، و مستقلة عن ارادتهم و علاقات تتناسب مع درجة تطور معينة لقواهم الانتاجية المادية، و يكون مجموع علاقات الانتاج هذا الهيكل الاقتصادي للمجتمع، و هو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه الهيكل العلوي القانوني و السياسي و الذي تناسبه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي [36]ص37-40 و يكيف اسلوب الحياة المادية لمجتمع و مجرى الحياة الاجتماعية و السياسية و الفكرية، فحسب رأيه أن وعي الأفراد ليس هو الذي يحدد واقعهم بل على العكس فإن واقعهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم

ب – العامل الطبيعي أو الإيكولوجي: إهتم الإنسان منذ القديم بدراسة الطقس و العلاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه و بين طابعه الاجتماعي، بحيث تؤثر البيئة الجغرافية و الظروف الطبيعية كالطقس و المناخ و طبيعة التربة على الوسط الاجتماعي الذي ينبت فوقها [31]ص 131- 133، فالدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الأثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية و الفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة، و تندرج تحت هذا المفهوم عدة أنواع، فهناك الإيكولوجيا البشرية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان و البيئة من خلال تحليل التوزيع المكاني و الزماني للأشخاص و الجماعات. و هناك الإيكولوجيا الاجتماعية و هي تتعدى التكيف المادي للفرد أو الجماعة مع البيئة الفيزيقية إلى الإهتمام بتوزيع الجماعات الضرورية و تشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات.

من خلال تحليل نظرية العامل الطبيعي نلاحظ أن البيئة هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي الممارس و كذا تحدد سلوكات الأفراد، فتصرفات الأشخاص الذين يقيمون في مناخ بارد يختلف عن سلوكات الأشخاص الذين يقيمون في بيئة معتدلة المناخ أو حارة المناخ.

و تعود بوادر هذا الإتجاه النظري إلى الحضارات القديمةعند كل من **"ابن خلدون "** و **" مونتيسكيو "** الذين أقرا على عوامل المناخ و تأثيرها في سلوك الأفراد و حياة المجتمع و التغير الاجتماعي لها عموما، فقد إهتم العلامة " ابن خلدون " بأثر البيئة الطبيعية على العنران البشري في أكثر من موضع في كتابه المعروف (المقدمة) و يفسر كثرة العمران و زيادة السكان بالظروف المناخية مؤكدا أن كثرة السكان ترجع إلى إعتدال المناخ و هو في هذا يقول : " قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرضإنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه و البرد في الشمال، و لما كان

الجانبان من الشمال و الجنوب متضادين من الحر و البرد وجد أن تندرج الكيفية من كليهما إلى الوسط، فيكون معتدلا، فلهذا كانت فيه العلوم و الصنائع و المباني و الملابس و الأقوات و الفواكه (...) مخصوصة بالإعتدال و سكانها من البشر أعد أجساما و ألوانا و أخلاقا و أديانا.

و من خلال اراء **"ابن خلدون "** نلاحظ ان فكرة ارتباط الطبيعة الطقس بالتوزيع السكاني و طبائع الناس ظهرت منذ القدم ، كما بين مونتيسكيو في كنابه روح القوانين اثر المناخ على المعيشة البشرية ، مبينا ان العوامل الجغرافية و لاسيما المناخ هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الثقافية و الفيزيقية للمجتمعات المتباينة ،فيرى ان " الحرارة الشديدة تثير الاعصاب فتضعف قوة الرجال و شجاعتهم ،اما المناخ البارد فيقوي الجسم و الروح ويجعل البشر اقدر على القيام باعمال طويلة وشاقة وجريئة " وقد كانت للدراسات التي قام بها **"مونتيسكيو"** واخرون في مجال البيئة الجغرافية الاثر الكبير في ازدهار الدراسات الجغرافية البشرية فيما بعد ، وجاءت فيما بعد اراء كل **من "راتزل F.Ratzel "** الالمانية و **"باكل H.Bukel "** البريطانية ، لتخدم مصالح القوى الراسمالية في منتصف القرن 20 عندما قال **" راتزل"** "... إن التربة هي التي تحدد مصير الشعوب بحتمية صارمة عمياء، إذ يتحتم على كل شعب أن يعيش على التربة التي قسمها له الحظ"[36] ص81.

و بإمكاننا من خلال ما يلي أن نصنف هذه العوامل الطبيعية كالتالي :

- المناخ، الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- التبدلات الجيولوجية و الجغرافية كالتصحر مثلا.
- وجود الموارد الطبيعية : البترول، الغابات، المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- الطاقة في الكامنة في المادة : الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية : الأوبئة و الأمراض.
- الكواث الطبيعية : الفيضانات، الزلزال، البراكين، الأعاصير.
- الموقع الجغرافي : كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر.
- التلوث البيئة : بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

إلا أن هذه العوامل مهما كانت فإن تأثير البيئة يكون قويا كلما كان المجتمع بسيطا و وسائل التقدم ناقصة، لأن إعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون إعتمادا أساسيا في حين أن المجتمعات المتقدمة يكون إعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل استخدامها التكنولوجيا في التغلب على الظروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير.

و بالرغم من أهية العامل الإيكولوجي في تفسير مقولة التغير الاجتماعي إلا أن الواقع في العالم الحديث يثبت العكس، فأمام التطورات التكنولوجية الحديثة و أساليب الإنتاج و العمل إستطاع الإنسان أن يكيف

البيئة الطبيعية التي حوله حسب احتياجاته و متطلباته، و على العكس من ذلك فإن توفر الموارد الطبيعية الأولية لم يساعد دول العالم الثالث على التطور، بينما استغلته الدول الأكثر كفاءة و خبرة علمية لصالحها و استفادت منه بلا شك.

ملخص :

التغير الإجتماعي هو كل تحول وتباين يحدث في النظم و المؤسسات و الجماعات و الأبنية و الوظائف و المراكز و الأدوار الإجتماعية في فترة زمنية محددة ، لقد فرض هذا الموضوع وجوده بقوة على علاماء الاجتماع بعد النهضة الأوروبية و ما تبعها من تغيرات كبرى و سريعة، و أصبح موضوع التغير الاجتماعي اليوم من أهم موضوعات علم الاجتماع، مما يطرأ على المجتمعات جميعا من تغيرات و تطورات تسير بقوة و بسرعة في المجتمعات المتقدمة و تسير ببطئ في المجتمعات المتخلفة.

لقد توضحت لنا من خلال هذا الفصل التفرعات العديدة لعملية التغير الاجتماعي و مختلف المفاهيم التي تضمنها موضوعه عبر العصور، حيث قامت مساهمات عديدة من طرف علماء و مفكرين في علم الاجتماع إلى الكشف عن التنبؤات أو التوقعات للمظاهر الاجتماعية التي يمكن أن تصيب المجتمع أثناء سيره أو ديناميكيته، و بالتالي رصد تحركاته و تصويبها نحو الطرق المخطط لها من أجل تحقيق التقدم و الازدهار للمجتمع، و لكن من الملاحظ أنه رغم كل تلك المحاولات التي قام بها هؤلاء المفكرين إلا أنه لم يتفق بعد على الأسباب الحقيقية لظاهرة التغير، حيث لم تكن هناك آراء موحدة و ثابتة يمكن الاعتماد عليها من أجل رصد حركة التغير الاجتماعي و الكشف عن مظاهرها الأولية و بالتالي يمكن لنا القول أن ظاهرة التغير الاجتماعي تعتبر من أعقد المواضيع في علم الاجتماع.

الفصل الرابع

التغيرات الماكروسوسيولوجية في الجزائر

تمهيد :

تحتل الجزائر موقعا إستراتيجيا هاما في شمال البحر المتوسط متموقعة وسط المغرب العربي الكبير، شمال قارة إفريقيا و بهذا تتوسط العالم، و تعتبر همزة وصل لباقي الدول، و عليه فهي أكثر تأثر بالتغيرات و المستجدات التي تحدث على المستوى العالمي، و هذا نظرا لاحتكاكها المباشر بالدول الأخرى، مما يجعلها عرضة و قطبا يستقطب أغلب ما يستجد في كامل ميادين الحياة .

ومن خلال هذا الفصل سنتناول الوضع الاقتصادي الحاضر والماضي والتغيرات الحاصلة فيه وكذا الوضع الاجتماعي والثقافي والديموغرافي من الماضي والحاضر ، ومحاولة الكشف ع ن أ ه م التغيرات في المجالات السابقة الذكر.

1.4- التغيرات الاقتصادية:

المجال الاقتصادي و ما يحتويه من قطاعات يعد العمود الفقري الذي تبني على أساسه الدول أو المعيار الأساسي الذي نقيس من خلاله تقدم الدول أو تأخرها،ومن خلاله أيضا نقيس المستوى المعيشي للأفراد .

1.1.4- الوضع الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال وتغيراته

خرجت الجزائر بعد الاستقلال باقتصاد منها ر شكلا ومضمونا ، لكن هذا لم ي ثن عزيمتها على إعادة البناء والن هوض باقتصادها ، بد أت الجزائر عشية الاستقلال مباشرة بإعادة البناء السياسي والاجتماعي و الاقتصادي من أجل الن هوص بالدولة من جديد والقضاء على مخلفات الاستعمار وآثاره الاقتصادية والثقافية ، وبهذا اتبعت الجزائر سياسة و إستراتيجية تنموية و وضعت مخططات سياسية تهدف إلى إعادة بناء الدولة، فكان أول ما قامت به هو التخطيط لسياسة تنموية فعالة وشاملة تمس مختلف المجالات الاقتصادية والديموغرافية و الثقافية .

2.1.4-أسلوب التخطيط السياسي:

اتجهت الجزائر إلى أسلوب التخطيط السياسي منذ الوهلة الأولى للاستقلال، ففي عهد الحكومة الأولى من **1962 -1965** أعطيت الأولوية لخلق المؤسسات الضرورية لتسير شؤون البلاد ، وكذلك الشروط الأمنية التي تفترض توفيرها من أجل تحقيق الطمأنينة والعمل، غير أن النظام السياسي آنذاك لم يكن قويا لدرجة وضع سياسة شاملة وواضحة للبلاد ،حيث وقع بعد ذلك التصحيح الفوري في عهد النظام السياسي الجديد **1965** فكان الاستقلال الوطني وتحقيق النظام الاشتراكي ، هي مباديء الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر وبالتالي عرفت البلاد إصلاحات كثيرة خلال العشريتين الأخيرتين **(1960-1980)** حول لا مركزية السلطة وإشراك الشعب في تسير أموره وتحقيق النظام الديموقراطي بتنظيم حملات انتخابية متتالية حول المجالس البلدية والولائية ، كما تم تقسيم الجزائر إداريا إلى 31 ولاية خلال سنة **1974** وتطور بعد ذلك ليبلغ حاليا **48** ولاية ، وفي 27 جوان **1976** صودق لأول مرة منذ **1962** على ميثاق وطني في استفتاء شعبي يؤكد على أن الاشتراكية هي النظام السياسي و الاقتصادي للجزائر .

وانطلاقا من سياسات التنمية أقر النظام مجموعة من المخططات التنموية بهدف التنمية كان أولها المخطط الثلاثي **(1967-1969)** الذي تحدد حجم استثمارات بقيمة 9.6 مليار دينار ليليه المخطط الرباعي الأول **(1973-1976)** قدر حجمه الاستثماري بـ **36.7** مليار دينار وبعده المخطط الرباعي الثاني **(1974-1977)** بلغت استثماراته **120.8** مليار دينار ، ثم المخطط الخماسي الأول **(1980-1984)** قدرت تكاليف تطبيقه بـ **250** مليار دينار[22] ص121. وأخيرا المخطط الخماسي والذي بلغ حجم استثماراته **550** مليار دينار والذي أعطيت الأولوية فيه للزراعة بالدرجة الأولى ، ثم الري و الإسكان ووسائل النقل ، حيث تم إجراء بعض القوانين الخاصة بتلك المجالات من أجل تحقيق تحسن في الوضعية الاجتماعية للمواطنين (63) .

في هذه الفترة ومن خلال الإصلاحات و السياسات التنموية كان السجل الاقتصادي للجزائر يدعو إلى الإعجاب و هذا خلال عقدي الستينات و السبعينات وكان الهدف الأساسي و الأسمى للسلطات آنذاك هو مواجهة التخلف و التبعية وذاك عن طريق استثمارات في التنمية الصناعية و في التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وتميز البعد السياسي للتخطيط في الجزائر المستقلة في هذه الفترة بتحديد ثلاث أولويات :

1- الاهتمام بتطوير قطاع الإنتاج في الصناعة و الزراعة كقاعدة أساسية لتطوير المجتمع وكمصدر إنتاج للدخل القومي ، وتمثلت حصته من حجم التكاليف في البرنامج المسجل للمخطط الخماسي و البالغ حجمه **550** مليار بنسبة **60.3%** لأن هذا القطاع يشكل الطاقة الإنتاجية المادية للمجتمع .

2- الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي لماله من أهمية كبيرة خاصة في التنمية الاقتصادية ، فهو المحرك الأساسي ، وقد خصصت للصناعة في البرنامج الاستثماري للمخطط الخماسي نسبة **42.2 %** اهتمت معظمها بتطوير الإنتاج ووسائل الإنتاج .

3- الاهتمام بتطوير وتحسين وضعية البنية التحتيةأو البنية الاجتماعية التي تمثل توفير السكن والتعليم و التكوين و الرعاية الصحية ، لأنها من ضروريات تحسين شروط الحياة والإنتاج للإنسان الذي يظل رغم كل شيء المحور الأساسي للتنمية والتقدم، وتمثل حصة هذا القطاع من البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي نسبة **32 %** وهي نسبة معتبرة تبررها سياسة الدولة الخاصة بتطبيق ديموقراطية التعليم ومكافحة الأمية و التحكم في أساليب التكنولوجيا و تطبيق سياسة مجانية العلاج و السكن للجميع[08] ص84.

فمن خلال هذا نلاحظ أن الدولة باشر ت في تسيير المؤسسات الاقتصادية وشرعت في تجديد الهياكل و بعث وحدات جديدة وحملات للتأميم مست مختلف القطاعات ، منذ عام **1965** سلكت الدولة الجزائرية منهجا اشتراكيا قائما على الملكية العامة لوسائل الإنتاج لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة بفضل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية .

وقد لعب القطاع العام في فترة الستينات و السبعينات و الثمانينات دورا هاما ورئيسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بهدف النهوض باقتصاد الدولة وتحسين الأوضاع المعيشية للإنسان الجزائري و تزامنت هذه الإصلاحات مع ارتفاع أسعار النفط العالمية ،ووضعت الدولة إيرادات النفط في خدمة إنشاء مشاريع الهنيق التحتية وتمويل مشاريع التنمية وساهمت هذه الاستثمارات الضخمة خاصة في المجال الصناعي نموا عاليا في الإنتاج وساعدت على إيجاد خبرة تكنولوجية ، كما تمكنت الدولة بتدخلها من السيطرة على ارتفاع الأسعار و الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وخلق فرص العم ـل [47]ص 193.

لكن هذه الأوضاع بدأت تتراجع وتتردى مع حلول سنوات الثمانينات و أخذ القطاع العام في الانحسار منذ بداية الثمانينات و اتجهت الجزائر تدريجيا نحو الخوصصة و القطاع الخاص القائم على اقتصاد السوق و قد جاء دستور **1989** بمجموعة من التغيرات و الإصلاحات منها :

1- إنهاء الإيديولوجية السياسية التي تنادي بالاشتراكية وإسقاط عبارة دولة إشتراكية نظرا لسقوط الإتحاد السوفياتي .

2- حصر الملكية العامة للدولة في الثروات الطبيعية .

3- فتح حق الملكية دون قيود سواء كانت ملكية فردية أو جماعية إلى جانب تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية و تجارة الجملة ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص و المستثمر الأجنبي .

2.2.4- نتائج التغيرات الاقتصادية بين فترة الثمانينات و التسعينات

مع منتصف عقد الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي يثير قلقا عميقا و إن كان قد تغير اتجاهه من الاشتراكي و الاعتماد على القطاع العام إلى اقتصاد السوق و المنافسة الحرة و خوصصة القطاع ، فعقب فترة طويلة من الكساد الاقتصادي التزمت الدولة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات التصحيح بهدف استعادة النمو الاقتصادي ، إلا أن الوضع الاقتصادي افتقر إلى الوضوح و الثبات مما ترتب عنه نتائج سلبية ظلت مخيبة للأمال و بدءا من سنوات الثمانينات ظهر اختلال بين الإنتاج الوطني و الاستهلاك الوطني ومنذ منتصف الثمانينات **(1986)** تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل

ملحوظ وإنخفض الإنتاج و بالمقابل زاد معدل السكان في الجزائر بحيث زاد بنسبة **3.4%** سنة **1980** و **2.8 %** سنة **1999** مما نتج عنه اختلال هيكلي بين المؤشرين الاثنين الناتج و الاستهلاك الوطنيين فمعدلات نمو الناتج المحلي ظلت مخيبة للأمال خلال سنوات **88.86 ،90 .1993** كالتالي : **7.2% ،5.1% ، 7.4%،5.0%** على الترتيب ومن خلال الجدول التالي يمكن لنا ملاحظة تطور معدلات النمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين **1984-1993 .**

جدول رقم01 : تطور معدلات نمو بعض إجماليات الإقتصاد الجزائري ما بين 1984-1993 [47] ص 190 :

الإجماليات / السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي الخام	الناتج الوطني لكل فرد	الاستهلاك لكل فرد
1984	5.6	4.9	1.9	2.0
1985	5.6	8.6	2.4	2.1
1986	-0.2	-7.2	-3.5	-2.4
1988	-1.9	-5.1	-5.8	-9.8
1990	-1.3	-7.4	-3.8	-4.9
1993	-1.9	-5	-3.5	-6.2

البنك العالمي : تقرير رقم 12048، ماي ،1994

و من خلال هذا الجدول نلاحظ العجز الاقتصادي و الاختلال بين الإنتاج المحلي و الاستهلاك الوطني .

و سنتطرق بالتفصيل إلى القطاعات الثلاثة التي تشكل الاقتصاد وهي الزراعة و الصناعة والخدمات و التغيرات التي لقيتها منذ فترة الاستقلال إلى يومنا هذا.

2.4- التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي للجزائر ما بعد الإستقلال

تعتبر الزراعة الحجر الأساسي للاقتصاد الوطني منذ القدم، حيث استغلت الأراضي الجزائرية الصالحة للزراعة من طرف المعمرين الفرنسيين أثناء الاحتلال، فكانت كل ثرواتها تستغل لصالح الاستعمار الفرنسي، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها، فكانت أول ما إهتمت به في مجال الإقتصاد الوطني، هو العمل على النهوض بتدعيم قطاع الزراعة و تطويره بإعتباره العمود الفقري الذي تقوم عليه كل العمليات الإنتاج و التصنيع في مجال الإستهلاك الغذائي و بالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي للمواطنين زيادة على تحسين الوضعية الإجتماعية بإمتصاصها عدد معتبر من اليد العاملة، و من أجل تحقيق تطوير القطاع الفلاحي بعد الإستقلال عملت الدولة على إعلان الثورة الزراعية في نوفمبر **1971** .

1.2.4- الثورة الزراعية:

لقد عان أغلب الفلاحين الجزائريين، و المتمثلين في حوالي ثلثي مجموع السكان، من الحرمان و التهميش الطويل عن حقوقهم في ملكية الأرض و هذا قبل الإستقلال، حيث شكل عدد الفلاحون الصغار أي الذين يملكون 10 هكتارات أقل نسبة **72%** من الفلاحين الجزائريين غير أنهم كانوا يملكون **22.6%** من مجموع الأراضي، بينما كان البرجوازيون الريفيين، أي الذين يملكون 50 هكتار فأكثر) يملكون **26.6%** من مجموع الأراضي، رغم أنها كانت تشمل **2.6%** من المجموع المالكين، أما الفلاحين المتوسطين، أي الذين بلغ عددهم حوالي **150.000** مزارعا و الفلاحين الذين يملكون قطع الأراضي تتروح مساحتها بين **10** و **50** هكتارا، كانوا يملكون أكثر من **50%** من الأراضي .

و بالتالي بسبب وجود تلك الفوارق العميقة في ملكية الأراضي في الريف، جاءت الثورة الزراعية التي أعلنت عنها من طرف الدولة سنة **1981** في **8** نوفمبر تحت شعار " الأرض لمن يخدمها " و قد ورد في ميثاق الثورة الزراعية بأخذ 10 هكتارات هي كافية لاستخدام شخص و تغذية عائلة بصفة بسيطة، و عليه فإن هناك **425.000** مستغلا أي ما يساوي **72 %** من المستغلين و عائلاتهم بأقل من مستوى الحد الأدنى من المعيشة، كما أن أكثر من نصفهم ملزم بإيجاد مو ارد تكميلية لمعيشته، سواء كان كعامل زراعي موسمي أو كعامل في ورشة تابعة للدولة أو يسعى للهجرة و تبقى وضع هؤلاء كوضع الفلاحين بدون أرض و هم من الرجال القادرين على العمل الزراعي من السكان الريفيين الذين لا يستغلون الأراضي و يعيشون من العمل المؤقت و من مساعدة عائلاتهم، فالمزارعون الذين يملكون المساحات الكافية لا يشكلون إلا أقلية ذات إمتيازات بالنسبة لمجموع الفلاحين المحرومين.

لا شك بأن التغير الذي أحدثته الثورة الزراعية هام جدا في حياة المجتمع الريفي الجزائري،حيث أقيمت قرى اشتراكية جمع فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراضي، تتوفر فيها جميع المرافق الاجتماعية من أجل تحسين ظروف السكن في المناطق الريفية و توفير لهم الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة و ...الخ [22] ص 134- 135.

و بذلك فإن الثورة الزراعية قد خلقت أسلوب جديد في حياة المجتمع الريفي، يقوم على سياسة المشاركة في السكن والعمل بشكل منظم و متساوي، يضمن للجميع حياة متكافئة، غير أنه لا يمكننا رغم ذلك حصر كل المجتمع الريفي الجزائري في مفهوم الحياة الجديدة التي فرضتها الثورة الزراعية، فهنالك جماعات كثيرة لم تستفد من هذه المحاولة، فلا يمكن توفير الأراضي و الأعمال الكافية لجميع الفلاحين، وبالتالي يجب عدم إنكار الجزء الآخر من الريفيين الذين بقو ا على أسلوب حياتهم التقليدية الأولى، كما أن الثورة الزراعية لم تكن إلا حلا جزئيا لمشاكل المناطق الريفية و من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف

الأساسية للثورة الزراعية و العمل على مواجهة التغيرات التي قد تحدثها هذه المحاولة،قامت الدولة بإسناد القطاع الزراعي بعدة هياكل متخصصة حتى يمكن لها تحقيق قطاعا زراعيا متطورا حقيقيا .

2.2.4- إسناد القطاع الزراعي بهياكل متخصصة و لا مركزية

إن التطبيق الجزائر للثورة الزراعية سنة **1971** و إقدامها على ممارسة أسلوب التسيير الاشتراكي في عمل الإنتاج كان قد استلزم منها، القيام من جهة أخرى بتطبيق السياسة الموفقة لتدعيم هذه التغيرات الاجتماعية و هو عبارة عن عمل سياسي و اقتصادي في نفس الوقت، يهدف إلى تفادي اختناق التنظيمات الجديدة وتناقضها مع الأوضاع الاجتماعية في المجتمع الريفي و لقد تمثلت هذه السياسة في خلق هياكل إسناد للدولة في المجلات الضرورية، كالترشيد الفني، التموين، التمويل، والتصريف، وما يميز هذه السياسة هو اتجاهها المستمر نحو تطبيق اللامركزية، و يمكن تقسيم مراحل تطبيقها إلى أربع و ه ي كالتالي:

1- **1963-1966** إنشاء الديوان القومي للإصلاح الزراعي

2- مرحلة ما بعد سنة **1966** إنشاء مديريات الفلاحية الولائية .

3- مرحلة **1969** شهدت إنشاء هياكل فلاحية متخصصة .

4- مرحلة سنة **1974** إنشاء هياكل قاعدية لتدعيم الثورة الزراعية مثال التعاونيات الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات [08] ص104.

يتمثل دور الديوان القومي للإصلاح الزراعي في إعادة تنظيم المزارع الشاغرة وفق أسلوب التسيير الذاتي، وإسناد هذه المزارع الجديدة من ناحية التوجيه الفني و نواحي التمويل و التموين التنسيق و بذلك استطاع هذا الهيكل أن يعطي نتائج إيجابية لأنه تمكن من إعادة تسيير المزارع المؤممة و انقص الفلاحة الجزائرية من الخسائر المادية التي دبرها المعمرين للجزائر .

رغم ذلك لم يكن هذا التنظيم كافيا لتطوير الزراعة الجزائرية لأن يستلزم إنشاء هياكل متخصصة، فظهرت بعد ذلك المرحلة الثالثة **1969** و التي تم فيها إنشاء هياكل متخصصة منذ 3 أفريل من نفس السنة تمثلت بصفة في إنشاء الديوان القومي الفلاحي للعتاد الفلاحي والديوان القومي للعلف والديوان القومي لأغذية الأغنام والديوان القومي للتسويق والديوان الجزائري للحبوب والديوان للحليب والمنتجات الزيتية والديوان لأشغال الغابات ...الخ.

إن إنشاء هذه الهياكل للإسناد الزراعي بهذه الأشكال المختلفة تميز بطابع التسيير اللامركزي لتفادي المشاكل التي يمكن ان تحدث عن المركزية كالبيروقراطية والتي من شأنها تشجيع التيار

الرأسمالي المعادي للتنظيم الاقتصاد الإشتراكي، الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال من أجل تحسين الاوضاع الاجتماعية الجزائرية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد[08] ص106.

واستكمالا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، لهدف رفع المنتوج الزراعي وتطوره ظهرت في المرحلة ما بعد سنة **1974** إنشاء التعاونيات الفلاحية، أي العمل الفلاحي الجماعي إلى أن صدر سنة **1987** قانون جديد يستدعي تقسيم هذه الأراضي الزراعية على مجموعة الفلاحين اللذين لديهم أسبق يتي العمل والخبرة الزراعية،، وإعطائهم الحرية الزراعية في اختيار الأعضاء المشاركين لهم في هذه القطع للأراضي الزراعية وكذا تزويدهم من طرف الدولة بوسائل العمل كالعتاد الفلاحي والمواد الكيماوية والأسمدة عن طريق القروض التي يتم تسديدها بعد جني المحاصيل الزراعية لهذه المجموعات المشاركة.

3.2.4- التقسيم الجديد للتعاوينة الفلاحية ومساهمتها في رفع الإنتاج االزراعي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين:

لقد تم تقسيم التعاونية الفلاحية إلى مجموعات صغيرة، يترأسها أشخاص تولى لهم مسؤولية ربط العلاقات بين مؤسسات الدولة وبين تلك المجموعات الشعبية التي تحولت من عاملين أجراء إلى مؤسسة اقتصادية قائمة بحد ذاتها.

لقد قسمت أراضي معتبرة بطريقة حرة إلى اعضاء تلك المجموعات الذين يتولون إعطائها قيمتها الحقيقية، بما في ذلك الأراضي الصحراوية غير المستغلة وافتتح بشأن ذلك بنك فلاحي، يمد بق روض معينة لمن يود الإسهام في جعل تلك الأراضي، قادرة على الإنتاج.

لقد استطاعت هذه المحاولة أن تحقق نتائج إيجابية بطريقة سريعة ومجدية، فبفضل ذلك أصبح من الممكن وجود التنافس الاقتصادي يبين هذه المؤسسات الشعبية وبين الممتلكات الفردية التي يشملها ملاك الأراضي.[53] ص40- 43

4.2.4- أهداف المخطط الخماسي:

وفي نفس الأهداف المرسومة لرفع المستوى المعيشي وتحسين الإصلاح الزراعي، تواصل الخطة الخماسية الثانية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للأعوام **1985-1989** في ملامحها الرئيسية السابقة الرامية إلى رفع مردود التوظيفات الجديدة والاستخدام الأكثر فعالية للقدرة الإنتاجية المتوفرة وإلى

التعجيل في تكوين المجمع الإقتصادي الوطني عن طريق تطوير الصلات داخل الفروع ومما بينها مع الاعتماد بالدرجة الرئيسية على السوق الجزائرية والقضاء على تخلف الزراعة والهياكل الارتكازية الاقتصادية والاجتماعية وإلى زيادة عدد الأماكن العمل الجديدة وتقليل ارتباط عملية تجديد الإنتاج باجذاب الموارد الخارجية ولوحظ تغيير هام في السياسة الاستثمارية لصالح الزراعة وازدادت كثيرا الإعتمادادت المخصصة لبناء المساكن وتطوير الرعاية الصحية وشبكة التعليم و إعداد الكوادر وتطوير مرافق المدنية.

إن الهدف السياسي لبرامج التنمية الزراعية هو الاستجابة لحاجات البلد، من المواد الغذائية مع الاحتفاظ بمكانت الصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وتحسين فرص التشغيل والدخل في الأرياف ويهدف البرنامج بصفة خاصة إلى تعزيز إمكانيات افنتاج وتوسيعها وتوفير الشروط التقنية للتنمية الزراعية.

وكما سبق ان أشرنا في مكان آخر، فإن اعمال المياه تحتل المكانة الأولى في الاهتمام المخططية في المجال الزراعي وتستحوذ على **62%** من مجموع الاستثمارات في نطاق البرنامج الزراعي الذي تبلغ مخصصاته **1440** مليون دينار جزائري و **15%** من مجموع الاستثمارات في نطاق الخطة.

ومن الفصول الأساسية في البرنامج الزراعي، ذلك الذي يتعلق بتجهيز القطاع الزراعي بالآلات والجرارات والحاصدات إلخ...، وهو إتجاه يدل على التصميم على تصنيع الزراعة[06] ص192.

لا شك ان جميع التغيرات التي حدثت على الإصلاح الزراعي للجزائر ما بعد الاستقلال، كان لها تأثير عميق على الحياة الاجتماعية لسكان الريف، بحيث يمكن لها القول أن مظاهر هذا التأثير تبدو واضحة بالنسبة لتغيير بنية المجتمع الريفي التقليدي، حيث تحولت الع ائلات الموسعة والممتدة منذ بداية الإصلاح الزراعي وظهور القرى الاشتراكية إلى عائلات الزو اجية التي تستقل بمسكن فردي وتشارك بشكل فردي في العمل داخل التعاونيات وبذلك يحدث ما يسمى بالانقسام البنائي داخل النمط الأسري، ومن هنا يبدأ التشابه بين المجتمع الريفي والحضري، حيث يعتبر انتشار الأسرة النواتية صفة من صفات المجتمع الحضري، زيادة على انتقال الأفكار العصرية الجديدة للسكان الريفيين، من أجل عصرنة الإنتاج بمساهمة التكنولوجيا الحديثة الممكنة للقطاع الفلاحي، الذي عرف في السنوات الأ خيرة تطورا مستمرا، ساعد بذلك على ارتفاع معدل الدخل الفردي السنوي الفلاحي، بالتالي ارتفاع القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومن ثمة التغيير في النمط الاستهلاكي للأسرة حيث يصبح الاهتمام بالكماليات وتوفير الأجهزة المنزلية شيء ضروري وشيئا فشيئا يصبح انتساب بعض السلوكات الغريبة إلى المجتمع الريفي أمر عادي إلى أن يظهر التخلي التدريجي عن بعض القيم والتقاليد في المجتمع الريفي وتغييرها بقيم وتقاليد أخرى.

3.4 -الصناعة :

1.3.4- الصناعة في سنوات التطبيق الإشتراكي:

تمثل الصناعة عاملا مهما من عوامل النهوض الاقتصادي و التنمية الاقتصادية نظرا لما تحققه من ثروات طائلة عن طريق الزيادة في الإنتاج و الارتفاع في المستوى المعيشي للأفراد و بذلك عملت الجزائر منذ الاستقلال على الاهتمام بهذا القطاع، باقتراح بعض البرامج الاقتصادية و استناد عن بعض الوثائق الوطنية الصادرة عن رئاسة الجمهورية الجزائرية المستقلة، استطعن ا جمع بعض المعلومات الخاصة عن هذا التخطيط الاقتصادي الذي خصص لتطوير قطاع الصناعة فجاء في ميثاق طرابلس : الاهتمام الواضح بالتنمية الاقتصادية الحقيقية كما قيل، بالاعتماد على الصناعة الثقيلة التي اعتبرت الوسيلة الناجحة للنهوض بالاقتصاد الوطني و تنمية كافة المجالات و كذا تحسين المستوى المادي و الإجتماعي للأفراد، غير أن النهوض بالتنمية الاقتصادية يستلزم أن يسبقه تخطيط شامل لإمكانيات الاقتصاد الوطني، فصدر في ذلك ميثاق الجزائر الذي طرح بدوره في صدد ذلك الكيفية التي تنظم عن طريق الإنتاج الاقتصادي و ركز على أهمية الصناعات الإستراتيجية أو الثقيلة، زيادة على جعل الصدارة للشركات الوطنية التي لها الشأن الكامل في تسيير و إدارة هذه الصناعة، ثم تأتي الشركات المختصة في المرتبة الموالية، بعد المؤسسات الوطنية .

و لقد عقد ميثاق الجزائر بعض الشروط لقيام هذه الصناعة الإستراتيجية فيما يلي :

- خلق مناصب جديدة للعمل .
- توفير الاستهلاك المحلي الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات الاستهلاكية و رفع الصادرات منها.
- فتح مجالات جديدة أمام المنتوجات الزراعية و بناء قاعدة لتطويرها [23] ص40 ، كان يراد من التنمية الصناعية المعتمدة بالدرجة الرئيسة على القاعدة الوطنية لل وقود و المواد الخام و السوق الداخلية أن تضمن الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للبلاد .

2.3.4- الاستقلال الاقتصادي و تأميم المحروقات :

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة داخل البلاد، قررت الحكومة الجزائرية في سنة 1966 تأميم 96 مؤسسة صناعية مملوكة من طرف رجال أعمال فرنسيين ، زيادة على تأميم البنوك و شركات التأمين و استمرت بعد ذاك سنة **1968** في تأميم الصناعات الخاصة الأجنبية و المتعلقة بكل الشركات التي تبيع منتوجات البترول و الغاز و عليه فقد كانت شركة "سونطراك" الشركة الوحيدة المحتكرة لكامل

منتجات البترول و الغاز و بذلك أصبحت الدولة تسيطر على حوالي **80%** من القطاع الصناعي [22] ص127.

و إتباعا للهدف الذي سطرته الدولة حول الاعتماد على التصنيع بخلق قاعدة للصناعة الثقيلة و حسب ما جاء في الميثاق الوطني لسنة **1976** ،بأنه يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة تسمح بدورها بتنشيط الاقتصاد بصفة عامة و الصناعة بصفة خاصة ،خصصت مبالغ استثمارية عرفت ارتفاعا مستمرا حسب المخططات المرسومة لوضع أسس للصناعة المتطورة ، فهناك المخطط الثلاثي **(1967-1969)** الذي يظهر بوضوح الاهتمام بالصناعة الثقيلة الأولوية في توسيع القطاع العام، وقد دعا ذلك إلى استثمار 5.4 بليون دينار خصص نصفه إلى صناعة البترول و الغاز و مشتقاتها و كذلك **1.2** بليون دينار لإتمام مصنع الحديد و الصلب قرب عنابة، و على العموم كانت **52%** من ميزانية هذا المخطط مخصصة للصناعة.

و لإتمام نفس الأهداف المسطرة في المخطط الثلاثي فقد بلغت الميزانية المسطرة للمخطط الرباعي **34** بليون دينار مقارنة مع **5.4** بليون فقط المخصصة للمخطط الثلاثي، حيث خصصت نسبة

ذلك في الفترة الممتدة بين **(1970-1973)** إلى **33%** من مجموع المبالغ المقدرة بـ **53.827** بليون دينار جزائري للصناعة التحويلية ، بينما **60%** منها إلى صناعة المحروقات و المواد الكيمياوية [22] ص39.

إن المتطلع لهذه النسبة و المبالغ يلاحظ بوضوح إهتمام الدولة بقطاع الصناعة الثقيلة، حيث ترى فيها كما سبق ذكره الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الصناعة الجزائرية و كذلك أساس النهوض بالصناعات الأخرى.

إلا أن الإهتمام بهذه الفكرة بدأ يعرف التراجع و التغير مع حلول سنوات الثمانينات الأمر الذي أطلق عليه بإصلاحات الثمانينات، نظرا للاتجاهات غير الهلائمة في تطور صلات الاقتصادية الخارجية، بانخفاض أسعار الوقود السائد في السوق الرأسمالية العالمية، و حدوث خلافات مع المنتقدين من مجموعة الدول النامية بصدد شروط التوريدات و بالأخص الشروط المالية، حصلت بعد ذلك إنقطاعات طويلة الأمد و عليه اضطرت الدول المصدرة للنفط و من بينها الجزائر، تعديل برامج تنميتها طبقا للمستويات المنخفضة لتراكمات العملات الصعبة، فأظهرت بذلك تجربتها بتصرفها بموادها الأولية من النفط و الغاز بصورة مستقلة، و من خلال ذلك أصبح نفاذ الإحتياطات من مواد الخام و المعادن حافزا لتنشيط جهود الدولة، لتجديد إنتاج يقل اعتماده على النفط و الغاز يستند إلى القوى المنتجة العصرية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي و التقدم الإجتماعي.

و على نحو هذا الأسلوب الاقتصادي الجديد جاءت أهداف المخطط الخماسي مطابقة لنوايا التخطيط الاقتصادي للصناعة الجزائرية.

4.4 - تجديد المخططات الاقتصادية للعشرية الثانية(1980-1989) :

لقد اقترحت هذه المخططات (الخماسي الأول الثاني) دفع توجيه جديد لتصنيف القطاعات الداخلية للتوظيف، من أجل السيطرة التدريجية للتطور الإجتماعي للوطن، و يمثل هذا التوجيه القطيعة مع سياسة التخطيط العظيم للماضي،حيث تمثلت الأهداف الأساسية للمخططان الخماسيان على الاقتصار بتحقيق :

1 - توفير الحاجات الاجتماعية الأساسية للسكان.

2 - تحسين فعالية جهاز الإنتاج.

3 - تدعيم الاستقلال الاقتصادي.

و نستوحي من خلال ذلك التوجيه الكلي للسياسة الاقتصادية لهذه الفترة **(1980-1989)** إلى تلبية الحاجات و الرغبات الاجتماعية الفردية[55] ص91.

رغم المشاكل التي صادفت التخطيط الاقتصادي، إلا أن المستوى المعيشي للسكان قد تحسن بصورة ملحوظة منذ سنة **1967**، بفضل زيادة الإنتاج الوطني الإجمالي، حيث ازداد بمعدل سنوي **7.2%** بين **1967-1978**، كما استهدف المخطط الخماسي نمو اقتصادي بمعدل **8.2%** و بالتالي نتج عن هذا النمو تحسن في مستوى المعيشي للأفراد، حيث ارتفع الدخل السنوي للفرد بين **(1965-1975)** من **100دج** إلى **300دج** و تماشيا مع كلفة المعيشة فقد ارتفعت الرواتب بصورة معتبرة خلال فترة **(1976-1980)** بمعدل **200% .**

و بالموازاة مع التحسين في الظروف المعيشة، وانتشر الرخاء الاقتصادي مع انتشار الأفكار العصرية الجديدة، حول الاهتمام بالبضائع الاستهلاكية [22] ص167.

1.4.4- الرخاء الاقتصادي وتغير النمط الاستهلاكي للمواطنين

لقد عرف المستوى المعيشي للجزائريين تطورا و تقدما واضحا مقارنة بالسنوات الماضية أثناء الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال مباشرة، مع ما يشهده المستوى المعيشي للأسر في العشريتين الأخيرتين و قد تداخلت في ذلك عوامل كثيرة لا يمكن ذكرها كاملة في هذا المجال و إنما نكتفي بذكر

بعضها، كتطور حركة النمو الديمغرافي و زيادة السكان التي سمحت في نفس الوقت، بتنوع الأنشطة الاقتصادية و اختلافها و بالتالي التطور الاقتصادي بارتفاع الدخل القومي و كذا في الأخير زيادة الدخل الفردي للمواطنين، فقد كانت أغلبية السكان خلال سنة **1962** عبارة عن مزارعين أو عمال أو بدون عمل، بينما في سنة **1984** لم يبقى سوى **18%** من السكان الذين يمارسون النشاط الزراعي أو العمل في الفلاحة، مقارنة مع **18%** يمثلون إطارات الدولة و تجارة و معلمين، على غرار الأعمال الحرة الأخرى .

و زيادة هذه المعدلات في نوع النشاط الاقتصادي، تفرض بالضرورة توفر خدمات إدارية أخرى التي استقطبت بدورها عدد من اليد العاملة، وكذا ظهور أعمال صناعية جديدة و توسيعها باستعانة التكنولوجيا، وتبادل الخبرات العلمية و الثقافة بفضل ظهور الأفكار العصرية الجديدة و الإحتكاك الثقافي بين الشعب الجزائري و الشعوب الأخرى .

فقد سمحت كل العوامل المتغيرة التي ذكرنا بعضها في المساهمة برفع المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تغير في حجم و نوع الإستهلاك للأفراد ورفعه إلى الأعلى بدخول أنواع جديدة من المواد الإستهلاكية ،كالكماليات أو المواد "الحديثة الإكتشاف" [53] ص59 ،وسنوضحه كما يلي:

2.4.4- إستهلاك المواد الغذائية:

أظهرت إحصائيات **1985** أنه ما يقارب **56.6 %**من المواد الاستهلاكية الغذائية كما يوضحه الجدول التالي :

- جدول رقم 02: استهلاك المواد الغذائية في الجزائر : (الوحدة :الكيلوغرام)

السنوات / المواد الغذائية	1967	1980	1984
حبوب جافة	217	185	186
بطاطا	22	34	38

خضر و فواكه	33	55	77
لحم	10	15	17
سمك	1,3	2	2,9
مواد الزيت	10	15	16,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

يعتبر استهلاك المواد الغذائية من أنواع المواد الضرورية للاستهلاك و يوضح لنا الجدول تطور أحجام الاستهلاك للمواد الغذائية من خلال السنوات (**1967-1980– 1984**) و ذلك تماشيا مع ما تتطلبه الأعداد المستهلكة من خلال السنوات المذكورة.

و إلى جانب ذلك نلاحظ تطورا من نوع آخر من استهلاك غير الغذائي و هي التجهيزات المنزلية.

جدول رقم 03: استهلاك التجهيزات المنزلية (1986) :

أنواع التجهيزات	**نسبة استهلاك السكان %**
فرن كهربائي	11,1
مطبخة	51,3
ثلاجة	56,5
غسالة	11,3
هوائي مكيف	3,1
مدفئة غازية	37,0
جهاز تسخين الماء	12,2
راديو	63,0
تلفازة ملونه	15,3
تلفاز أبيض –أسود	57,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

يظهر لنا الجدول ارتفاع نسبة استهلاك هذا النوع من المواد، التي تعتبر من الأجهزة الحديثة في الحياة الاجتماعية وتبين لنا من خلال توزيعها الإقبال الكبير على استهلاك هذا النوع نظرا للحياة العصرية و متطلباتها و كذلك دخول مواد حديثة عن طريق الصناعة الجزائرية التي عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا في العشريتين الأخيرتين .

5.4- التغير الثقافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال:

1.5.4- التعليم :

تتبع البلدان التي سلكت طريق التحويلات التقدمية سياسة ثقافية هادفة و طويلة الأمد في سبيل تحقيقها للأهداف المنشو دة في إتباعها سياسة ثقافية تسعى بالدرجة الأولى لإ ثبات هويتها العربية الإسلامية، و قد جاء في المادة 19 من دستور الجزائر الأول " إن الثورة الثقافية تتوخى الأهداف التالية، تثبيت الأصالة الوطنية و إعانة التطور الثقافي و رفع مستوى التعليم و المعارف التك تيكية لدى الأمة و ضمان النمو المناسب في الوعي الإجتماعي من أجل إجراء التحولات في البنى الاجتماعية البالية و غير العادية " و بهذا الصدد أعطت الجزائر منذ استقلالها أهمية كبيرة للتعليم باعتباره عاملا رئيسيا في إعداد البناء الوطني.

فقد صرح رئيس الدولة لسنة **1969** بأن " واجب المدارس الجزائرية هو خلق رجل لتنمية البلاد التي هي في حاجة إلى آلاف الكودار من أجل تنمية الفلاحة و الصناعة و لا يمكن تحقيق هذا إلا عن طريق ثورة ثقافية " .

فحوالي **25%** من ميزانية **1969** خصصت لقطاع التعليم، كما أن **12%** من المخطط الرباعي الأول و كذا **9%** من ميزانية المخطط الرباعي الثاني كانت لحصة التعليم و قد استفاد من هذه الجهود حوالي **73%** من نسبة الاطفال البالغين سن الدراسة مع **10%** قبل الإستقلال .

زيادة على ذلك كان في كل سنة يتكون الكثير من المعلمين المكونين، حيث أن في السنة الدراسية **1976-1975** كان هناك أكثر من **95%** من أساتذة التعليم المتوسط و الثانوي جزائريين، بينما كان معظمهم فرنسيين قبل الاستقلال .

كما كان حوالي **99 %** من معلمي المدارس الابتدائية و **83.3 %** من أساتذة المتوسطات و الثانويات جزائريين، فأغلب الأساتذة المتعاونين في الجزائر كانوا من بلدان الشرق الأوسط مثل مصر و العراق و سوريا و فلسطين[22] ص 150- 151.

كما حصلت تغيرات عميقة كذلك في نظام التعليم العالي، فقبل نيل الاستقلال لم تكن في البلاد سوى جامعة واحدة في العاصمة، أما في السبعينات فقد اقترحت الجزائر ثمانية مراكز جامعية و معاهد للتربية و الاتصال و ارتفع عدد طلبة المعهد من **56.6** ألف في سنة **1983-1982** و بلغ عدد الطلبة في السنتين المذكورتين بالمدارس التيكنيكية المتخصصة و المراكز المهنية **188** ألف.

و تبلغ الاستثمارات في قطاع التعليم خلال الخماسي الأخير **4405** مليون دينار **(12%** من مجموع الاستثمار)

و برنامج التعليم يمنح أولية كبيرة للتعليم الثانوي **245** مليون دينار في مقابل **915** مليون دينار للتعليم الابتدائي و **510** مليون دينار للتعليم العالي و الثقافة و قد حسم المخطط الجزائري النزاع التقليدي بشأن ما إذا كان من الأفضل منح الأولوية خلال عملية التنمية للتعليم الابتدائي و لمحو الأمية.

مستندا على اعتبارات إستراتيجية و خصوصا فيما يتعلق بإعداد المعلمين للمدارس و لتزويد مختلف القطاعات الاقتصادية للإطارات المتوسطة .

فمنذ فجر الاستقلال اهتمت الدولة بالجانب الثقافي للأفراد وعلى رأسها التعليم والتكوين من أجل مواجهة التخلف والتبعية لأجل تكوين إطارات فاعلة من اجل النهوض بالدولة واقتصادها . فبادرت الدولة الجزائرية لبناء المدارس ونشرها في كامل التراب الوطني لحضر وتشييد الثانويات والجامعات إلى جانب سنها لقوانين تشجع التعليم، ومازالت إلى يومنا هذا تحاول مواكبة تغيرات العصر وتعمل على مواجهة النمو الديموغرافي ببناء منشآت تعليمية تسع وتلبي إحتياجات الأفراد في توفير مقاعد الدراسة من المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الجامعية والبحث العلمي، فمن سنة **1999** انشأت الدولة **563** مدرسة إبتدائية بإضافة للمدارس التي كانت مهيئة من قبل بالإضافة إلى **232** ثانوية ، وهذا ما سنلاحظه من خلال الجداول التالية التي تبين تطور عدد المتمدرسين في المرحلة الإبتدائية و الثانوية بين سنة **1994** إلى سنة **1997** كما يلي:

الجدول رقم04 : تطور عدد المتمدرسين في المرحلة الإبتدائية و الثانوية بين سنة 1994 إلى سنة 1997 كما يلي :[66]

السنوات / المستوى	1995/94	%	1996/95	%	1997/96	%
الطور الأول و الثاني	4.548.827	45.87	4.617.728	46.12	4.674.947	46.30
الطور الثالث	1.651.510	44.06	1.691.561	44.40	1.762.761	45.61
مجموع المتمدرسين	**6.200.337**	**45.39**	**6.309.289**	**45.66**	**6.437.708**	**46.11**

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998.

جدول رقم 05: أما بالنسبة للتعليم الثانوي فكان تطوره كالتالي:

السنوات المستوى	1995/94	%	1996/95	%	1997/96	%
عدد المتمدرسين	821.059	49.84	853.303	50.44	855.481	52.54

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1998.

أما بالنسبة للجامعات فمن **1998** إلى **2003**م قدر عدد المدن الجامعية بـ **8** مدن بها فيها جامعات التكوين المتواصل (**UFC**) و(**12**) جامعة و**78** حي ج امعي و**596** مختبر للبحث العلمي وهذا لإستيعاب عدد الطلبة الذي يتزايد عام تلوا الآخر، وتوفير مقاعد للدراسة في كافة المستويات والدرجات، فقد سجلت الإحصاءات من **1998** إلى **2003** تزايد مستمر في عدد الطلبة الجامعيين حسب الجدول التالي :

جدول رقم 06 : تزايد مستمر في عدد الطلبة الجامعيين حسب الجدول التالي :

السنوات / المستويات	1998	2002	2003
- التدرج	339.518	543.869	633.000
- التدرج (UFC)	13.788	24.760	34.744
- مقاعد التدرج Poste graduation	18.126	26.034	27.123

2.5.4- توسيع تعليم المراة الجزائرية:

يعد تعليم الفتيات في الجزائر عنصرا هاما في سياق التحويل الثقافي وشرطا أساسيا في الديناميكية الثقافية، باعتبار التربية المصدر الرئيسي للتحول الاجتماعي من جيل لآخر ولكون المرأة أو الأم هي المؤسسة الأولى للتربية عند الطفل تطلب ذلك تهيئتها ثقافيا لتوفر للأجيال التي تولد الانسجام الضروري و القاعدة الفكرية للمجتمع.

فنظام التربية الحديثة مثلا، يتناسب مع اقتصاد الصناعي الحالي الذي يعتمد إلى أقصى حد على المفاهيم العقلانية والحسابية وتستند هذه التربية باللضرورة من المؤسسة التربوية التي تعكس صورة المجتمع في ذاته[19] ص81.

ولقد شكل تمدرس الفتيات في الجزائر تطورا معتبر، حيث انتقلت نسبة التمدرس من **32.9%** عام **1966** إلى **73.5%** سنة**1986** [55] ص66، نظرا الانتشار المؤسسات التعليمية عبر المناطق النائية والريفية، التي كانت تعاني من بعد المسافات بينها وبين المراكز التعليمية، حيث لم يكن من المسموح للفتيات قطع كل هذه المسافة من أجل الالتحاق بالمدرسة، لأن ذلك يعتبر مخالفا في نظر البعض القيم والتقاليد المعترف بها في تلك المناطق.

وفي نفس موضوع اهمية تعليم الفتيات، أثبتت العديد من الدراسات وجود تلازما عكسيا بين مستويات الإنجاب ودرجات التعليم عند المرأة، حيث فسر ذلك بالزواج المتأخر للنساء المتعلمات، كما أن التحقيق الذي أجرى سنة **1992**، في الجزائر بين أن التربية كانت العامل المحدد لتطوي نسبة الإنجاب حيث يتغير متوسط الأطفال للمرأة حسب مستوى تعليمها [55] ص66.

ويعد تطور المستوى التعليمي للمراة السبب الرئيسي والهام في انتشار مشاركة المرأة في العمل أمام الرجل، باقتحامها مختلف الميادين حسب مستواها التعليمي ويظهر الجدول التالي تطور النشاط النسوي عبر السنوات المختلفة منذ الاستقلال.

الجدول رقم 07: يمثل تطور النشاط النسوي من 1966- 1989**:**

السنة الحالة الفردية	1966	1977	1982	1983	1984	1985	1987	1988	1989
مشتغلة	94	138	245	248	287	326	365	354	338
في البيت ومشتغلة جزئيا	-	42	66	100	103	180	62	119	148
تبحث عن شغل	15	23	37	12	14	17	65	38	85
سبق لها أن اشتغلت	5	5	7	03	3	3	8	-	12
لم تشغل بع	10	18	30	9	11	14	67	-	72
النشاطات الاقتصادية	109	203	348	360	404	523	442	511	571

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

أظهرت المجهودات التي بذلت في التخطيط السياسي للجزائر بعد الاستقلال وبالخصوص في ميدان التعليم وكذا بناء مراكز التكوين المهني للجنسين حسب مستواهم التعليمي وجود تطور ملحوظ للنشاط النسوي منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد النساء المشتغلات من **94** إلى **338** بين الفترتين **1966-1989.**

كذلك يمثل المستوى العليمي لرب الأسرة عاملا مهما في خروج المرأة إلى العمل مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم08: نسبة الأسر التي لديها امرأة مشتغلة حسب مستوى التعليمي لرب الأسرة:

المستوى الدراسي لرب الأسرة عدد المشتغلات	العالي2	العالي 1	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	يقرأ ويكتب	بدون تعليم
الوطني	29.1	22.1	20.2	13.9	11.1	6.5	7.7
التجمعات السكنية	29.8	23.7	21.5	15.0	12.6	8.8	10.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

نلاحظ من خلال الجدول ان انتشار النساء العاملات بصورة معتبرة عند الأسر التي لديها رب الأسرة له مستوى تعليمي عالي بنسبة **29.8%** بينما هناك نسبة ضئيلة مقاربة بالأولى والتي تمثل رب الأسرة بدون تعليم بنسبة **10.8%.**

3.5.4- انتشار وسائل الاعلام بعد الاستقلال

عرفت الجزائر أثناء الاستعمار احتكار رهيب في مجال الاعلام والاتصال، حيث يمكن يتسنى لها متابعة ما يجري حولها في العالم إلا عن طريق الأخبار والمعلومات التي تسقيها من الوسائل الاعلامية الاستعمارية ولكن بعد الاستقلال مباشرة عملت الدولة على نزع وتطهير كل المخلفات الاستعمارية في

المجتمع الجزائري، غير أن هذه المحاولات كانت متواضعة لغياب المختصين في هذا المجال زيادة على قلة الرصيد والانتاج الاعلامي الوطني وتبعا لما أشارت إليه إصلاحات التي تنص عليها مثاق الجزائر **1964** فقد اهتمت هذه الأخيرة ببناء المؤسسات افعلامية ترمي إلى التطلعات والتوجهات التي تناسب وجهة خصوصية المجتمع الجزائري، فجاء في المثاق كما يلي :

"يجب ان نستخدم الاعلام لمحاربة الأيديولوجية الرجعية بدون هواد"[44] ص85.

وكذا فقد توالت المخططات التنموية لقطاع الاعلام وكانت في مرة تضاعف الدولة من جهودها النهوض بهذا القطاع وفيما يلي جدول يبين حصة الاعلام في المخططات التنموية من **1970** إلى **1998**.

الجدول رقم 09 : حصة الاعلام في المخططات التنموية من 1970 إلى 1998 :

المخططات / المبالغ	**المخطط الرباعي الأولى 70-73**	**المخطط الرباعي الثاني 74-77**	**المخطط الرباعي الأولى 80-84**	**المخطط الرباعي الثاني 85-89**
المبلغ المخصص للإعلام بالدينار	153.182.000	905.504.000	1.985.000	1.400.000.000
نسبة إلى مجموع الاستثمارات	0.41	0.74	0.49	0.25

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

لقد تطورت ميزانية الاعلام بتطور ميزانية الدولة وتضاعفت الميزانية المخصصة للإعلام بين **1970-1989** وانتقلت **من 153.182.000** إلى **1.400.000.000**، كما هو موضح في الجدول، فقد كانت سياسة التنمية تهدف إلى تسيير المجتمع بواسطة الدور الهام الذي يقوم به مجال الاعلام

1.3.5.4- دور التلفزيون:

اختراع التلفزيون كان على يد العالم البريطاني **"جون برد"** سنة **1926** وفي سنة **1936** بدأت بريطانيا بالبث التلفزيوني ثم تليها الولايات المتحدة المريكية سنة **1948** وهكذا توالت الدول الواحدة بعد الخرى في البحث التلفزيوني ويعتبر اختراع هذا الجهاز منعطفا هاما في حياة الفرد لأنه يعمل على البناء

العديد من العلاقات والروابط الاجتماعية، فهو يجتمع أفراد الأسرة حوله في اوقات الراحة للمشاهدة والتحدث والمنافسة، بالاضافة ان الرصيد المعرفي اليوم أصبح مرتبط بشكل وثيق بالتلفزيون الذي يعتبر أهم وسائل الاعلام في القرن العشرين

يتميز به من مزايا تشارك فيها وسائل الاعلام الأخرى [14] ص47 ، كالراديو او السيارة باعتبارها وسيلة للنقل والحركة وبالتالي تساعد على الاتصال المباشر بأماكن مختلفة التي تمثل تقافات مختلفة (السنما، البحر، النزهات، ومن خلال هذا الجدول يمكننا وضع مقارنة في حد استهلاك هذه الجهزة خلال السنوات الماضية.

الجدول رقم 10: استهلاك الأفراد الأجهزة التثقيفية عند الأسرة:

إستهلاك	**راديو**		**تلفزيون**		**سيارة**	
السنوات	1968-1967	1980-1979	1968-1967	1980-1979	1968-1967	1980-1979
%	10.0	55.4	33.2	52.2	8.9	4.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

استطاع التلفزيون ان يكون وسيلة للتعليم واكتساب المعارف الجديدة من خلال إثراء المعلومات عند الفرد في شتى المجالات ، مما ساعد على تنمية قدراتهم الفكرية، كذلك يهدف التلفزيون إلى تنوير الرأي الجماهيري وتبصير الجماعات على اختلاف مستوياتهم وتنوع اهتماماتهم وتعدد نشاطاتهم مما يهيئهم لتشكيل صورة لبعض المواضيع التي تمس نواحي الحياة [01] ص78.

وكما هو موضح في الجدول يعتبر التلفزيون الوسيلة الأكثر انتشارا بالنسبة للوسائل الإعلامية المختلفة، حيث ظهرت نسبة انتشاره بـ **85.4**% بين الفترتين **1967-1980.**

ويعد التلفزيون من عوامل توجيه الأفكار من الناحية الاجتماعية حيث يبصر الأفراد بنماذج السلوك المرغوب فيها اجتماعيا إذ ما قدمت لهم البرامج الهادفة، وكذلك يوحد من عاداتهم وتقاليدهم وانماط سلوكهم وقيمهم، فنجد **" ولبورا شرام"** يقول ، : " أضعفهم (الأطفال) تحصيلا في المدرسة هم أكبرهم إقبالا على برامج التلفزيون" [21] ص113.

6.4 - مظاهر النمو الديموغرافي:

يقصد بالمفهوم الديموغرافي، حجم السكان و معدلات نموهم و هجرتهم و خصوبتهم إلى غير ذلك.

و يعتبر عامل النمو الديموغرافي اتحاد العوامل المهمة التي لها دخل و تأثير كبير على حدوث التغيرات في كل مستويات حياة الشعوب و قد اعتمد الكثير من المفكرون و علماء الاجتماع على هذا المبأفي تفسير ظواهر عديدة تحدث في المجتمع فتغير مسيرته أو نظامه.

و لقد عرف المجتمع الجزائري كمثيله من المجتمعات الأخرى تطورا ملحوظا على مستوى حركة النمو الديموغرافي و التزايد المستمر لعدد الأشخاص و قد أفادت مصادر عديدة خصصت لمراقبة النمو الديموغرافي في الجزائر بالاستمرار، منذ القرون القديمة أنه يمكن حصر تطور النمو الديموغرافي في فترتين زمنيتين، الأولى منذ حوالي سنة **1920** حيث كانت نسبة الأمراض المنتشرة و الأوبئة الخطيرة زيادة على الكوارث الطبيعية لسنة **1967** و كذلك المجاعة سنة **1872**.

أما الفترة الثانية فتخص الظروف السياسية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي فقد عرض استفتاء **1954** تطور الحجم الديموغرافي في الجزائر مقارنة مع الفترة الأولى حيث بلغ حجم عدد الأفراد **8.165.002** و قد استمر تطور النمو الديموغرافي على نفس الوتيرة رغم عدد الوفيات التي حدثت بسبب الحرب فقد أعطى الاستفتاء الذي قامت به الجزائر سنة **1966**، أرقاما مقاربة للسابق غير أن العدد تضاعف بعد ذلك بشكل كبير حتى بلغ أثناء القيام باستفتاء إلى **17 مليون** و كذا أعطيت نتائج استفتاء **1987** رقم **23** مليون نسمة إلى أن بلغت **26.6** مليون نسمة في استفتاء 01 جانفي **1993**[55] ص33 ،و تزايد إلى **31.60** مليون نسمة في جانفي **2003** ثم إلى **32.08** مليون في 01 جانفي **2004** فنلاحظ أن عدد السكان يتزايد بصورة مذهلة و بمعدل يدعو للقلق مما أدى لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

1.6.4- التوزيع السكاني :

لقد عرفت المدن الجزائرية تضخما كبيرا و ضغطا متواصلة في حجم عدد السكان الذين أقبلوا على السكن في المدن خاصة في الفترة **1966-1977**، بموازاة مع البرامج الصناعية و الاقتصادية التي عرفها المجتمع في هذه الفترة فقد جذبت هذه البرامج للتصنيع و التنمية الاقتصادية هجرة جماعية من المناطق الريفية نحو المدن، فهناك **250** وحدة صناعية أسست بين **1967 – 1973** و **350** ووحدة أخرى خطط لإنشائها لسنة **1974** و بالتالي ساعد ذلك على ظهور مناطق حضرية جديدة بعد التقسيم الإداري في الجزائر سنة 1974 من أجل تلبية حاجات السكان في المدن و القرى الجزائرية و قد ارتفع معدل سكان المدن التالية : الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة بـ **55%**، أما المدن التي يفوق عدد سكانها (**100.000**) فقد ازدادت بمعدل **80%**.

و مع تحسين ظروف الصحة و حماية الأم و الطفل زادت نسبة الولادات الحية و تراجعت نسبة وفيات الرضع.

جدول رقم 11: المنجزات السكنية في الجزائر (1964 – 1977) [22] ص65 :

السنة	المساكن لمنجزة
1964	2655
1965	2195
1966	4158
1967	2777
1967 – 1977	160000
المجموع	**171781**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

يبين الجدول التالي التكاثر المستمر للمنجزات السكنية و ذلك حسب المتطلبات التي يفرضها عدد السكان المتزايد بعد الاستقلال و كذا عدد الأسرة الحديثة التكوين، التي تميزت بالانفصال عن العائلة الكبيرة في المسكن و طلبها بتوفير مسكن فردي و ذلك نتيجة من النتائج التصنيع الذي عرفته الحياة الاقتصادية للجزائر المستقلة و الذي غير بدوره في نظام الأسري للعائلات التي بدأت تميل تحول من الأسرة الممتدة التي تناسب المجتمع الريفي الزراعي إلى الأسرة النواة التي يعرف بها المجتمع الصناعي.

2.6.4- تغيرات أشكال العمل:

لا يعتبر التوسيع السكاني مظهرا وحيدا من مظاهر النمو الديموغرافي لأن هذا الأخير يبرز تأثيرات مختلفة على مستوى الحياة الاجتماعية، لا سيما على مستوى العمل و الشغل، فقد أكد قدماء المفكرون و الفلاسفة في علم الاجتماع الدور الفعال لنمو القدرات الفردية في ظهور أنماط جديدة للعمل و العيش و ذلك ما أسماه **" دوركايم"** بتقسيم العمل، فإن الزيادة في نمو الأفراد يعطي لنا ضرورة في زيادة أنواع جديدة من النشاطات الاقتصادية و بالتالي تقسيمها و تمييزها عن بعضها من أجل أداء الدور المتكامل في سبيل إعطاء قوة اقتصادية تعتمد عليها الدولة.

و قد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، بطالة واسعة من جراء الاستعمار، حيث كان **65000** منصب متوفر في الصناعة، زيادة على انتشار البطالة المقنعة في الريف حيث كان أكثر **72%** من الريفيين يملكون **22%** فقط من الأراضي، لكن مع تطبيق البرامج الاقتصادية التي سطرت خلال المخططات السياسية، فقد وفرات الآلاف من مناصب العمل و قد سجل خلق **600000** منصب شغل عن

طريق التصنيع خلال **1965 – 1974**، خاصة في المناطق الحضرية، زيادة على ذلك خلق **450000** منصب في القطاع غير الفلاحي خلال فترة (**1974 – 1977**) مثل الخدمات الإدارية ... إلخ[22]ص65.

لقد وفر التخطيط الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال مناصب شغل عديدة كما هو ملاحظ في كلا الجدولين، و لكن ما يمكن ملاحظته من خلال ذلك عدم التماثل في نمو عدد المقبلين على نوع معين من الشغل مقارنة مع الفترات الزمنية السابقة، فقد لاحظنا في الفترات الزمنية **1967 – 1978- 1985** احتلال الزراعة المنصب الأول رغم انخفاض عدد العاملين فيها و كذا تتبعها الخدمات الإدارية نظرا لما تتطلبه الحياة الجديدة ،فالتصنيع يأتي مباشرة بعد هذين النوعين من العمل، بينما يظهر لنا الاختلاف التام عما سبق فقد تدنى مستوى اليد العاملة الصناعية و الفلاحية بين الفترتين (**1992 – 1996**) لتتضاعف عكس ذلك الأعمال الإدارية من **1350000** يد عاملة إلى **1655000**، و تظهر التجارة كمنافس في سنة **1996** بـ **636000** يد عاملة أمام **664000** في الفلاحة و يرتفع مستوى اليد العاملة في قطاع الخدمات من **551100** إلى **790000** بين فترة (**1992 – 1996**) بينما تنخفض في الصناعة من **944000** إلى **594000** و ذلك بنسبة إتجاه الشباب نحو الربح السريع الذي تضمنه لهم التجارة و كذلك الأجور المغرية في مجال قطاع الإدارة و الخدمات.

و نستنتج من ذلك تدخل الوضعية الاقتصادية التي يفرضها النمو الديموغرافي، أي في الحالة الاقتصادية للأفراد أو المستوى المعيشي لهم في توجيههم نحو نوع معين من الأعمال دون غيرها و قد عرفت الجزائر كما شاهدنا سابقا تحولات عديدة في النمو الديموغرافي أثر بالضرورة على تغيرات أشكال العمل فيها و تنوعها.

جدول رقم 12 : يبين تطور مناصب الشغل خلال الفترة بين (1967 – 1985) :

السنوات / العمل	1967	1978	1985
الفلاحة	874000	970000	990000
الصناعة	123000	375000	510000

أشغال عمومية	71000	399000	658000
النقل و المواصلات	53000	120000	170000
تجارة و خدمات	321000	430000	621000
إدارة	306000	565000	900000
المجموع	**1748000**	**2859000**	**3840000**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987

رغم العجز المادي الذي واجهته الجزائر أمام سد حاجيات الأسرة بتوفير المساكن الملائمة، إلا أن العديد من الأسرة استطاعت أن تستفيد من المنجزات السكنية، سواء ذلك بامتلاكها أو تأجيرها و أفادت الإحصائيات السابقة ذكرها أن أغلبية المساكن تعتبر ملكية خاصة للأفراد الساكنين بها و هذا ما يسبب تحسين مستوى الدخل للأفراد الذي ساعد على انتشار السكن الخاص " كالفيلات " التي أصبح انتشارها أمرا واضحا سواء في المدن أو الأرياف، و ملائما لمستوى الحياة الجديدة للمجتمع.

أما في سنة **1995** تم تقدير القوى العاملة بـ**7.5** مليون نسمة.

ولو انطلقنا من بعض الاحصائيات عن الوضع العام الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر، لتبين لنا بوضوح الوضعية الحالية الصعبة و خير دليل القراءة الآتية :

- بعد **30** سنة من الاستقلال تقوم الجزائر حصيلتها الاقتصادية و الاجتماعية، فالصعوبات الموروثة عن العهد الاستعماري معتبرة جدا و الاحصائيات التالية تبين ذلك :
- مستوى معيشي ضعيف جدا أقل من **150** دولار .
- نسبة الأمية مرتفعة **79%** و كارثية بالنسبة للنساء **90 %**.
- بطالة تزيد نسبتها عن **36 %.**
- ظروف صحية صعبة في الأرياف.
- نسبة نمو طبيعي أزيد من **33 %** ناجمة عن نسبة الولادات تزيد عن **50 %**

و عانت الجزائر في فترة التسعينات من عدم استقرار اجتماعي و سياسي، و تدهور في الوضع الاقتصادي و انقسام داخلي، العنف و ضعف الآداء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كما كان من شأن الأوضاع الأمنية المزرية و تهديم و حرق المنشآت الاقتصادية و مؤسسات الدولة أن يعيد الجزائر إلى درجة الصفر و الانطلاق من جديد في إعادة البناء و الإصلاح، فالعنف و عدم الاستقرار و التخريب كلف الدولة ملايير الدينارات في محاولة اصلاح ما أفسده الدهر، و على هذا الأساس فإن الجزائر هي في حاجة ماسة لإعادة ترتيب البيت لتتجه اليوم نحو تحقيق السلم و الاستقرار لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

ملخص :

إن التحولات السريعة التي شملت جميع الأنظمة و الهياكل الاجتماعية من الاستغلال الجزائري إلى هذه السنوات الأخيرة، كانت بفضل المعجزة التي حققها مختلف فروع الاقتصادية و كذا السياسية التي عمدت على تطبيقها الجزائر المستقلة، التي خصصت مبالغ استثمارية معتبرة لجميع القطاعات، الزراعية و الصناعية و الثقافية، و كانت بدورها عاملا مهما في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و بالتالي ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد و ظهور الأجهزة الإليكترونية الحديثة، التي أصبحت من بين أهم الضروريات لجعل الاقتصاد الوطني يساير مختلف المجتمعات الأخرى في جميع الميادين الاقتصادية و العلمية و قد أدى هذا الاحتكاك المتواصل بين مختلف الثقافات إلى دخول أفكار عصرية جديدة ظهرت بشكل واضح داخل التجمعات الحضرية و المدن الكبرى، لتنتقل شيء فشيئا نحو المناطق الشبه حضريةو الريفية، نظرا لتواجد العوامل الرئيسية المهيئة لهذا الانتقال أو التحول و تميز التحول الذي عرفته التجمعات الريفية بالانتقال، من العمل الزراعي إلى أعمال أخرى غير الزراعية كا لعاملين أو الموظفين أو الإطارات السامية و كذا من النمط التقليدي من أساليب العيش إلى النمط الحديث نوعا ما و إن كانت درجة التحول تختلف بين الفئات الاجتماعية، و أننا نستطيع القول أن المجتمع الريفي الجزائري قد شهد تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفصل 5
تغيرات المجتمع الريفي و نظامه القيمي

تمهيد:

من المسلم به أن التغيرات الحاصلة في أي مجتمع كان عبر مختلف المستويات ، سواء كانت اقتصادية ديموغرافية، ثقافية اجتماعية وغيرها من المستويات الأخرى، تتفاعل مع بعضها البعض في إحداث التغيرات على مختلف الأنساق الاجتماعية للمجتمع الواحد، فالتغيرات التي تحدث على مستوى الكل، أي المجتمع (مدنه وأريافه) لا بد لها أن تصيب فروع هذا الكل وباعتبار المجتمع الريفي هو عنصر من مجتمع واسع فإنه يتلقى التأثير الحاصل في المجتمع الأكبر، الذي بدوره يؤثر على المجتمع الريفي في مختلف أنساقه، خاصة إذا اتبعت الدولة السياسية التنموية للمجتمعات الريفية ،لذلك سنتعرض في هذا الفصل للمجتمع الريفي ونحاول تبين بعض من خصائصه العامة، كما نحاول أن نتعرف على السيرورة التاريخية للمجتمع الريفي وهذا بذكر المراحل التي مرّ بها تغير المجتمع الريفي وعوامل تغيره كما خصصنا مبحثا لدراسة نظام القيم وخصائصه ونوع القيم السائدة بين أفراد المجتمع الريفي وما لحق هذه القيم من تغيرات في السلوك و في طريقة حياة الأسر الريفية معتمدين في ذلك على جملة من مؤشرات التغير هي كالتالي:

أ - عمل المرأة الريفية .

ب -تعليم المراة الريفية.

ج- اختيار الفتاة لشريك حياتها.

د- دور ومكانة المرأة في أسرتها ومجتمعها الريفي.

1.5- خصائص المجتمع الريفي :

تنبأ الكثير من الأنتروبولوجين وعلماء الا جتماع إلى وجود فوارق واختلافات في طريقة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية وأشار وا إلى هذ

الاختلاف في دراستهم مثل العلامة **"ابن خلدون " و" دوركايم "**، فمنذ سنوات ترجع إلى **1929** بدأ الأنتروبولوجين في دراسة المجتمع الريفي باعتباره يمثل نوعا من المجتمعات التي تأتي في منتصف الطريق بين مجتمع القبيلة (البدائي)ومجتمع المدينة (الحديث)[11] ص5 .

من بين تلك الدراسات على المجتمع الريفي الدراسة التي قام بها **(ردفيلد)** حيث استنتج مجموعة من الخصائص من خلال الدراسات التي أجر اها على مجموعة من القرى من مختلف مناطق العالم ، فالمجتمع الريفي حسب **"ردفيلد"** يتميز بإحساس قوى بالتضامن الجماعي أضف إلى هذا ميزات اقتصادية هامة تتخلص في بساطة التكنولوجيا والنشاط الإنتاجي المشترك والاستقلال الاقتصادي وعدم التخصص أو تقسيم العمل نتيجة للتخلف التكنولوجي [11] ص 5 ، فالمجتمع الريفي نتيجة لإ عتماده على مهنة الزراعة كمهنة غالبة وأساسية بالنسبة لباقي الأنشطة الاقتصادية، فإنه يتميز بقلة التخصيص وعدم التباين في المهن، كما يتميز بالتخلف التكنولوجي وهو حسب **"ردفيلد"** سبب من أسباب عدم التخصص ، أضف إلى هذا الخصائص الاقتصادية، فإن المجتمع الريفي يتميز أيضا بأنه مجتمع عائلي حيث يحدد النسق القرابي معظم أنماطه ومظاهر السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة على السواء [11] ص 5 ،فالفرد كعنصر لا قيمة له إلا بانتمائه إلى أسرته الممتدة أو الموسعة، فالأسرة بالنسبة للفرد عبارة عن مجتمع صغير، فهذه الأخيرة هي التي تحدد له وظائفه وأدواره داخل نطاقها.

إضافة إلى إحساس الريفي بالتضامن الجماعي والانتماء القوي إلى المنطقة الريفية التي يعيش فيها ويؤدي هذا النوع من الشعور وهذا النوع من أسلوب الحياة الاجتماعية إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وقيام الكثير من أوجه النشاط التعاوني [32] ص25 والتبادل في المنافع والعون في المناسبات الاجتماعية المختلفة كالأفراح والكوارث وغيرها، لذلك يؤدي هذا الاحتكاك المباشر بين الأفراد بإختلاف أعمارهم خاصة مع المسنين على اكتساب المهارات وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تبادل الخبرات والعمل الجماعي المشترك، وإلى جانب دراسة **"رد فيلد"** هناك
كذلك مجموعة لا بأس بها من الدراسات حول المجتمعات الريفية تبين خصائص المج تمعات الريفية وطريقة حياتها.

وبمقارنه الريف بالمدينة من مختلف جوانب الحياة تسهل عملية استخلاص وكشف الاختلافات والفوارق و يسهل علينا أن نتبين خصائص الحياة الريفية من خلال هذه المقارنة ، إذ من خلال الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع في هذا الإطار تبينا مجموعة من الميزات والخصائص الهامة للحياة الريفية والتي نجملها في هذه النقاط:

1.1.5 - حجم المجتمع :

ويعد أولى الفوارق من حيث شكل المظهر الخارجي للمنطقة السكنية الريفية، فالمجتمع الريفي صغير نسبيا إذا قورن بالمجتمع الحضري [24] ص49- 55 فالقرية في مساحتها وعدد سكانها ومبانيها أقل وأصغر بكثير من المدينة.

2.1.5 - السكان:

سكان المجتمع الريفي أقل عددا من سكان المجتمع المدني ،كما أن الكثافة السكانية في الريف أقل منها في المدينة[24] ص49- 55 ، ففي المدينة يلاحظ اكتظاظا سكانيا كما أن الكثافة السكانية عالية فلا تكاد تلاحظ منطقة في المدينة خالية من السكان ،ليس كما هو الحال في الريف حيث يلاحظ قلة عدد السكان مقارنة بمساحة الأراضي فأغلب مساحات الريف هي مساحات زراعية وليست سكنية .

3.1.5-- المهنة :

الريف هو نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة ، وتعد الزراعة في حد ذاتها طريقة في الحياة تميز سكان الريف عن سكان المدينة، فالزراعة هي المهنة الأساسية والنشاط الغالب في الحياة الريفية وهي تعد مهنة متكاملة مركبة من أكثر من مهنة واحدة، فالفلاح يقوم بأعمال الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية، كما أنه يقوم بجميع مراحل العمل الزراعي، فطبيعة العمل

الزراعي تستلزم تعاون جماعي بين أفراد الأسرة الموسعة سواء ذكور أ و إناث، كبار أم صغار فهي مهنة تتطلب التعاون والعمل الجماعي المشترك.

4.1.5-مستوى المعيشة:

الإنسان الريفي يعرف بالقناعة والتقشف، فهو يعيش على الضروري من الحياة ويتميز بالبساطة، والاقتصار على الضروري من العيش.

5.1.5 - الثقافة:

الريف جماعات أولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها ، أي بعلاقة الوجه للوجه وهذا يعني أن الناس يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية ،فالريف يتميز بثقافة خاصة ومميزة عن ثقافة المدينة وهذا لا يعني أنها منعزلة عن ثقافة المجتمع الكلي، إنما ثقافة المجتمع الريفي هي ثقافة جزئية تتميز من حيث عاداتها وتقاليدها والأعراف السائدة فيها وكذا الطقوس وجملة القيم التي تتبناها الأسرة الريفية في ظل المجتمع الريفي الذي تعيش في إطاره وتنتمي إليه، فالثقافة الريفية هي من النوع المقدس أي بطيء التغير ومرتبطة بعقائد الناس.

6.1.5- الضبط الاجتماعي:

يعتمد الضبط الاجتماعي أي ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم والمتعارف عليها في المجتمع على نوعين من الضبط أحدهما داخلي يعتمد على رقابة الفرد لنفسه في سلوكه وتصرفاته والأمر الخارجي يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه ، ومنعه من الانحراف ، فالضبط الاجتماعي الشخصي في المجتمع الريفي يتحدد وفق جملة من الموجهات السلوكية والقواعد الأخلاقية الدينية التي أقرها المجتمع والمتمثلة في المعايير والقيم المتفق والمتعارف عليها بين أفراد المجتمع الريفي ، وتحديد المرغوب فيه ضف إلى ذلك شخصية الإنسان الريفي المتميز بالتدين خاصة بين الرجال يفرض عليه المراقبة الشخصية لسلوكه وتصرفاته، فالضبط الاجتماعي لشخص في المجتمع الريفي هو أقوى أنواع الضبط الاجتماعي خاصة إذا علمنا أن مكانة الفرد في الريف تتحدد من خلال تدينه ومدى ممارسته للشعائر الدينية فالفرد هو مكلف ذاتيا على رقابة أفعاله.

7.1.5-الفوارق الاجتماعية:

نظرا لعلاقات الوجه للوجه السائدة في المجتمع الريفي ومعرفة الأفراد لبعضهم البعض هذا من جهة، ومن جهة أخرى نوع المهنة السائدة والمتمثلة في الزراعة وكذا الإحساس بالتضامن الجماعي ، كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت في تقليل حدة هذه الفو ارق في الريف، فشعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم

بدرجة قوية وكذلك المساعدات المتبادلة ،ساعدت في تقليل هذه الفوارق ، فالفرد لا يحس باختلاف سواء من حيث الملبس او المسكن او طريقة الكلام وكذا التصرف اتجاه بعض المواقف فإنه لا يحس باختلاف بينه وبين جاره.

2.5- مراحل تغيير المجتمع الريفي:

حسب علماء النتروبولوجيا مرت المجتمعات الريفية بأطوار متعددة وعبر مراحل تاريخية مختلفة وأهم تلك الأطوار نذكر:

1.2.5- المجتمع الريفي البدائي:

وهي المرحلة الأولى من مراحل التجمع الإنساني وعيش الإنسان مع جماعات إنسانية مثله، وهذا بعد أن تعلم كيف يكيف نفسه مع تقلبات الطبيعة ويسيطر على البيئة بإستئناس الحيوان وزراعة الأرض ببعض المحاصيل النباتيـــة، التي وجـد فيه إشباعا لإحتياجاته الغذائية الضرورية [09]ص37- 38. وتتميز هذه المرحلة باعتماد الإنسان على نفسه لإشباع حاجاته واكتفاء الذاتي، فقد عاش الإنسان في المجتمع الريفي البدائي في أكواخ من الطين ويعتمد كثيرا على الصيد مستخدما في ذلك أدوات ووسائل بدائية، كما تتصف الروابط والعلاقات الاجتماعية بالقرابة الدموية والجوار الشديد في السكن [09] ص37- 38. وهذه المجتمعات تتخذ لها منطقة جغرافية محددة ولا تحتمل الغرباء ، كما أن لها ثقافة خاصة بها وطقوس غريبة وفريدة من نوعها ولا زالت آثار هذه المجتمعات متواجدة في وقتنا الحاضر ، أين تنتشر في بعض أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك في غابات أستراليا، أما الشكل الثاني من المجتمع الريفي هو :

2.2.5- المجتمع الريفي المتخصص:

ويعد هذا المجتمع أكثر تقدما من المجتمع السابق، نشأ نتيجة احتكاك الفرد اجتماعيا وانتقال بعض العناصر الثقافية من مجتمع متقدم إلى البدائي، مما أدى لتطوره إلى مرحلة أكثر تقدما مما كان عليه وأصبح يجمع بين الأساليب البدائـ ـية إلى جانب بعض التطورات في النظام الاجتماعي

السائدة[09]ص37- 38. وظهر التحول والت غير في هذه المجتمعات نتيجة لجملة من العوامل في مقدمتها الحملات الاستكشافية للمهتمين بالبحث الأنتروبولوجي وبدراسة خبايا المجتمعات البدائية مقابل البنادق وبعض أدوات الزينة الحديثة...إلخ، في حين أن الشكل الأخير من أشكال المجتمعات الريفية هو :

3.2.5- المجتمع الريفي الحديث:

ويتميز هذا بمجموعة من الصفات التي تختلف عن مثيلتها في المجتمع البدائي أو المجتمع المتخصص، يظهر هذا الاختلاف جليا في عناصر التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا النظم السياسية والثقافية الط قوسية، سواء من حيث الاهتمام بالتعلم والتقدم في المجال الاقتصادي ، أو من حيث التخصيص وتقسيم العمل والاعتماد على وسائل ومعدات متطورة وهذه الوسائل سواء كانت متعلقة بممارسة العمل الزراعي أو في الاستعمالات اليومية وتقوم في هذا المجتمع بعض المنظمات الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها من الم رافق التي تعمل على إشباع احتياجات ورغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات، وبهذا نلاحظ أن الإنسان الريفي اختلفت شخصيته وثقافته وميولاته وحاجاته من المجتمع البدائي إلى مجتمع الريفي الحديث ، فعملية التحديث والتحضر التي تعرض لها المجتمع الريفي عبر سيرورته التاريخية والتي مازال يتعرض لها جعلت من المجتمعات الريفية مجتمعات قريبة إلى حد ما إلى مجتمع المدينة أوهي مجتمعات شبه مدنيةأو متحضرة، فالمجتمع الريفي باعتباره جزءا لا يتجزأ من مجتمع أكبر فإنه تأثر بالتغيرات الكبرى الجارية فيه ، لعدة عوامل منها الثورة الصناعية والتكنولوجي ة وانتشار وسائل الإعلام والاتصال وكيف أثرت على المجتمع الكبير، فالتغير الذي يحدث في الكل تكون له تأثيرات على أجزائه في مختلف الجوانب ومنها المجتمع الريفي باعتباره كجزء من مجتمع أكبر .

3.5-عوامل تغيير المجتمع الريفي:

تمثل البيئة الريفية حقلا للدراسة ومجالا للبحث الميداني بعاداتها وتقاليدها وقيمها اتجاه الأرض والفلاحة واتجاه الأسرة والأبناء واتجاه العلاقات ونوع التفاعل الذي يمارس داخل الأسرة ، في علاقات أفرادها بعضهم ببعض وفي علاقاتها بمثيلاتها من الأسر، فالحياة الاجتماعية للإنسان الريفي كانت محصورة في الأرض والأسرة ، بذلك كان الإنسان الريفي يشكل ثقافة خاصة به لا تختلف عن ثقافة جاره

وأقرانه ولكنها تختلف عن ثقافة المجتمع الكبير، و بالأخص تختلف عن ثقافة الم دينة، ولا يعني اختلافها هذا العزلة أو أنها مستقلة بذاتها وإنما تبقى رغم ذلك جزء من ثقافة أكبر ، هي ثقافة المجتمع الكبير، فهي إذن بمثابة ثقافة فرعية ، وبحدوث التغير نتيجة التأثير الذي تمارسه جملة العوامل كوسائل الإعلام والاتصال المختلفة من جهة والاحتكاك المباشر أو غير المباشر بالمدينة ، فهذه الأخيرة تعد بمثابة ثقافة خارجية فاعلة على الريف عامة، والأسرة الريفية خاصة.

ومما لا شك فيه أن أي تغير يحدث في البناء الكلي للمجتمع يكون له انعكاسات على الوحدات الفرعية لهذا المجتمع وعلى أجزائه، فالتغيرات المختلفة سواء كانت سياسية اقتصادية أو ديمغرافية أو ثقافية من شأنها أن تنعكس على بنية ووظائف النظام الأسري في هذا المجتمع وبالتالي تنعكس كذلك تلك التغيرات على النظام القيمي والتوجه السلوكي لأفراد هذا المجتمع ،فالتغيرات على مستوى الكل تمتد فروعها على مستويات مختلفة للمجتمع ومنها المجتمع الريفي الذي يعد جزء أو كمتغير تابع يستقبل التأثيرات الحاصلة على المستوى الماكر وسوسيولوجي وتكون له بدوره رد ة فعل أو استجابة لهذه التغيرات.

وبناء عليه فالتغير الذي يشهده المجتمع الريفي يعود بدوره إلى مجموعة من الأسباب والعوامل هذه الأخيرة تكون ناتجة عن الأسباب والعوامل التي حدثت في المجتمع الأكبر ولا يمكن حصر تغير الريف في سبب واحد أو إعطاء الأولوية لسبب أو عامل على حساب العوامل الأخرى ، لأن عوامل التغير في الريف متعددة ومتفاعلة مع بعضها البعض شأنها في ذلك شأن عوامل التغير في الم جتمع الكلي ويمكن اعتبار أن من أسباب التغير في الريف هو زيادة حجم السكان في المناطق الريفية ، أدى بدوره إلى استهلاك الأرضي الزراعية في إقامة المباني والمساكن وكذا تفكك الأراضي بسبب التقسيم الناتج عن الإرث، فالعامل الاقتصادي ناجم عن تغير علاقات الإنسان بالبيئة ،الأمر الذي أدى إلى تغير في علاقته بأقرانه [33] ص64، إذ لم يعد الريفي ينظر إلى الأرض تلك النظرة التي كانت في الماضي ، حيث لم يعد يقدسها ويبجلها ، كما أن العمل الزراعي لم يعد أسمى الأعمال، إضافة إلى هذا انتشار التعليم والتأهيل المهني في المناطق الريفية ساعد على تقبل أسباب التغير الاجتماعي في الريف ، ومن المعروف أن الاتصال بالمراكز الحضرية وانتشار التعليم بين سكان الريف يؤدي بدوره إلى حدوث التغير في نظام القيم والعادات وهذا يتطلب التخلي عن بعض العادات والقيم المتصلة واقتباس أو تقبل عادات جديدة وقيم أخرى [38] ص64 .

كما يلاحظ أن التغير الاقتصادي يعتبر عاملا مهما في تحديد حجم الأسرة وتحديد وظائف أفرادها ، فتفكك الأسرة راجع إلى أن الأساس الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم عليه قد تفكك [34] ص60. فزيادة عدد أفراد الأسرة الريفية وكبر حجمها في الريف يؤدي إلى إمكانية حدوث انشقاق في الأسرة ،مما يؤدي إلى تفككها .

إلى جانب هذا زيادة الاتصال بين الريف والمدينة وهذا راجع إلى القوانين المنظمة للإنتاج الزراعي خاصة في مجال التسويق وكذا الحياة الاجتماعية العامة كالزواج والطلاق ، الجندية الضرائب والمواليد والوفيات الإجراءات الصحية[34] ص60. ،كان من شأن هذه العوامل أن تعزز من تدخل المدينة في شؤون الريفيين واحتكاك الريفي المباشر بالمدينة ، كما لا يستهان بدور أجهزة الإعلام والاتصال المختلفة في إحداث التغير في المجتمع الريفي ، مثل التلفاز والمذياع الهوائيات ، الجرائد وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال المكتوبة والمر ئية والسمعية ، حيث ساعدت هذه الأخيرة بما تحمله من أفكار جديدة وثقافات مغايرة ومختلفة عن ثقافة المجتمع الريفي ساعدت في إحداث نوع من التغير في التوجهات السلوكية ،وكذا كان لها تأثير على عقليات الريفيين ومع زيادة التحسن في طرق المواصلات التي كان لها بدورها أثر في دفع عجلة التغير والزيادة في سرعته ، كما لا نرس العامل الذاتي أو النفسي في قبول التغير : فالتغير ينبعث من ذوات الأفراد أنفسهم أي من المجتمع بذاته ، وتتوقف شدة التغير ودرجته على مدى القبول أو الرفض لهذا المجتمع ، فالناس يغيرون طرقهم التقليدية في الفعل و التفكير والتغير لا لأنهم مجبرون على ذلك لكنه يبدو لهم أن هذا التفكير أحسن وأكثر دقة ومهارة وأكثر صدقا وجمالا [34] ص60.كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إحداث التغير في المجتمع الريفي.

إن ا لتغير الذي اعترى المناطق الريفية في الوقت الحاضر وخاصة من خلال تدخل الدولة في نطاق وضع مخطط يهدف لتنمية المناطق الريفية والنهوض بها ، سواء من حيث توفير الخدمات المتنوعة والمرافق الاجتماعية والتربوية و الصحية مثل المدارس بمختلف أطوارها والخدمات العامة

كالمستوصفات مراكز البريد ... وغيرها وهذه المرافق أدت إلى وجود بعض الوظائف والمهن الجديدة التي أصبح يمتهنها سكان الريف في الوقت الحاضر .

كما حفزت المهن التي جلبتها كعمال الإدارة ، الطب والتعليم الفلاحين على تشجيع أبنائهم للوصول إلى هذه المراتب عن طريق تعليمهم و الحرص على نجاحهم لتقلد هذه المناصب ، بحيث لم تعد مهنة الفلاحة بمختلف أنواعها هي المهنة الرئيسية لسكان الريف ، كما أن بعض الفلاحين والأسر الريفية بدأت تغير في ظروفها المعيشية سواء في المسكن وطريق بنائه وتزيينه أو في نظرتهم بصفة عامة للحياة وطريقتهم في العيش ، بعد أن تحسنت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وأوصلت قنوات المياه الصالحة للشرب وتوصيل خطوط الكهرباء وشق وتعبيد الطرقات في المن اطق الريفية ، هذه العوامل و التجديدات أدت بالريفيين إلى تغيير في أسلوب حياتهم، كإقتناء الأدوات المنزلية المستعملة وتأثيث المنزل واقتناء الوسائل الحديثة ، من سيارات وعتاد فلاحي حديث وطريقة اللباس ، حتى أن الاستهلاك أصبح منوعا يعتمد بنسبة لا يستهان على المواد الغذائية الجاهزة ، والمصنعة بمختلف المعلبات والمصبرات و المشروبات حتى بالنسبة للحليب والخبز أصبحت الأسرة الريفية اليوم تعتمد على الجاهز أكثر من المحضر في المنزل هذا بالنسبة للماديات ، فكما لحق التغير المادة فإن نظام القيم قد لحقه هو الأخر قسط

من التغير أدى إلى زوال بعض القيم والتراجع أخرى وبقاء قيم أخرى متكيفة مع المستجدات والتغيرات ، فالتغير في المجتمع أصبح واضحا وملموسا إذا قورن بما كان عليه المجتمع الريفي في عشريات ماضية .

خصائص الأسرة الريفية:

لم تكن المجتمعات الريفية عبر العالم بمعزل عن التغيرات الحاصلة و إن لم تكن شدة ودرجة تغيرها مماثلة لشدة تغير المجتمعات الحضرية ،فالمجتمعات الريفية تعرف بالتغير البطيء خاصة من الناحية الثقافية وما تشمله من عادات وتقاليد وقيم وموجهات عامة للسلوك ، فالريف يكشف عن طريقة ونموذج معين في الحياة [34] ص12. وهذا يعني أن المج تمع الريفي له طابع مميز وطريقة مختلفة في العيش والكسب وحتى المعاملات مختلفة عن مجتمع المدينة ، وتميز الأسرة الريفية عموما بمجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي :

الأسرة الريفية هي عموما أسرة ممتدة أو مركبة تشمل أكثر من جيليين [24] ص166 ، وهي أكبر حجما وأكثر عددا من حيث الأفراد لأن كثرة الأفراد له دور كبير في تعزيز سلطة ومكانة الأسرة ككل في وسطها الريفي ، أما من حيث النطاق فالأسرة الريفية متسعة النطاق حيث يعيش الزوجان مع والدي

الزوج وأحيانا مع إخوته المتزوجين ، أي أن الأسرة الريفية تضم مجموعة من الأسر الزو اجية يجمعهم مسكن واحد وتعد الأسرة الممتدة أو المركبة هي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي ، إذ أن الفرد كعضو ليس له أية قوة في مجتمعه بمعزل عن انتمائه للأسرة فوجود الفرد يتحدد من خلال إطار الأسرة الممتدة التي ينتمي إليها ، فالطفل يتلقى تنشئة وتدريب اجتماعي خاص يجعله لا يفكر في نفسه ومصلحته ، إلا بعد أن يضع نصب عينية مصلحة وخدمة الأسرة الكبيرة أي تسبيق المصلحة العامة على مصلحته الشخصية ، كما أن قيم المجتمع الريفي هي قيم جمعية توجه للأسرة الممتدة بالدرجة الأولى ، فالفرد يعمل من أجلها ويتزوج كذلك من أجل أسرته وينجب من أجلها [34]ص 118،وهذا لأن الأسرة الممتدة والموسعة هي التي كانت تحدد له سلوكه وتوجه تصرفاته

وتفكيره لخدمة المصلحة العامة والتأكيد عليها، ولو حاول الفرد أن يخرج على

النموذج[34]ص108.وغالبا ما يكو ن انفصال الفرد عن أسرته الممتدة انفصالا اقتصاديا لا اجتماعيا ويعني أن الابن حتى ولو تزوج وأصبح رب أسرة هو بدوره ، فإنه يبقى تحت نطاق وسلطة الأب الأكبر فإن حدث واستقل اقتصاديا أو استقل بمسكن خاص به وهذا بتخصيص جناح له في مسكن الأسرة الممتدة فإن هذا لا يعني بالضرورة انفصاله تماما على سلطة رب الأسرة فهو بالتالي يبقى هو وأسرته الناشئة تحت سلطة الأب الأكبر وتسييره .

فأفراد الأسرة الريفية يكملون بعضهم بعض لتحقيق أهداف الأسرة الاقتصادية والاجتماعية فكل جزء يعمل من أجل استمرار الكل وتماسكه، أما من حيث النشاط الاقتصادي فالأسرة الريفية تؤدي وظيفة تعليمية شاملة سواء من حيث التدريب الاجتماعي للأطفال على خدمة الأسرة أو تدريبهم على العمل في الزراعة ، فالأسرة الريفية هي أسرة مثل جماعة متماسكة شديدة الترابط ، كما انها تحدد إلى حد كبير لأفرادها أدوارهم و أنماط سلوكهم في عدد من المواقف وترجع الفروق بين نمط الأسرة الريفية وغيره من الأنماط الأسرية الأخرى إلى الروابط التي تربطها بالأرض والعمل الزراعي [25]ص38 حيث أن هذا يخلق نوعا من العلاقات التي تربط الأسرة الريفية بكل أفرادها المكونين لها بالأرض والعمل الزراعي وهذه العلاقات لا تقتصر على عمليات الإنتاج الزراعي فحسب وإنما تشمل على إنتاج أنواع أخرى من السلع الاستهلاكية الأساسية تتمثل هذه الأخيرة في الإنتاج المنزلي ، كتحضير الألبان وأنواع الدهون والزيوت وصناعة الجبن وبعض الأدوات المشكلة من الفخار بحيث تكون مادتها الأساسية هي الطين ، كذلك كانت النسوة تصنعن أنوعا مختلفة من الأغطية والملابس اعتماد على مادة الصوف وغيرها من المنتجات التي تسمح للأسرة بأن تحقق الاكتفاء ذاتيا وإن لم تعد اليوم قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة مع ظهور الصناعة والمنتجات الصناعية التي أزاحت أعباء كثيرة على كامل الأسرة الريفية سواء من جهة المنتجات الصناعية المختلفة ولأدوات المنزلية أو المعدات الفلاحية اللازمة للعمل الفلاحي ، ولكن مازالت بعض الأسر الريفية ممارسة لمهنة الفلاحة لا تزال تتسم في الوقت الحاضر بخصائص المشروع الذي يلعب فيه الأفراد دور فريق الإنتاج (09]ص40.

فالأسر الريفية تستمد خصائصها أساسا من العمل الزراعي بحيث جعلها هذا الأخير تغرز نسقا اجتماعيا ونمط أسريا اقتصاديا مميزا خاصا بها وملائمة لحياة الريفية ولطبيعة المهنة كامل أفراد أسرتها كفريق عمل فلاحي ، فأفراد الأسرة الريفية يشاركون جميعهم في الجانب الاقتصادي لأسرتهم ، فالتعاون هو القاعدة التي تقوم عليها الحياة الأسرية [34]ص239، إذا أن مهنة النشاط الزراعي تكون متمثلة في إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية وكذا تربية الماشية والدواجن باعتبارها نوعا من الإنتاج الزراعي وتكسب هذه المهنة عن طريق الخبرة العملية داخل الأسرة [09]ص36، فمهنة الزراعة تنشيء لدى الأسرة الريفية مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القوية كما يرتبطون بالأرض ارتباطا روحيا وحسب **"جوليان ستو ارت "** فإن الفلاح هو ذلك الرجل الذي يسيطر بطريقة فعال على قطعة الأرض الزراعية ويرتبط بها منذ وقت طويل بروابط العاطفة والتقاليد ويكون هو و الأرض جزءا من شيء واحد أو مجموعة من العلاقات الراسخة [11] ص14، فعلاقة الفلاح بالأرض تعبر عن مكانة الفلاح وتمنحه هيبة وسلطة داخل أسرته ومع غيره من الجيران وأفراد المجتمع لريفي ، فالأرض تعني له الشرف والرزق والهيبة ، لكن ومع التغيرات الحاصلة في المجتمع الكبير وبظهور الحياة الصناعية

وانتشار التعليم وظهور مهن متنوعة ومعددة غير العمل الزراعي أثر على الإنسان الريفي وعلى نظرته اتجاه الأرض والعمل الفلاحي فلم يعد الفلاح يقدس الأرض بالشكل الذي كان عليه في الماضي .

أنواع القيم في الأسرة الريفية:

إن التغيرات الحاصلة على المستوى الماكروسوسيولوجي لمجتمع ما يكون لها تأ ثيراتها على المستويات الجزئية والفرعية لهذا المجتمع ، فالتغيرات العالمية الحاصلة بسبب مجموعة من العوامل التي تكمن أساسا في الثورة الصناعية والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال العالمية المختلفة ، كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل تتعلق بنفسية الإنسان المعاصر كلها متفاعلة مع بعضها البعض كان لها أن تحدث تغيرات جذرية على بعض مجتمعات العالم وتغيرات جزئية على مجتمعات أخرى ، فدرجات التغير واتجاهاته تختلف من مجتمع لأخر ودرجات التغير تكون متفاوتة على حسب شدة ثقيل المجتمعات للتغير على مختلف المستويات ، تختلف من مجتمع لأخر ، فهناك من المجتمعات من فضلت أن تبقى تقليدية ومحافظة خاصة من جانب ثقافاتها وما تحمله من عادات وقيم كالمجتمعات البدائية والمجتمع الصيني الذي طبق سياسة انعزالية لسنين طويلة .

كما أن المجتمع الريفي يتصف بمجموعة من الخصائص التي تبرز أهمها في القيم التي تسوده فهناك من القيم الريفية من تقف موقفا سلبيا أمام التغير والتجديد اتجاه التقدم المادي والنظرة الدونية للمرأة فالمجتمع الريفي بطابعه البسيط وثقافته التقليدية التي ترفض التحضر أو ما هو جديد وما شأنه أن يغير من عاداتها وتقاليدها ونظرتها للحياة بصفة عامة ، فنظام القيم في المجتمع الريفي يتميز بطابع خاص يختلف من طبيعة نظام قيم الأسرة الحضرية.

وانطلاقا من هذا يعد التعرف على قيم المجتمع الريفي وتحليل دورها ومدى القوة والنفوذ الذي تمارسه على طريقة تصرف وسلوك الريفيين ، فهي تعد من أساسيات وأوليات أي باحث يريد دراسة المجتمع الريفي بحيث أن نظام القيم هو موضوع أثار اهتمام عدد كبير من علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين وقد قام عدد كبير وعلماء الاجتماع بدراسة القيم الأساسية التي تتميز بها المجتمعات البدائية المغلقة والمجتمعات الريفية باعتبار القيم الاجتماعية والمكونات الثقافية الأخرى هي انعكاس للتجربة التاريخية للمجتمع والظروف الاجتماعية و الاقتصادية ، كما أنها تعرف على الرغبات و الأهداف المتفق عليها اجتماعيا و التي تدخل في عمليات التعلم تنشئة الاجتماعية ، فالقيم هي مستوى أو معيار للانتقاء من بين البدائل أو هو مقياس الذي يتخذه الشخص لقياس الفعل الاجتماعي أمام الشخص الاجتماعي في موقف اجتماعي [27] ص272. هذا المستوى أو المعيار هو المقياس الذي يتخذه الشخص لقياس الأمور مواقف وأفعال من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحها وهذا المقياس الذي يتخذه الشخص يقوم على

مجموعة من الاعتبارات المرتبطة بوعيه الاجتماعي و إدراكه للأمور وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية واقتصادية تحيط بالشخص ولتي تتحدد بدورها بمحيط الشخص وبالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبطبيعة المجتمع الذي يعيش ضمنه وما عايشه هذا المجتمع من ظروف تاريخية واقتصادية والبيئة التي يعيش في إطارها هذا المجتمع ، عملية الانتقاء هذه لا يكون فيها الشخص حرا طليقا وإنما هو مشروط بوضع الشخص وفرصه وكلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي تعددت وتنوعت فرص انتقائه[27] ص272، كما أن كل مجتمع يضع لنفسه قيما خاصة به و ببيئة ففي المجتمع الواحد تختلف القيم بين المجتمعين الحضري والريفي ، فقيم الأسرة تتميز بأنها ذات طابع جمعي وهذا يعني أن قيم الشخص لم تكن منفصلة عن قيم الجماعة وبالتالي فقيم المجتمع الريفي تتصف بأنها جمعية و عامة وهي مشتركة كذلك و تتصف بالدرجة حول القيم الأسرية فقيم الفرد تحددها أسرته الريفية هذه الأخيرة تتحدد في إطار المجتمع الريفي لذي تنتمي إليه .

وحسب (**محمد عاطف غيث**) يمكن أن تصنف القيم في الأسرة الريفية إلى نوعين .

أ)- قيم أساسية :

تنصب حول الأرض و الأولاد و الذكور بالدرجة الأولى ، فالأرض تمثل بالنسبة للإنسان الريفي مجموعة من الخصوصيات فهي ذات قيمة عظمى ، إذا أنها تمثل مركز للعمل الزراعي و قوة اقتصادية و اجتماعية وسط لمجتم لريفي ، فالأرض تحدد مركز الأسر و نفوذها – وهنا نقصد الأسر الممتدة – إذا أن الأرض هي مصدر للحياة و الرزق ، ويقاس مركز الأسرة الريفية بما تملكه من أراضي و مقدار ما يبذل فيها من جهد و عمل [33]ص51. فالفرد الذي يعيش بدون أرض في المجتمع الريفي يعني أنه يعيش بدون أن تكون له سلطة أو مركز لائق وسط أقرانه ، فالأرض تحدد مكانة الريفي ، فهي و العمل الزراعي يتصف بصفة التقديس ، فالزراعة شيء عملي تسوده المشاعر الدينية و العمل الزراعي هو أسمى الأعمال مقارنة بالأعمال و المهن الأخرى كالتجارة و الحرف المختلفة فهي أقل شأنا وقيمة من العمل في الأرض .

إلى جانب القيمة العليا للأرض و التي يبجلها الفلاح هناك قيمة لا تقل أهمية عن قيمة الأرض ، إن لم نقل أنها تابعة و متكاملة معها ألا و هي إنجاب الأولاد و خاصة الذكور منهم ، فالأولاد يمثلون القوة الإنتاجية و القوة الاجتماعية على السواء [33]ص53، لهذا نلاحظ أن الأسرة الريفية تحرص على الإنجاب وزيادة النسل لأنهم يمثلون درع اقتصادي و اجتماعي لا يستهان به و لهذا ترتفع قيمة المرأة الولود التي تنجب لذكور أكثر مما تنجب الإناث ، فالأرض و الأولاد يمثلان الدعامتين التي تقوم عليها قوة الأسرة الريفية و مركزها في الوسط الريفي و على أساس هذه القيم الأساسية تتفرع مجموعة من

القيم الفرعية الناتجة عنها و التي تعكس تبجيل الإنسان الريفي للأرض و العمل الزراعي و الافتخار بالأولاد الذكور .

2.5.5- القيم الفرعية :

إلى جانب القيم الأساسية التي يعتقد بها الإنسان الريفي و المتمثلة في الأرض و الأولاد هناك قيم فرعية عن القيم الأساسية و التي يسير عليها الريفي و تعد بمثابة موجهات لسلوكه و من هذه القيم الفرعية نجد الريفي يجل الصلاح و التدين و يجعلها مقياسا في الحكم على الآخرين و قد لا يكون الريفي متدينا و لكنه يحرص أن يظهر بهذا المظهر حتى لا يفقد مركزه القيمي في نظر الأخرين [33]ص53 فالتدين يعد مقياسا للحكم على صلاح الأفراد و على عملية التدريب الإجتماعي التنشئة الاجتماعية للأطفال يفرق الريفيون بين الذكر و الإناث فيعلون من شان الرجولة و يؤكد الدوافع الإيجابية فيهم ، أما الإناث فيؤكدون فيهن الدوافع السلبية،[33]ص54.

إذ أن الريفي من خلال ما سبق ذكره يحرص على إنجاب الأولاد الذكور و يحبذهم على الإناث و هذا لما يمثلونه من قوة اقتصادية و اجتماعية،فاعتبار افرد يعمل منذ صغره إلى مماته على تقديم المصلحة العامة للأسرة الريفية الممتدة على المصلحة الخاصة به و قد لا يتسنى له التفكير إلا بعد أن يفكر في مصلحة أسرته ، فتدريبه الإجتماعي كان يتخذ طابعا جمعيا عن طريق كبت الدوافع الفردية و إذاكاء الدوافع الجمعية [33]ص54.وهذا ما أدى إلى الاستقرار داخل الأسرة الريفية

و كذا حجم التضامن الآلي بين أفراد الأسرة الممتدة ، كما أن من القيم التي تلقن الأطفال هي أن يعلم أن يخضع دائما لرأي من هو أكبر سنا و لذلك كان توقير الكبار من الأمور التي تدخل في تقدير الشخص ، فلكبار السن في المجتمع الريفي دور و مكانة الحاكم و المراقب و الحكيم بشؤون الحياة و كيفية التصرف إزاء المواقف و العمل بهذه القيمة و المتمثلة في تقدير كبار السن و احترامهم هي من أهم أسباب التضامن و التماسك الذي تعرفه الأسرة الريفية الخاضعة لسلطة الأب ، أي سلطة من هو الأكبر سنا، كما يؤكد **"دوركايم"** دور التضامن الألي حيث يرى "أنه حينما تتحطم و تضعف روابط المجتمع وقيمه يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسؤولية إتجاه الأخرين وفي هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة و هذا ما يطلق عليه **"دوركايم"** فقدان المعايير أو الأنوميا " ، فالتضامن بين أفراد الأسرة الريفية يعز من حجم التماسك الأسري و يحدث انهيار و تفكك لهذا البناء الأسري المعاضد في حالة تحطم أو ضعف مثل هذه القيم في المجتمع .

6.5-القيم الريفية المتغيرة:

يعد حدوث التغير في نسق من الأنساق في المجتمع كمؤشر يصطحب معه جملة من التغيرات في باقي الأنساق الأخرى، لأن كل تغير يؤدي بدوره إلى إحداث جملة من التغيرات، فالتغيرات التي تحدث في المجتمع الريفي أثرت على نظام القيم في الأسرة الريفية و ظهر هذا التأثير من خلال تغير بعض القيم و نظرة الريفي للحياة و كذا تغير نظرته لبعض المسائل كخروج المرأة، وتعلمهاو غيرها من المؤشرات التي تدل على تغير نظام القيم في الأسرة الريفية.

"فنظام القيم في الواقع هو إهتمام أو إختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية و العقلية أو الجمالية أو كل هذه مجتمعة بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة ووعاها في خبرات حياته نتيجة عملية الثواب و العقاب ، فنظام القيم هو مرآة تعكس معايير الجماعة " [29] ص227.

ومن القيم البارزة الوضوح التي تغيرت في الأسرة الريفية هي تلك الخاصة بالمرأة، فدخول المرأة وهي ركن أساسي من أركان الأسرة الريفيۃ ميدان العمل الإ نتاجي و إنخراطها في جميع الميادين ومشاركتها في عملية التحويل الإجتماعي، و كذا التغير الملحوظ في النظرة الحالية للمرأة في جميع مظاهر حياتها و أوضاعها الإجتماعيۃ [20] ص63 ، كان له تأثيرات على بعض القيم في الأسرة الريفية في الماضي، فخروج المرأة كان مقصورا على الضروري فقط كالزيارات العائلية أو المرض أو غيرها من الضروريات و لا تخرج بمفردها و هذا سواء كانت متزوج ة أم غير ذلك، فتكون مصحوبة إما بإبنها أو أخيها أو ما شابههم ، فكانت وإن خرجت ا لأمر حتمي فلا بد أن تكون في حراسة زوجها و تكون محجبة مقنعة (20] ص63 ،و كان ذلك التشدد من قبل الزوج كان يزيد من قيمتها و يرفعها إلى مصاف المدللات حسب تصورها، و لكن بحدوث التغيرات فإن المرأة الحديثة في المجتمع الريفي لا ترى في تحجبها عن الناس و المجتمع و مكوثها في البيت أين تخرج إلا في الأمور الحتمية ، فإنها ترى في إحتجازها عن الخروج للعمل أو غيره كل معاني التعسف و الإذلال و التأخر عن ركب الحضارة .

1.6.7-خروج المرأة للعمل:

أما بالنسبة لعمل المرأة ففي الماضي عملها كان يحط من قدرها و يقلل من قيمتها لأن عمل المرأة كان في نظر الناس دليلا على الحاجة و العوز و في بعض الأحيان كان يفسر على أنه استهتار و اللامبالاة بما تنص عليه الفضيلة و الأخلاق [20] ص63، فخروج المرأة للعمل المؤجور كان نادرا و لم يكن مرغوب فيه حتى ولو كان هذا العمل نابع عن الحاجة ، فالمرأة العاملة لم تكن لها نفس المكانة الاجتماعية

بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت ، فمكوث المرأة في البيت و تسييرها لشؤونه و شؤون زوجها و أولادها كان هذا النوع من القيم هو الذي يعزز مكانتها و يزيد من قيمتها، أما حاليا فأصبح عمل المرأة مقبولا لدى فئات كثيرة من السكان و ضرورة ملحة لعملية التنمية الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمرأة في المدينة أو الريف، و أصبح العمل مطلبا لكثير من النساء [20] ص63، فتغير نظرة المجتمع الريفي نحو خروج المرأة و بالأخص للعمل كان من شأنه أن يحدث بدوره مجموعة من التغيرات في باقي القيم في الأسرة الريفية .

فخروج المرأة الريفية للعمل سواء كانت تعمل فعلا أ م راغبة في الحصول على عمل ،ما هو إلا أكبر دليل على تغير القيم الريفية التي كانت فيما سبق محافظة نحو خروج المرأة .

فتغير العقليات للجنسين الرجال والنساء على السواء و الذي هو راجع كما سبق ذكره إلى تأثيرات المدينة و كذا انتشار و سائل الإعلام و الاتصال المختلفة و ما تتضمنه من ثقافات متنوعة، كان له أثر في تغير العقليات و تراجع بعض القيم كالتخفيف من وحدة السلطة التي كان يمارسها الزوج على زوجته أو بصفة عامة الرجل على المرأة، فحصول المرأة على عمل و مشاركها في رفع القدرة الاقتصادية لأسرتها و تحول الأساس الاقتصادي الذي كانت تقوم عليه الأسر الممتدة بالدرجة الأولى على الأب الذي كان مركزا للسلطة و المتصرف الوحيد في الميزانية .

فبمقارنة الأمس باليوم نلاحظ أنه في الماضي كان المجتمع الريفي بما يحمله من عادات و قيم تحول دون خروج المرأة إلى ميدان لعمل ، بل مجرد خروجها من منزلها كان مخالف ا للقيم السائدة [20] ص63، ويعود سبب منع المرأة في الماضي من الخروج إلى الحياة و الاحتكاك المباشر بالناس كان يعود للخوف من مشاركتها في الحياة نتيجة لهذا الاحتكاك أو نضج وعيها مما يجعلها تفهم و تدرك حقوقها وواجباتها خاصة في أمر زواجها،فهذا التفتح في عقلية المرأة لا يناسب قيم الأسرة الريفية لأن وعي المرأة ينتج عنه مخالفة قيم و تقاليد عرفتها و عملت بها الأسرة الريفية منذ أمد طويل و مع التغيرات التي عرفها المجتمع الريفي ووسائل الاتصال و الإعلام المختلفة و تأثيرات المدينة جعل أفراد الأسرة الريفية يطلعون على أشكال أخرى و أنماط مغايرة للسلوك من عادات وقيم و تقاليد أي بمعنى آخر طريقة أخرى للحياة، كل هذا ساعد على انتشار الوعي لدى أفراد الأسرة الريفية و المرأة على وجه الخصوص ، حيث أصبحت اليوم أكثر وعيا ما كانت عليه أمس ودخلت ميدان العمل مما كان له أن يحدث جملة من التغيرات على نطاق الأسرة.

فمشاركة المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة و المصاريف الخاصة بالأسرة ،كان من شأنه أن يرفع من قيمة المرأة و أصبحت تشارك في القرارات و في تسيير الشؤون المنزلية ، أي أصبح للمرأة مكانة أكبر و سلطة داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي ، حيث لم يكن لرأيها أية أهمية بل ولا تجرؤ حتى على التصريح به أو الاعتراض عن موقف أو قرار اتخذه زوجها أو والدها.

2.6.5 - تعليم الفتاة :

يعد التصنيع في المجتمع و التطور التكنولوجي و كذا التقدم المعرفي إلى جانب الانتشار الثقافي العام في المجتمع بأسرة و الذي تكون فيه المدينة مركز إشعاع بالنسبة للريف [33]ص38،وانتشار الوعي الثقافي على مستوى الماكرو سوسيولوجي في المجتمع نتيجة الاحتكاك و التأث ر بالمجتمعات المتقدمة ، كان من شأنه أن يؤثر بدوره على مجتمع الريف نتيجة زيادة صلات الريف بالمدينة من جهة ،و انتشار وسائل الإعلام المختلفة من جهة أخرى، هذه العوامل جعلت من الريفيين أنهم يحسون بقيمة التعليم عن طريق احتكاكهم بالموظفين ثم تصورهم أنه يمكن أن يجعلوا ن أبنائهم مل هؤلاء بمجرد إرسالهم للمد راس فكانت للقوانين لحكومية الخاصة بالحياة الاجتماعية و التنظيمية أن يحتك الريفي مباشرة مع أفراد من المدينة و هذا الاحتكاك أثر على نظرة الريفي إلى العديد من مواقف و سلوكاته اتجاه أمور محددة و من بينها لنظرة التعليم ، ففي الماضي لم تكن مطالب الأسرة الريفية تتوجه نحو التعليم ، فطالما معرفة القراءة و الكتابة لا شأن لها بالعمل الزراعي فهي غير ضرورية و بالتالي علمها هو مضيعة للوقت[33]ص37- 38 فباحتكاك الإنسان الريفي بالمدينة، كان من شأنه أن يؤثر على اتجاهه نحو التعليم، و التعليم بالمقابل يؤثر تأثيرا مباشرا في تلك التغيرات، إذا أن التغير في النظرة إلى التعليم كان متفقا مع الاتجاهات العامة للتغير في المجتمع الريفي ككل ،فقد أدى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع و فتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي دور في ظهور قيم جديدة و تراجع بعض القيم التقليدية ومن هذه القيم تعليم الفتاة، فالتعليم أتاح الفرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم و العمل في آن واحد فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة، فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية و اقتصادية أخرى في المجتمع، إذا يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدراس بمختلف أطوراها ومتابعتها للدراسة، فالتعليم اليوم اصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة، إذا أنجزت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منا المتعلقة بالزواج و الاختيار للزوج المناسب .

ومن أهم أسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية اتجاه تعليم أبنائها سواء كانو ذكور أم إناث هو الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير ،إذا مس هذا الانتشار لمدن بالدرجة الأولى ليؤثر هو بدوره على الأرياف المجاورة لها فإطلاع الريفيين على نماذج أخرى من السلو ك و طريقة أخرى للعيش و الكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم هذا العلم هذا من جهة،كما أن التعليم فتح أبواب جديدة للكسب و الرزق.

و مصادر أخرى للثروة غير الزراعية العمل الزراعي، كما أن تعلم الأبناء اليوم يكسب أسرهم مركزا اجتماعيا سواء كانوا ذكور أم إناث فوصول البنات اليوم إلى مستوى تعليمي عالي يكسب أسرتهن مركزا اجتماعيا مغايرا للمركز الاجتماعية الذي تكسبه الأرض و العمل الزراعي و الأولاد الذكور، فبمقارنة لأمس باليوم نلاحظ أنه أمس كانت تقاليد و عادات الأسرة الريفية تجعل من الأب صارما ومتسلطا على أفراد أسرته خاصة النساء منهن، أما اليوم يلاحظ بعد هذه المقارنة التغير الجاري الذي ساد بعض القيم المتعلقة خاصة بالسلوك الإجتماعي في وسط المجتمع الريفي عامة وأوساط الأسرة الريفية على وجه الخصوص، فأصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا خاصة بعد ظهور قانون مجانية التعليم و كذا سياسة الدولة في محو الأمية و نشر التعليم بين أوساط الريفية كما أن للاحتكاك بالمدينة و الثقافات الأخرى التي تتلقى عبر وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة أدت بالأسرة الريفية إلى التقليد و المحاكاة في السلوك سواء من جهة محاكاة سلوك الحضر أو من جانب محاكاة سلوك الريفيين بعضهم ببعض كل هذه العوامل ساعدت فتاة الريف اليوم على الخروج لطلب العلم بتشجيع من أسرتها الريفية ، إذا لم تعد الأسرة اليوم تقف حاجزا أمام خروج الفتاة خاصة لطلب العلم سواء كانت المدرسة قريبة من منزلها أي تقع في الريف أو أنها في المدينة فإن الأسرة الريفية اليوم ترسل بناتها إلى المدن المجاورة لمواصلة تعليمهن .

3.6.5- اختيار الفتاة لشريك حياتها:

يعد الزواج أساس لتكوين أسرة و قد عرفت هذه الرابطة عبر مجتمعات مختلفة و حضارات عديدة،أي أن هذا العقد عرف في ثقافات متعددة و لكل ثقافة طريقتها و طقوسها في إتمام هذا الزواج و لكل ثقافة عادات و قيم متعلقة بكيفية أدائه و إتمامه سواء كانت هذه الثقافة بدائية أم ريفية أم حضرية، فثقافة المجتمعات الريفية تتسم بسمات تميزها و تطبعها بطابع خاصة تلك السمات لمميزة في خضوع الزواج خضوعا يكاد يكون تاما لمجموعة عادات اجتماعية و قيم معينة [29] ص246،و في هذا الإطار سنتطرق في مسألة الزواج إلى دور الفتاة في الماضي في المجتمع الريفي في اختيار شريك حياتها و هل كان لها دور في إتمام هذا الزواج ؟ وهل كان لها رأي و موقف فاتخاذ مثل هذا القرار رالي يخص مستقبلها أم لا رأي لها و هل تغيرت قيم الأسرة الريفية نحو تزويج الفتاة ؟

إن الأسرة الريفية المعروفة بصرامة رب أسرتها و سيطرته على أمور الأسرة و شؤونها و كذا التحفظ الذي تعرف به الأسرة الريفية و المحفظة على العادات و التقاليد المتوازنة من السلف إلى الخلف و التي كانت تحرص على استمرار مثل هذا العادات و القيم و بعد تزويج الأبناء من أهم الاهتمامات التي تشغل الأسرة الريفية لكن هذا الأخير تأثر هو الأخر بالتغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي

و يعتبر التغير في ميدان الزواج من أهم التغيرات الواضحة في المجتمع الريفي بالأخص، بحيث أن التغيرات في المجتمع الريفي كان لها أثرها على تغير النظرة للزواج و إلى طريقة تزويج الفتاة، بحيث بالماضي لم تكن الأسرة الريفية و على رأسها رب الأسرة لم يكن يرى داعيا للأخذ برأي ابنته في الأمر زواجها .

و إنما كانت الفتاة تزوّج دون أن تعرف حتى الرجل الذي ستزف له وكذلك الأمر بالنسبة للذكر، بحيث هو الآخر لم يكن بأوفر منها، فهي في هذا الشأن لم يكن للمرأة الريفية أي حق في 'اختيار قرينها ونجد أنها كانت محرومة من هذا الحق لأن أمر الزواج متروك للأسرة التي يرأسها الأب .

فالزواج في المجتمع الريفي كان إلى درجة واضحة إتحاد بين أسرتين أكثر منه بين فردين، فالفتاة كانت مثل اللعبة أو عبارة عن سلعة بحيث يتفق أهل الزوجة مع أهل الزوج في كل أمور الزواج و م على الفتاة إلا الطاعة و الانصياع للأوامر والدها و ما كان لها أن تعارضه في قرار اتخذه و حتى و إن كانت الفتاة ترغب في شاب آخر فقد كان عار عليها أن تدلي بشيء كهذا لأنها تلقى العقاب و الاحتقار من طرف أسرتها، فقد كان عيب على الأولاد أن يصارحوا أوليائهم في رغبتهم في شاب معين و غالبا ما كان الزواج في الماضي يتم بين الأقارب و أبناء العمومة أي زواج داخلي و هذا النوع من الزواج في نظرهم يضمن أكثر وحدة و تضامن للقرابة و غالبا ما كانت الفتاة تزوج لإبن عمها وهنا الفتاة و الشاب هما في نفس الموقف من حيث عدم قدرتهما على مخالفة قرار الوالدين و الخضوع لرغبتهما، فالوالدين في الماضي ووفقا الجمعية التي تسود الثقافة الريفية ، كان الوالدين هما اللذان يختاران عروسا لابنهم في حين يحرم هذا الاختيار على الشاب نفسه لأن الأم على وجه الخصوص هي التي تكون مستقبلة للفتاة، فالأم تمثل في هذه الحالة لأسرة ككل أما الابن فما هو إلا مجرد فرد مطموس في شخصية الأسرة كجماعة[29] ص246، فالوالدين حين اختيارهم لفتاة معينة لا ينظران لمصلحة الابن من حيث ميله أو عدم ميله للعروس، بل ينظران لمصلحة الأسرة كجماعة في هذه الحالة لا يمكن لأم الشاب لأن تختار فتاة والدها أو أحد أقاربها المقربين معاديا لأب الشاب و أسرته، ما أن والد الفتاة من جهته غالبا ما يفضل لنفسه و لأسرته الأسرة المكتفية ماديا أو لميسورة الحال و هذا بالنسبة لتفصيلات أرباب الأسر، أما بالنسبة للأمهات و خاصة منهن التي تكون والدة الشاب فهي تختار لابنها الفتاة التي تنسجم معها هي أولا و تعمل على حسن معاشرتها و خدمتها و طاعتها واشتراكها في أعباء المنزل،أي هنا تختار للفتاة المدركة لشؤون البيت و الأعمال المنزلية الخاصة بالحياة الريفية أي كانت في الماضي توضح خبزة الفتاة في العجن و إعداد الطعام و المهارة في أداء الأعمال المنزلية تكون مقياسا و عاملا هاما في الاختيار للزواج و لذلك كان الزواج اقتصاديا من هذه الناحية الذكر و الأنثى أمس كانا يخضعان كليهما لرغبة الوالدين و أمر زواجهما خارج عن نطاقهما و إنما هو بالدرجة الأولى متعلق برغبة الأسرتين في الإتحاد بالزواج و

مع ذلك يمكن أن نقول أن الفتاة في الماضي كانت الأكثر حرمانا من الشاب فيما يخص حق اختيار شريك الحياة .

و من ملامح تغير قيم الأسرة الريفية اليوم هي تلك الخاصة بالفتاة و أمر زواجها، فلم تعدد الأسرة الريفية اليوم ذات سلطة نهائية و مطلقة في تزويج الفتاة، فالزواج اليوم أصبح رغبة فردية أكثر منه جمعية و أصبحت اليوم الحرية في الاختيار و هذا نظرا لارتفاع قيمة الفرد كوحدة شبه مستقلة سواء تعلق الأمر بالفتاة أو الشاب على حد السواء .

فخروج المرأة اليوم للعمل و مستوى الوعي الثقافي الذي أصبحت تتسم به نساء المجتمع الريفي. و مشاركتهن في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الاحتكاك بالناس في كل موقف يصادفهن في العمل أو المدارس أو في الأسواق أو في أي مكان آخر مكنهن من تكوين صورة أو فكرة على الجنس الذكري أكثر و يمكن أن يسهم هذا في وضع صورة للشباب الذي تفضله، أي أصبحت للمرأة اليوم نسبة من الحرية التي تسمح لها باختيار شريك حياتها و من حقها أن ترفض الشبان الذين يتقدمون لها دون إجبار من الوالدين و الدليل الهام على التغير هو أن عدد من الفتيات يتزايد بمرور الزمن يرفض من يتقدم لهن من الشبان [32] ص 206 ،و هذا أكبر دليل على تغير القيم الخاصة بالزواج و بحق المراة في اختيار الشريك المناسب لها و يمكن هذا الحق في الاختيار في الموافقة أو الرفض للشبان الذين يتقدمون لها، حتى أن غالبية الأسر الريفية اليوم لا يجدون جدوى في إجبار بناتهم على زواج لا يرغبن فيه لأن تجاربهم الشخصية أثبتت لهم أن تسلط الولدين على أبنائهم و خاصة في أمر هام كالزواج لا يعود إلا بالنتائج الوخيمة على هؤلاء الأبناء و من شأن هذا الإجبار أن يجعل من الأبناء الذكور أو الإناث يمضون حياة زوجية متوترة و مليئة بالغموض و المفاجئات نتيجة لعدم معرفة كل واحد بالأخر و كذا عدم الرغبة في الزواج .

4.6.5-التغيرات المادية:

كما شمل تغير بعض مظاهر السلوك الإجتماعي نحو المرأة فيما يخص تعليمها و عملها و ذا فيما يتعلق بحقها في اختيار شريك حياتها فإن التغير في المجتمع الريفي و الأسرة الريفية مس كذلك بعض الجوانب المادية في حياة الأسرة الريفية كتغير مواد البناء و شكل المسكن و كذا ما يتضمنه من التغيرات كنوع التأثيث و اقتناء الأجهزة الإلكترومنزلية الحديثة و الحرص على تغير المظهر الشكلي للمسكن و كذا تغير النمط الاستهلاكي للمواد الغذائية، كما مس التغير أيضا اتجاه أفراد الأسرة الريفية نحو الحرف و

المهن الأخرى غير مهنة الزراعة و اعمل الزراعي. و سنتطرق في هذا البحث إلى هذه التغيرات الأسرة الريفية بنوع من التفصيل .

1.4.6.5- المسكن :

سنتطرق هنا إلى وصف و تحليل التغير في الأسرة الريفية و أول شيء نبدأ فيه هو المسكن الذي يجمع أفراد الأسرة الريفية في الماضي و انعكاسا لشخصية الإنسان الريفي بالقناعة و التقشف و العيش على أساسيات الحياة فقط، فإن هذه الصفات تعكس نمط البناء و شكل مسكن الأسرة الريفية، فالمسكن الريفي كان بسيط في شكله و في المواد التي تستعمل في بنائه ، فالإنسان لريفي لم يكن مهتما بتنسيق المسكن داخليا أو خارجيا أو إعطائه منظرا جماليا و إنما كان الاهتمام الأول ينصب حول حجم و عدد الحجرات لداخلية و اتساع وسط الدار [32] ص288، فالمساكن الريفية في الماضي كانت كلها متشابهة فالسكان الريفيون يعتمدون في بنائها على مواد أولية محلية بسيطة تقوم أساسا على مادتين التراب و العشب الجاف و الماء لتكوين خليط يوضح بعد خلطه داخل قوالب مستطيلة لشكل مصنوعة من الخشب، أما سقف البيوت يكون مشكلا من (الديس) وهو نوع من الأخشاب و كانت تطلى بيوت المسكن بمادة الجير، فالسكان الريفيون كانو يعتمدون اعتمادا تاما على البيئة المحلية [32]ص289،

كما كانت هناك نظرة موحدة حول طريقة البناء ونوع التخطيط في المسكن، فالتخطيط الهندسي للمسكن كان عبارة عن غرف تقع بجوانب المنزل و السقف في وسط الدار يكون مكشوفا على السماء و توضع كالعادة في وسط الدار حديقة صغيرة، فالتنظيم الداخلي للمسكن كان متشابه بحيث كان في كل مساحة خالية تتوسطه تسمى (وسط الدار) و تكون غير مسقوفة و تقع حولها الحجرات المختلفة [32] ص289، أما بالنسبة لحجم المسكن فكان يتوقف على حجم عدد أفراد الأسرة الريفية الممدة و خاصة الذكور المتزوجين الذين يقيمون في نفس المسكن مع تخصيص لكل زوج غرفة أو جناح و لهذا يعمل رب الأسرة على توسيع حجم الدار كلما كبر الأولاد الذكور، أما اليوم و مع التطور الذي يشهده المجتمع بأسرة أريافه و مدنه و مع زيادة صيلات الريف بالمدينة و نوع المساكن التي يقيمون فيها و كل وسائل الراحة التي يتمتعون بها جعل من الأسرة الريفية تتأثر هي بدورها بهذه التجديدات و المخترعات، فأصبح الريفيون الآن يستخدمون في بناء المساكن نوات من التي تستخدم في المدينة، فلم تعد البيئة المحلية تلبي الأغراض المطلوبة في المسكن كالاعتماد على القضبان الحديدية، البلاط، الإسمنت، النوافذ و حتى الطلاء، كما أصبحت الأسرة الريفية تهتم بالمظهر الخارجي للمسكن ومظهره الداخلي و تغيرت طريقة التأثيث و اقتناء مصادر جديدة متنوعة لم تكن موجودة من قبل كاقتناء أفران و المذياع و التلفاز و غيرها من الأجهزة التي تسهل الحياة، حتى أن في تخطيط المسكن اليوم تراجعت الأسرة الريفية على

البناء على النمط التقليدي السابق الذكر و أصبحت اليوم تفضل النمط الحديث الذي يعتمد على الطوابق أو المساكن المفلوقة السقف و التي يكون سقفها من القرميد فشكل التخطيط الهندسي للمسكن قد ناله التغيرين الأمس و اليوم في الأسرة الريفية و أصبحت هذه الأخيرة تهتم أكثر بالمظهر الجمالي و الشكل للمسكن و يهتمون فيها بتنسيق المسكن داخليا و إعطائها طابع حضريا أكثر منه ريفيا تقليديا .

2.4.6.5- النشاط المهني:

بالأمس كان يعد العمل الزراعي في الأسرة الريفية من أسمى الأعمال و هو نشاط الغالب على سكان المجتمع الريفي بحيث كانت تعتمد الأسرة الريفية في حياتها على منتجات المحاصيل النباتية و الحيوانية و كانت تكفي نفسها و تلبي أغلب احتياجاتها الأساسية خاصة مع الخصائص النفسية التي يتمتع بها الإنسان الريفي كالتقشف و لقناعة و الاكتفاء بالقليل و الضروري، فالزراعة كانت تعد بحد ذاتها طريقة في الحياة والعمل الزراعي أمس كان هو الأول الذي تقوم عليه الاقتصادية وهو لذلك يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية في آن واحد [32] ص203،وهذا باعتباره عمل جماعي يتطلب تعاون كان أفراد الأسرة الريفية الممتدة لإنجازه وفي هذه الحالة تشكل الأسرة الريفية فريقا للعمل والإنتاج، فالعمل الزراعي نظرا لطبيعته يحتاج لتكاليف كل أفراد الأسرة للقيام به كإعداد الأرض ومتابعة المحصول وجنيه وكان الزراعي أمس وامتلاك الأراضي يمنح للأسرة الريفية هيبة ومركزا اجتماعيا عاليا وسط المجتمع الريفي، كما يمكن العمل الزراعي على تلاحم أفراد الأسرة الريفية وتضامنها، كما أنهم يلقون أبنائهم هذه المهنة ويكون تدريبهم الإجتماعي موجها للأرض والأسرة الممتدة، فكان كل أفراد الأسرة الريفية يزاولون مهنة واحدة من الجد إلى الأب إلى الأحفاد كلهم يزاولون مهنة واحدة، أما اليوم ومع حركة التصنيع وانبعاث التكنولوجيا انبعثت معها مهن مختلفة تماما عن العمل الزراعي ونتيجة للتغير الذي أصاب المجتمع الكبير من التطور في شتى الميادين واهما الاقتصادية واحتكاك الريفين بالمدينة وبروز رغبة الفلاحين في التعليم وإدخال أبنائهم للمدارس، كل هذه العوامل متفاعلة وغيرها أدت إلى تغير النظرة لقيمة العمل الزراعي نتيجة لظهور مصادر جديدة للثروة وراح إعداد متزايدة من الرفين اليوم تعمل في مهن مختلفة كالصناعات التحويلية والبناء والنقل والعمليات التجارية كالبقالة وهذا يدل على تغير النظرة للعمل الزراعي وتراجع مهنة الزراعة اليوم فهي لم تعد تستقطب نسبة كبيرة من المشتغلين فيها، كما كان الحال بالأمس وتغيرت نظرة الريفين وتعددت طرق الكسب ليتجه أفراد الأسرة الريفية اليوم إلى المهن والوظائف التي نتجت بدورها عن حركة التصنيع والتكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة وتغير قيمة العمل الزراعي بين الأمس واليوم في المجتمع الريفي ما هو إلا نتيجة للتغيرات التي تمس المجتمع الكلي والتي لحق مفعولها لأفراد الأسرة الريفية.

ملخص :

لقد تم من خلال هذا الفصل محاولة عرض بعض الجوانب التي تخص المجتمع الريفي باعتباره تجمعا سكانيا يتميز بطريقة حياة تخلف نوعا ما عن أسلوب حياة سكان المدينة ما يتميز بمجموعة من العادات و التقاليد و القيم و أنماط مشتركة في السلوك بين الريفيين،كما تعرضا إلى خصائص المجتمع الريفي و اهم مميزاته من حيث الكثافة السكانية بحيث يتميز بقلة السكان و نوع المهنة السائدة ألا و هي الزراعة، كما يتميز بثقافة خاصة تعد ثقافة جزئية من ثقافة المجتمع الأوسع و غيرها من المميزات

و الخصائص التي تميزه عن مجتمع المدينة إلى جانب تخصص مطالب لمراحل التغير في المجتمع الريفي و العوامل المختلفة للتغيرات التي لا تأثر بالتغيرات الحاصلة على المستوى الماكرو سوسيولوجي في المجتمع الكلي، كما خصص مبحثا لدراسة الأسرة الريفية و محولة تعريفها بحيث تعد الأسرة الممتدة امتداد عموديا و كذا ذكر بعض الخصائص المميزة للأسرة الريفية ونوع العلاقات و نوع التفاعل الحاصل بين أفرادها خصوصا و أنها أسرة ممتدة مسيرة تحت سلطة الأب أو الأكبر سنا و تم التطرق كذلك لنظام القيم في الأسرة الريفية بحيث قسمت إلى نوعين قيم أساسية تنصب حول الأرض و العمل الزراعي و كذا إنجاب الأولاد الذكور خصوصا و القسم الثاني متعلق بالقيم الفرعية .

و في نهاية الفصل خصص مبحث للقيم الريفية المتغيرة، فقد تحددت الدراسة في نظام القيم في التركيز على تغير الموقف من المرأة بحيث كان في الماضي من المستحيلات خروج المرأة للعمل أو حتى خروجها المستمر من المنزل، فلم يكن يسمح لها بالتعليم والعمل و من خلال عملية المقارنة بين الأمس و اليوم يم التعرف على التغيرات التي لحقت القيم المعلقة بالمراة و تراجعت اليوم تلك القيم و شدتها مقارنة بما كانت عليه و ما صاحب هذا التراجع من تغيرات على مستوى الأسرة الريفية و على مكانة المرأة في حد ذاتها، مما أثر هو بدوره على قيم اختيار المراة لشريك حياتها بحيث كانت في الماضي محرومة من هذا الحق و لكن و مع التغيرات المستجدة في المجتمع الريفي و مستوى الوعي الذي وصلت إليه المرأة و غيرها من الأسباب السالفة الذكر مكان المرأة الريفية في أخذ موقعها سواء في أسرتها أو فيما يخص باتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها و لحياتها .

كما خصص مطلب التغيرات المادية التي لحقت نظام قيم الأسرة الريفية سواء من حيث المسكن الذي كان يعتمد فيما مضى على التخطيط العمراني التقليدي المعروف دون الاهتمام بمظهره الداخلي و شكله الجمالي ،و في نهاية هذا المطلب تم تخصيص جزء تعرضنا فيه للنشاط المهني و تغيراته، بحيث كان أمس العمل الزراعي هو الغالب أما اليوم تعددت المهن و الوظائف و استقطب أيدي عاملة ريفية عديدة جعلت العمل الزراعي يفقد شعبيته و أولويته ، بحيث لم يعد أفراد الأسرة الريفية اليوم عبارة عن فريق للعمل الزراعي و لم يعد كل أفراد الأسرة اليوم يمارسون عملا واحد و هو الزراعة، بل تعددت و تنوعت المهن و الوظائف خاصة بالنسبة الأبناء المتعلمين و ظهور مصادر أخرى للكسب و الثروة .

و من خلال هذا نلاحظ أهم التغيرات التي حدثت على مستوى نظام القيم في الأسرة الريفية، فالتغير في المجتمع الريفي بين الماضي و اليوم سواء تعلق الأمر بالقيم الخاصة بالمرأة أو تلك الخاصة بنوع العمل و المسكن، تدل على التغير الواضح و الجلي في تلك المؤشرات السابقة الذكر، فنظام القيم يعد من أفضل و أنجع المقاييس و السبل التي تمكن أي باحث من دراسة التغير في المجتمع الريفي عامة و الأسرة الريفية خاصة .

الفصل 6

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تمهيد :

تعد الدراسة و البحث الميداني بمثابة مدعم علمي للدراسة النظرية، حيث تمنح لجانب النظري الصيغة العلمية و التطبيقية و هذا بتطبيق مجموعة من التقنيات و مناهج و أدوات التحليل فالإجراءات

المنهجية هي مجموعة من الأساليب و الطرق و الأدوات العلمية المتبعة في دراسة مشكلة اجتماعية محددة و هي القواعد التي تخضع لها كل ظاهرة اجتماعية، و المنهج العلمي من القواعد التي يتم على أساسها إجراء البحث الإجتماعي بأسلوب منظم يسمح بإتباع مراحل متتالية في البحث و تحليلها تحليلا سوسيولوجيا قصد الوصول إلى إجابات و نتائج تحتوي نسبة معية من الدقة و الصدق، فالمنهج العلمي يعتمد على مجموعة من الأدوات التقنية تتفق و نوعية المنهج المتبع و كذا طبيعة الدراسة تفرض نوعا من المناهج و التقنيات.

1.6- المناهج المستخدمة في الدراسة:

المنهج هو الطريقة العلمية التي يتم على أساسها بحث و استقصاء حقائق هامة أو توضيح ظاهرة اجتماعية راهنة، و التفتيش عن حل ناجع لها [37] ص8، كما أنه طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسة أو تتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل أو حالة من الحالات، بقصد وصفها وصفا دقسقا و تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها و تمييزها.

و تتعدد المناهج المستعملة لأغراض الدراسات السوسيولوجية، فطبيعة الموضوع هي التي تفرض نوعا محددا من المناهج بغرض التحليل العلمي الدقيق لموضوع الدراسة و التوصل لنتائج تكون قائمة على أساس علمي منظم، فالمنهج هو عبارة عن طائفة من القواعد العامة الموضوعة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العمل [26]ص92.

و على هذا الأساس نعتمد في دراستنا على مجموعة من المناهج التي نرى أنها تتناسب و طبيعة الموضوع و هي كالتالي :

1.1.6- المنهج التاريخي:

هو منهج قائم على سرد الأحداث و تطورها في فترة ممتدة من الزمن كما أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية في فحصها و نقدها و تحليلها و التأكد من صحتها و في عرضها و ترتيبها و استخلاص التعميمات و النتائج العامة منها [26]ص35 ،وظف هذا المنهج في دراستنا لمحاولة التعرف على أوضاع المجتمع الريفي في الماضي و كذا اليوم و ما هي أهم التحولات التي شهدتها منطقة حلوية من خلال الدراسة المنوغرافية ، كما يستخدم لمعرفة التطور التاريخي لنظام القيم الخاص بالمرأة الريفية من جانب العمل، التعليم، طرق الزواج و كذا مكانتها في أسرتها و مجتمعها الريفي، و هل تغير هذا التطور الذي كان بين الأمس و اليوم، و ما مدى هذه التغيرات محاولة القيام بعملية مقارنة تاريخية بين الأجيال حول أهم التغيرات و التحولات.

2.1.6 - المنهج الوصفي التحليلي:

يتم هذا المنهج بتصوير الوضع الراهن ن و تحديد العلاقات التي توجد بين الظاهرات و الإتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور و التغير، و هو ليس مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان، بل أنه يتضمن الكثير من التقصي و معرفة الأسباب و المسببات و يعد من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منتظم [05] ص 65، استخدم هذا المنهج في دراسة أهم التغيرات الحاصلة في المجتمع الريفي وسرد وتحليل التصورات الإجتماعية للمرأة .

3.1.6- منهج تحليل المضمون:

إن تحليل المضمون أداة من أدوات البحث، و دراساته تصلح لإلقاء الضوء على جانب معين من جوانب ثقافة ما، و تصلح للمقارنة بين الجماعات المختلفة بالنظر إلى جانب محدد أو جوانب متعددة، و كذا الدراسة التغير الاجتماعي و أخيرا دراسة التطور الفكري و التصوري الخاص بفكرة مح ددة أو موضوع م ـحدد، يعرف علماء مناهج البحث الاجتماعي تحليل المضمون بأنه و ذلك حسب **"بيلسون**

" " أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم و الكمي للمحتوى الظاهر للإتصال " [07] ص11.

و يتمثل التطبيق العملي لهذا الأسلوب في تقسيم و تصنيف المادة التي تخضع للتحليل كتقسيم المبحوثات إلى أجيال و دراسة كل جيل على حدى و كذا في مقارنة بالأجيال الأخرى من حيث تغير التصورات.

4.1.6 - الدراسة المنوغرافية:

هذا النوع من الدراسات يعتمد على الو صف الدقيق للظواهر الاجتماعية، حيث أن الكثير من المختصين قاموا بمنوغرافية عدة قرى أهمها تلك التي قام بها :" **leplay** " و منه فإن اختيارنا للمنوغرافية كجزء مكمل لهذه الدراسة هو مبرر لطبيعة الموضوع و هو " التغير في منطقة حلوية ".
و لذا فإننا إعتمدنا التقنيات التالية :

الخرائط، الوثائق الرسمية، المقابلات مع كبار السن في المنطقة وإحصائيات خاصة بالمنطقة في كافة الميادين.

2.6 - الأدوات المنهجية و التقنيات المستعملة في الدراسة

أما بالنسبة لأدوات جمع البيانات من الميدان،فقد إستخدمت في البحث عدة أدوات و تقنيات هي :

1.2.6 - إستمارة المقابلة :

تعد الإستمارة أداة من أدوات جمع المعطيات من ميدان الدراسة ولقد تمت هذه الأخيرة عن طريق المقابلة التي تعرف أنها وسيلة من وسائل جمع البيانات تضع الباحث وجها لوجه في ميدان العمل، وهذا يساهم في نضج الخبرات العلمية الميدانية عند الباحث وفي فهم أكثر للواقع [10] ص 71، فعن طريق المحادثة الموجهة يتم الحصول على أنواع من المعطيات و البيانات، من خلال أسئلة إستمارة المقابلة التي إحتوت على **(26)** سؤالا يجمع بين الأسئلة المفتوحة و المغلقة و المركبة.
مرت إستمارة المقابلة على **224** مبحوثة بطريقة إنفرادية،أي أخذ مبحوثة واحدة على إنفراد، أو عن طريق المحادثة الجماعية مع مجموعة من المبحوثات ،سواء كن من نفس الجيل أو من أجيال مختلفة وقد إحتوت الإستمارة على المحاور الآتية :

1 - بيانات عامة خاصة بالمبحوثة .

2 - بيانات خاصة بدراسة التصورات و شملت:

أ - أسئلة خاصة بتعلم المرأة الريفية .

ب - أسئلة خاصة بعمل المرأة الريفية خارج المنزل.

ت - أسئلة خاصة بأسلوب الزواج .

ث - أسئلة خاصة بخروج المرأة الريفية .

ج - أسئلة خاصة بمكانة المرأة الريفية و دورها في أسرتها .

هذا فيما يخص أستمارة المقابلة الخاصة بجمع بيانات حول المرأة الريفية "المبحوثة" ،وهناك إستمارة مقابلة أخرى إستعملت لغرض القيام بالدراسة المنوغرافية حول المنطقة الريفية "حلوية" وتم فيها جمع جمع المعطيات عن تاريخ المنطقة و تغيراتها من عدة جوانب وقد إشتملت على **13** سؤالا مفتوحا ،تطرقنا فيه للمحاور التالية:

1 - تسمية المنطقة.

2- أولى الأسر التي سكنت في المنطقة.

3- تغير الحدود الجغرافية و التوسع العمراني.

4- النمو الديموغرافي في المنطقة.

5- إنتشار المرافق الإجتماعية و التربوية.

2.2.6 - الملاحظة بالمشاركة:

إستخدمت كأداة ثانية مهمة لجمع بيانات فهي تعرف على أنها "توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين، أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك وخصائصه"[26]ص71.

فالإنتماء الشخصي للمنطقة الريفية المدروسة و معرفة ميدان الدراسة ساعد على دقة الملاحظة ، وقد وظفت الملاحظة في ملاحظة إنتشار المساكن الحديثة وتراجع المساكن التقليدية وكذا إنتشار الهوائيات المقعرة و التوسع العمراني ،وملاحظة زيادة تمدرس الإناث و إقبالهن على المدارس بمختلف أطوارها إبتدائي،متوسط،وثانوي بالإضافة إلى خروج النساء الريفيات للعمل داخل المنطقة وخارجها .

3.6 - أدوات تحليل البيانات:و هناك نوعين

1.3.6 - التحليل الكيفي: ويتمثل في التعليق على النسب المئوية ،والتحليل السوسيولوجي من خلال المقارنة وتفسير النتائج.

2.3.6- التحليل الكمي: تمثلت في بعض الأساليب الإحصائية وهي : عن طريق تبويب البيانات و تصنيفها وتركيبها في جداول إحصائية وعرضها في منحنيات ومدرجات تكرارية .

4.6 - أدوات العرض: فيما يخص أدوات العرض فقد استخدمت :

- الجداول الإحصائية البسيطة و المركبة.
- المدرج التكراري، و الدائرة المثلثية.

5.6 - مصادر جمع البيانات: من أهم الوسائل المعتمدة لجمع البيانات :

1.5.6 – المسح التقييمي : يعد كوسيلة من وسائل جمع المعطيات الأولية التي تستوجب النزول إلى الميدان لجمعها، فبعد جمعنا لمعلومات الخاصة بالدارسة المنوغرافية و ملأ إستمارات المقابلة مع المبحوثات و فرز النتائج و تبويبها قمنا بعملية مسح تقييمي للبيانات بتركيبها و تحليلها تحليلا سوسيولوجيا يعكس الواقع، و ذلك بالانطلاق من الوحدة الجزئية و هي المرأة الريفية و دراسة تصوراتها القيمية في ظل الكل و هو مجتمعها الريفي عن طريق عملية التأثير و التأثر المتبادلين.

2.5.6 - الوثائق و السجلات و الخرائط:

دعمت هذه الوثائق كثيرا الدراسة الميدانية و تمثلت في وثائق تم الحصول عليها من :

أ – البلدية : التي تعد منطقة حلوية تابعة لها، و هذه الوثائق متلعلقة ب :

بيانات إحصائية عن المنطقة من حيث عدد السكان و السكن و تطوراته، عدد المشتغلين و نوع العمل و تطور عدد المتمدرسين.

ب – مديرية التهيئة العمرانية بالبليدة و تم منها الحصول على خرائط عبر مختلف السنوات و تطور الانتاج الفلاحي في المنطقة و كذا التوسع العمراني و الجغرافي للمنطقة.

جـ - وثائق رسمية : تم جمعها من الأسر الريفية التي تبين أن منطقة حلوية منطقة عريقة و كان معترف بها كمنطقة آهلة بالسكان فبل ما يقرب قرن و نصف القرن .

6.6 - المعاينة :

1.6.6- العينة و مواصفاتها و مجالات دراستها:

العينة : هي مجموعة من الأشخاص أو جزء من المجتمع أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع يجري حولها البحث ، و العينة هي تلك التي تختار بشكل يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا [42] ص364.

و العيزة المستخدمة في هذا البحث هي من نوع العينة المتعمد ة، و يطلق عليها كذلك بالعينة القصدية، يبنى هذا النوع من العينات أساسا على تقدير الباحث في اختيارها بإعتبار الباحث هو جزء من هذه العينة و الطريقة المتبعة في ذلك هي إختيار الحالات التي يعتبرها الباحث نموذجا لمجتمع بحثه [07] ص327، فعملية إختيار العينة من أهم المراحل في البحث العلمي، بحيث يتم فيها سحب مجموعة تمثيلية للمجتمع الأم، بحيث تتوقف صحة نتائج الدراسة و صدقها على طريقة إختيار نا للعينة و مدى تمثيلها للمجتمع الأصلي.

2.6.6- مواصفات العينة:

تمت طريقة اختيار العينة من خلال اعتماد خريطة "حلوية "لسنة **1998** وهي في واقع الأمر خريطة وضعت لخدمة عمليات الإحصاء العام لنفس السنة وعليه قسمت "حلوية" إلى أحياء وجهات "حومات" وقد تم بناء عل هذا التقسيم إحصاء عدد السنوات من خلال مجموعة من الأجيال كلا حسب الحي المنتمية إليه ، فقد جزئت خريطة حلوية إلى **22** حيا ومنطقة ولكن نحن لم نأخذ بعين الاعتبار المناطق الحديثة الإعمار ، فسكانها جدد عن المنطقة ، لذا لم يتم إحصاؤهم إضافة إلى بعض السكان داخل المنطقة حديثي العهد فيها ، وعليه فقد تم اختيار وحدات العينة إنطلاقا من شروط وهي :

أن تكون المبحوثة أصلا من المنطقة أو وفدت إليها في السنوات الأولى للإستقلال ، وهذا يمكنها من وصف حالة المنطقة الريفية "حلوية" من كل النواحي ، كما أن للأصل السكاني في المنطقة دور كبير في تكوين التصورات والمواقف الخاصة بالمبحوثات ،وعلى هذا الأساس تم إحصاء **244** امرأة ريفية، تتوفر فيها تلك الشروط حتى نتمكن و إياها من إستظهار التغيرات الحاصلة في المنطقة وفي تصوراتها لبعض المواضيع الاجتماعية المتعلقة بها كالزوج ، العمل خارج المنزل و التعليم وكذا دورها ومكانتها في أسرتها ومجتمعها الريفي كمجتمع إنتمائي .

7.6- مجالات الدراسة :

مجال الدراسة هو النطاق الذي أجري فيه البحث و يقسم إلى ثلاث مجالات فرعية و هي المجال الجغرافي، المجال البشري أو الأفراد الذين يعيشون في المجال الجغرافي المحدد في الدراسة و أخيرا المجال الزمني أي المدة التي استغرقها البحث الميداني منذ بدايته حتى نهايته و سنتطرق لشرحها كما يلي :

1.7.6 - المجال الجغرافي(المكاني) :

أجريت الدراسة الميدانية على المنطقة الريفية " حلوية " إختيارنا للمنطقة لم يكن عشوئيا و إنما كان على أساس إجرائي، بحيث إختيرت لأنها منطقة ريفية زراعية بالدرجة الأولى و هذا ما يناسب طبيعة موضوع الدراسة، كما أن إختيارنا لها يمكننا من الإتصال بها، بالإضافة للمعرفة الشخصية للمنطقة، و أغلب ساكينها و هذا بحكم الإقامة بها.

منطقة " حلوية " هي منطقة ريفية تابعة لبلدية الصومعة ولاية البليدة يحدها شرقا و غربا وادين هما : "واد بوشملة" و "واد كرميس" على التوالي،أما الجنوب تحدها بلدية "الصومعة" و شمالا منطقة "الغرابة" و "دوار بوعمروس".

2.7.6 - المجال البشري :

إقتصر المجال البشري على المرأة الريفية أي السكان الأوائل و سلالتهم، بحيث شملت عينة البحث **224** إمرأة ريفية قسمت في ستة أجيال:

الجيل الأول : المولودون في سنوات الثلاثينات إلى الأربعينات.

الجيل الثاني : المولودون في سنوات الأربعينات إلى الخمسينات.

الجيل الثالث : المولودون في سنوات الخمسينات إلى الستينات.

الجيل الرابع : المولودون في سنوات الستينات إلى السبعينات.

الجيل الخامس : المولودون في سنوات السبعينات إلى الثمانينات.

الجيل السادس : المولودون في سنوات الثمانينات إلى التسعينات.

3.7.6 - المجال الزمني :

إنطلقت دراستنا في بداية السنة الجامعية **2004/2003**، ضمت هذه المرحلة الدراسة المنوغرافية التي تمت من خلال المقابلات مع شيوخ المنطقة و مسنيها لفرض جمع المعطيات حول المنطقة و سكانها و التغيرات المادية و المعنوية التي حدثت فيها إضافة إلى جمع الخرائط المتعلقة بتطور المنطقة الجغرافية و التوسع العمراني و النمو الديموغرافي، كما تم في هذه المرحلة جمع المراجع و الكتب التي تخدم موضوع البحث من إشكالية و فرضيات و فصول نظرية كما تم في نهاية سنة **2004** تمرير إستمارة المقابلات على المبحوثات و هذا إما استغراق مدة أطور في ملإها، و كان هذا بشكل متقطع إضافة إلى مرحلة تفريغ الاستمالات و بناء الجداول الإحصائية البسيطة و المركبة و تحليل نتلئج الفرضيات و وضع الاستنتاجات و إتمام الجانب النظري من الدراسة، دامت كل هذه المراحل إلى غاية شهر أكتوبر **2006**.

ملخص :

بهذا الفصل نكون قد حددنا الأساليب المنهجية المعتمدة في الدراسة و ذلك بعرض المناهج و التقنيات و الأدوات المستخدمة، إضافة إلى تحديد العينة و مواصفاتها و مجالات الدراسة، بما فيها المجال المكاني و البشري و المجال الزمني و كذا تطرقنا إلى مصادر جمع البيانات و المعطيات عن المنطقة الريفية "حلوية".

و سنتطرق في المبحث الموالي للدراسة المنوغرافية لمنطقة "حلوية" في كافة المجالات.

تمهيد:

تعد الدراسة المنوغرافية من أهم المناهج التي تعطي صورة واضحة عن مجال جغرافي معين، فهي تهتم بوصف شكلي وكمي للمستويات والجوانب المحيطة بالمنطقة والمشكلة لها.

وقد تم في هذا المبحث القيام بدراسة منوغرافية عن منطقة "حلوية الريفية"، فهذا المبحث هو اختبار لفرضية تغير المجتمع الريفي، التي تفترض حدوث التغير في المجتمع الريفي على كامل مستوياته وبنايته الاقتصادية، الثقافية التربوية، السكانية والسكنية وكذا التغيرات التي حصلت على مستواه الجغرافي من ناحية التوسع في الحدود الجغرافية للمجتمع الريفي إلى جانب التوسع العمراني.

8.6 - دراسة منوغرافية للمنطقة الريفية حلوية

من خلال القيام بعملية منوغرافية للمنطقة الريفية "حلوية" وما تم جمعه من خرائط تخص المنطقة الخاصة بالحدود الإدارية وكذا توزيع السكان والأراضي الزراعية وكذلك خرائط تصف ما تتوفر عليه المنطقة من مرافق اجتماعية كالمساجد، المدراس، مركز صحي، مركز للبريد، إلى جانب هذا تم جمع بعض الوثائق الرسمية الخاصة بمنطقة حلوية وتاريخها، تبين انها منطقة يعود تواجدها إلى ما قبل سنة **1856م**، أي يرجع الاعتراف بها بنفس التسمية إلى ما يقرب قرن ونص ف قرن، بمعنى هذا أن للمنطقة تاريخها الخاص بها، باعتبارها مرت على هذا القدر من الزمن وعايشت ثورات وتغيرات الجزائر بصفة عامة، وتأثيراتها عليها كجزء منها، وتم جمع معطيات عن طريق مجموعة من المقابلات عن تاريخ المنطقة سواء من حيث التسمية بهذا الاسم او السكان الأصليين في المنطقة و أه م التغيرات فيها تتمثل في النمو الديمغرافي والتوسع العمراني وتغير في الحدود وكذلك من حيث طريقة الحياة بين أمس واليوم من عدة جوانب، سواء من حيث بناء المساكن أي التخطيط الهندسي للمساكن بين النمط التقليدي والحديث، أو

من حيث مواد البناء إلى جانب التسيير الداخلي للمنطقة وكيف كانت تسوي إنشغالات سكان المنطقة واحتياجاتهم.

تم التعرف على كل هذه المعلومات من خلال جملة من الأسئلة التي يشكلها دليل المقابلة وكذا بعض الخرائط والاحصاءات من خلالها تم وضع بطاقة فنية منوغرافية عن المنطقة.

منطقة "حلوية" كانت فيما مضى عبارة عن مجموعة من الأراضي الزراعية والغابات وتعد بمثابة جزء من أجزاء سهل متيجة الساحلي، كانت تقيم بها خمس أسر ممتدة والتي كانت تشكل في حقيقة الأمر خمس بدنات وهي : هارون،زيتوني، رابية، بلهادي، خليفي وهي أسر تعد الأولى في المنطقة ، توسعت المنطقة بعد ذلك سكانيا وعمرانيا، أي بزيادة النسل والنمو السكاني ونزوح بعض الأسر من مناطق أخرى إليها.

1.8.6 - من حيث التسمية:

فقد تعددت الروايات في هذا الشأن وحسب المقابلات مع كبار المنطقة وم سنيها تم عرض ثلاث روايات رأيناها منطقية وقريبة إلى التصديق من غيرها وهي كالتالي:

أ- تروي الروايات الشعبية عن اهل المنطقة ان شخصا حل بمكان على الواد المعروف حاليا (بواد بهلي) أي "واد بوشملة" الواقع شرق منطقة حلوية،هذا الشخص كان مصحوبا بأفراد أسرته وحاملا امتعته على راحلته وعند الوصول إلى ذلك المكان توقف و إذا به يرى سكان يبدون له من بعيد فقصدهم طالبا الآمان والاستقرار وعند وصوله إليهم سألوه عن وضعيته وحالته ومع من جاء فقال: "جئت بهلي" أي جئت مع أهلي، فقال له القوم: "حل وأيا" أي انزل امتعتك من على راحلتك وتعالى ومن ذلك الوقت أصبحت هذه المنطقة تسمى حلوية.

ب - رواية أخرى تقول ان حلوية لها علاقة مع "بوحلوان" منطقة "تابلاط" حيث عقد قران بين الوالي الصالح "سيدعلي أمبارك" من القليعة وإمرأة من "بوحلوان" والعلاقة بين منطقة حلوية وزيا رة "سيدعلي مبارك" ثابتة، حيث كانت تقام كل سنة مرة في فصل الربيع وتسميه اسم "الحلوي" شائعة حتى بين أولاد الوالي الصالح سيدعلي أمبارك.

جـ- اما الرواية الثالثة تقول ان السكان الأوائل لحلوية هم : **"الوهارنة"** أي أسرة **"هارون"** نسبة إلى وهران ، فهناك جماعة من وهران انتقلت للعيش والاستقرار في منطقة حلوية، هذا الاسم جلبه

"الوهارنة" معهم من وهران، بحيث حلوية هي منطقة توجد في وهران وهؤلاء السكان النازحون كانوا يسكنون منطقة حلوية بوهران وسميت هذه المنطقة الريفية بهذه التسمية نسبة إلى حلوية في وهران.

2.8.6 - اما من حيث التسيير الداخلي والشؤون الداخلية للمنطقة

ففي الماضي كان هناك شخص محدد مسؤولية تنظيم الشؤون الاجتماعية من زواج وحفلات وتنظيم الشؤون الاقتصادية، كتشغيل العاطلين عن العمل وتنظيم نوبات السقي وكذلك استقبل الشكاوي والفصل في النزاعات وهذا الشيخ كان يسمى "شيخ الجماعة"، يبايع من طرف شيوخ المنطقة وكبارها ويكون مشهودا له بالعدل والتبين والصلاح وفي فترة الاستعمار كانت الإدراة الفرنسية هي التي تحدد قائد للمنطقة، فاحتلال منصب "شيخ الجماعة" لم يكن متوارثا وكان آخرهم في حلوية هو " محي الدين خليفي " وسكان حلوية في الماضي كانوا متخصصون في زراعة التبغ وكانت هي المهنة الرئيسية التي كان يمارسها سكان المنطقة، أما الخضر فكانت قليلة الزراعة تستعمل فقط للإستهلاك الذاتي، لأنه لم تكن هناك سوق لتسويق لمنتوج و لم تكن إمكانيات لدى فلاحي المنطقة تمكنهم من زراعة كمية كبيرة من الخضر و كانت صعبة التسويق و لم تكن هناك إمكانيات الزراعة كالبذور و الماء.

3.8.6 - أما بالنسبة للمساكن:

التخطيط الهندسي للمسكن نابع من الثقافة الاسلامية و الثقافية التركية العثمانية في آن واحد، المتمثل في الأسواق و الحديقة، وسط الدار، الأبواب على شكل نصف دائرة و وسط الدار يكون دائما مكشوفا، ففي المنطقة في الماضي كانت الأسرة كبيرة فقط و الميسورة الحال هي التي تبني بالحجر و القرميد، أما الأغلبية من سكان حلوية كانوا يبنون بالتراب زائد الأعشاب الجافة و يخلط كل شيء مع بعضه و الماء و يوضع في قالب من الخشب، أما السقف فكان من " الديس " و هو نوع من الخشب.

بصفة عامة كان بناء موحد و على إتجاه أفقي و لم يظهر نمط الفيلات المغلقة السقف و البناء العمودي الطوابق إلا بعد دخول الاستعمار الفرنسي.

4.8.6 - أما من حيث المناخ:

تتراوح درجة الحرارة في المنطقة بين **12** درجة في الشتاء و **34** درجة في الصيف و تبلغ كمية الأمطار فيها من **500** إلى **600** مليمتر في فصل الشتاء، بالإضافة إلى تساقط الأمطار فيها بين فترات مختلفة طوال فصول السنة بكميات قليلة، بينهما يكون إتجاه الريح عادة من الشرق إلى الغرب.

5.8.6 - قطـاع الـري:

يعد من القطاعات الأساسية في المنطقة نظرا لطبيعتها الفلاحية ، بحث تحتوي على مياه سطحية ،تتمثل في مياه "واد بوشملة" الممون الرئيسي للمياه الصابحة للشرب حيث قدرته **40**ل/ثا .

9.6 – حدود المنطقة الجغرافية:

فقد مسها التغير في المساحة، التوسع العمراني و زيادة السكان، بالنسبة لحدود المنطقة فقد كانت فيما مضى و إلى أواخر السبعينات و بداية الثمانينات لا تصل من جهتي الشرق و الغرب إلى الوادين المعروفين في المنطقة و هما " واد يوشملة " شرقا و " واد كرميس " غرباو هي اليوم و حسب الخرائط و التوسع العمراني فإنها تصل بحدودها إلى الوادين و بالتالي فهي اليوم يحدها من جهتي الشرق و الغرب الوادين السالفي الذكر، أما من جهة الشمال كانت تحدها عن حدود مدينة بوفاريك مساحات زراعية كانت تزرع غالبا بالقمح و الأشجار المثمرة خاصة الحوامض منها في منتصف الثمانينات بنيت شمال المنطقة قرية إشتراكية صغيرة و هي قرية " بوعمروس "، فالتوسع العمرني كان داخ لها في المنطقة على حساب الأراضي الزراعية، الأراضي التي كانت تزرع بالقمح بنيت عليها المرافق الاجتماعية المختلفة كالمسجد، المستوصف، مركز البريد كما بنيت عليها المدرسة الابتدائية و المتوسطة.

أما من جهة الشمال الشرقي للمنطقة بنيت قرية إشتراكية استقطبت مجموعة كبيرة من السكان من مختلف مناطق الجزائر، فحدود المنطقة من جهة الشمال هي دوار " بوعمروس " و ملكية " موساوي " و بعض الأراضي الزراعية، هذا من جهة الشمال الغربي، أما من ناحية الشمال الشرقي فتجد منطقة حلوية مؤخرا مضخة للبنزين.

أما فيما يتعلق بجنوب المنطقة الريفية حلوية، فكانت قيل سنوات الثمانينات تحدها أراضي زراعية على طول الجهة الجنوبية للمنطقة، أما اليوم فتحدها من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي مساحات خضراء ثم مدرسة الشرطة ثم مساحات زراعية لتليها مقبرة ثم أراضي خضراء حتى تصل إلى الطريق رقم

الرابط بين بلدية الصومعة و دائرة بوفا ريك، ثم أراضي زراعية أخرى حتى نصل إلى واد " بوشملة " شرقا.

فهي اليوم تتربع على مساحة قدرها **146,5** م^2 و لديها أربع ممرات و طرق تصل المنطقة الريفية " حلوية " ببلدية الصومعة جنوبا و طريقين يصلان المنطقة " حلوية " بدائرة بوفاريك شمالا و هي بذلك تقع بقلب و سطين حضريين هما " الصومعة " التي لا تبعد عنها إلا ببعض الأمتار و دائرة " بوفاريك " بـ **05** كم شمالا.

10.6 – النمو الديموغرافي و تطوره في المنطقة

عدد السكان في المنطقة عرف هو بدوره تطورا ملحوظا و هذا بين الفترة الزمنية الممتدة بين **1966** و **1998** و المنحنى البياني التالي يمثل تزايد النمو الديموغرافي بعد الاستقلال

من خلال المنحنى البياني الذي بين ايدينا نلاحظ ان عدد السكان في سنة **1966** أي التعداد الأول للجزائر وبعد الاستقلال، كان عدد سكان منطقة حلوية يقدر بـ : **2153** ساكن ويمكن إرجاع هذا العدد القليل للسكان في المنطقة مقارنة باليوم إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر عامة والتدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الناتج عن مختلفات الحرب والاستعمار، في حين زاد النمو الديمغرافي في سنة **1977** بعدد يقدر بـ : **3868** ساكن، اما في التعداد العام الثالث في سنة **1987** نلاحظ أن النمو السكاني في المنطقة تضاعف عما كان عليه قبل **10** سنوات حيث بلغ **6254** ساكن، أما في سنة **1998** بلغ عدد السكان **8364**، لكن زيادة عدد السكان من فترة السبعنات إلى يومنا هذا

لاترجع إلى زيادة النمو الطبيعي و إنما إلى تدفق عدد كبير من الوافدين إلى المنطقة الريفية "حلوية"، كما نلاحظ أن نسبة تزايد السكان تناقصت من **4,15%** في العشرية الممتدة بين **1987/77** إلى **2,71%** في العشرية الممتدة بين **1998/87**.

و من هذا نلاحظ أ ن عدد سكان المنطقة قد تضاعف عما كان عليه ويمكن إرجاع هذا إلى جملة الاصلاحات الاقتصادية والمخططات الزراعية التي تهدف على إصلاح المناطق الريفية عامة في الجزائر وتنميتها وذلك بتوفير المرافق الاجتماعية اللازم كالمراكز الصحية وتحسين طرق المواصلات خاصة تلك التي تربط المنطقة الريفية بالمدينة، كذا توفير المساجد والمدارس وتدعيم الفلاح الجزائري لزراعة الأرض وخدمتها تحت شعار (الأرض لمن يخدمها) وكل تلك التسهيلات والتحفيزات التي أدت إلى تحسين وضعية الريفيين والمناطق الريفية، كذلك من أجل تقليل من النزوح الريفي والهجرة نحو المدن.

وحلوية باعتبارها منطقة ريفية عتيقة ترجع إلى ما قبل سنة **1856** مع الأخذ بعين الاعتبار انها لا تبعد كثيرا عن المراكز الحضرية، بحيث لا يفصلها عن البلدية "الصومعة" إلا بعض المترات، في حين لا يفصلها عن دائرة " بوفاريك" حوالي 5 كم وهذا كان له أثره على الريفيين واتصالاتهم بالمدينة لطلب شتى انواع الخدمات، كاستخراج الوثائق الادارية أو لتسجيل المواليد والوفيات والجندية وغيرها وكذا المستشفيات والأسواق الأسبوعية، كل هذه العوامل سهلت حياة الانسان الريفي في المنطقة وحسنت من أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية واطلع على أشكال ونماذج أخرى للسلوك.

في حين نلاحظ ان في سنة **1993** بلغ عدد سكان المنطقة حوالي **7844** ساكنا أي لم يزد عدد السكان خلال عشر سنوات إلا بقدر **1590** ساكن وهذا يمكن إرجاعه للأوضاع الأمنية التي سادت الجزائر كلية ومنطقة حلوية خاصة وتأثيرات تلك الأسباب على النمو الديمغرافي كذلك الهجرة الداخلية لسكان المنطقة لمناطق أخرى وهذا لأسباب امنية بينما التعداد الرابع والخير سنة **1998** بلغ عدد سكان المنطقة بـ **8364** ساكن أي أن عدد سكان المنطقة لم يزد إلا بـ **520** ساكن فقط وهذه الزيادة ضعيفة مقارنة بالزيادة التي عرفتها السنوات الماضية والتي يمكن إرجاعها لسبب وعي الأسرة الريفية أخيرا لبرامج تنظيم النسل وضرورة تنظيم الأسرة وكذا إلى ارتفاع تكاليف الحياة اليوم وعدم قدرة الأسرة الريفية اليوم على إعانة عدد كبير من الأطفال وهذا كله يرجع إلى ارتفاع مستوى الوعي لدى افراد الأسرة الريفية، التي تسعى اليوم كما سبق ذكره إلى تحسين اوضاعها وتعمل على إقتناء مستجدات العصر وما جادت به التكنولوجيا والحياة الحضارية من طرق في السكن واللباس واقتناء للأدوات المنزلية والأجهزة الحديثة.

من خلال الرسم البياني نلاحظ تطور عدد البيانات واتجاه التوسع العمراني في منطقة حلوية الريفية، فنلاحظ أنه في سنة **1966** بلغ عدد مساكن **467** مسكن يقطنها **2153** سكن، في حين سنة **1977** بلغ عدد المساكن **659** مسكن يقطنه **3868** ساكن، بينما في سنة **1987** بلغ عدد البيانات **749** يسكنها **6254** ساكن وفي سنة **1993** بلغ عدد البيانات **817** يسكنها **7844** وفي التعداد الأخير سنة **1998** بلغ عدد السكنيات **995** يقطنها **8364** ساكن.

من خلال هذا نلاحظ انه كلما زاد عدد السكان زاد عدد المساكن بالمقابل وهذا بعكس النمو الديمغرافي المتذبذب، إذ نلاحظ أن التوسع العمراني منتظم وهو في تصاعد مستمر ولم يعرف التوقف او التراجع ما عدا في سنة **1993** عرف تراجعا ملحوظا وهذا بعكس النمو الديمغرافي الذي عرف تراجعا ملحوظا ما بين سنوات **1993** و **1998**، بحيث عرف تذبذبا وتراجعا عما كان عليه من قبل.

والتوسع العمراني اليوم في المنطقة قائم على حساب الأراضي الزراعية، باعتبار ان كل أراضي المنطقة هي أراضي صالحة للزراعة ومن اجود وأخصب الأراضي، وعدد كبير من سكان المنطقة حول جزءا من أراضيه الزراعية إلى بيانات وهذا راجع حسب الأسر الريفية إلى تراجع الأبناء عن العمل

الزراعي بظهور حرف ومهن اخرى وكذلك راجع اساس إلى ان الأسرة الريفية الممتدة اليوم تخصص لأبنائها المتزوجين جناحا خاصا به في مسكن الأسرة الممتدة وهذا بتوسيع مسكنها على حساب الأراضي الزراعية او بناء فيلات خاصة بالأولاد المتزوج ين و هذا ما أدى إلى كثرة البيانات، بحيث ان الإبن المتزوج اليوم لم يعد يقنع بغرفة واحدة من مسكن الأسرة الريفية وإنما يفضل تخصيص جناح له او بناء فيلا بطوابق منفصلة عن مسكن الأسرة الممتدة، هذا أدى إلى بناء عدد كبير من المساكن واستهلاك في نفس الوقت هكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة التي اكتسبها الاسمنت المسلح ومع ذلك الأسرة الريفية اليوم ترى في البناء العمودي الحل الأنسب للحفاظ على الأراضي الزراعية عوض توسيع مسكنها أفقيا على حساب الأراضي الزراعية وهذا كلما تزوج فرد من ابناء الأسرة الممتدة.

ومن خلال الجدول يتبين لنا توزيع السكن و السكان في المنطقة.

جدول رقم01 معطيات وبيانات أخرى عن وضعية المنطقة سكنيا وسكانيا في سنة 1998:

المركز السكاني	البنايات	المساكن				السكان				المشتغلين		
		المشغول	غير المشغولة	المهنية	Σ	الأسر	الذكور	الإناث	Σ	فلاحة	مهن	Σ
حلوية	**995**	**945**	**154**	**90**	**1189**	**1259**	**4298**	**4066**	**8364**	**315**	**1120**	**1435**

المصدر : بلدية الصومعة 2004.

11.6 - تطور التعليم

اعتبر التعليم في دراستنا كمتغير أساسي لقياس التغير الثقافي والتربوي في المنطقة وسنلاحظ ه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم02: تطور عدد المتمدرسين للمنطقة جدول خاص بتطور عدد المتمدرسين الذكور والإناث لسنوات : 1987-1993-1998 :

السنوات	1987			1993			1998		
الجنس / السن	ذكور	إناث	Σ	ذكور	إناث	Σ	ذكور	إناث	Σ
12-6	601	586	1187	785	750	1535	913	877	1790
15-13	239	231	470	306	291	597	359	341	700
المجموع	**840**	**817**	**1657**	**1091**	**1041**	**2132**	**1272**	**1218**	**2490**

المصدر : بلدية الصومعة 2005

نلاحظ من هذا الجدول التطور التديريجي حسب السنوات لعدد المتمدرسين في مرحلة التعليم الإبتدائي ومرحلة التعليم المتوسطي، فنلاحظ انه بلغ عدد المتمدرسين في سنة **1987** حوالي **1657** تلميذ منهم **840** ذكور و**817** إناث، أما في سنة **1993** بلغ عدد المتمدرسين **2132** منهم **1091** ذكور و**1041** إناث وأخيرا في سنة **1998** بلغ عدد المتمدرسين **2190** منهم **1272** ذكور و**1218** إناث.أما في سنة **2005** بلغ عدد المتمدرسين الذكور بين السن **(6-12) 1079** تلميذ ، أما الإناث في نفس السن قدر عددهم ب : **521** أما عدد المتمدرسين بين السن **(13-15)** بلغ عدد الذكور **633** و عدد الاناث **338** متمدرسة ، وإنخفاض عدد المتمدرسين لسنة **2005** يرجع لنقص معدل النمو الطبيعي، وساعد هذا الإقبال على الدراسة إنتشار المدارس في المنطقة بحيث تتوفر على مدرستين إبتدائيتين ومؤسسة للتعليم المتوسط، فتوفر المنشآت التعليمية ومقاعد الدراسة اليوم حفز الأسر على تعليم أبنائهم الذكور منهم والإناث.

12.6 - تحول النشاط الاقتصادي:

جدول رقم 03: أنواع المهن في المنطقة و توزيعهم خلال سنوات 1987-1998.

المهن / السنوات	الفلاحة	الصناعة	القطاعات الأخرى	المجموع
1987	396	237	97	730
1998	315	301	210	826

المصدر : بلدية الصومعة 2005

أما في سنة **2005** فقد ظهرت عدة نشاطات و أعمال في المنطقة ، فظهر القطاع الخاص في مجال الصناعة، أهمها صناعة "ماء جافيل" وصناعة النسيج" ،و برزت صناعة أشغال الحديد و المعدات و صناعة تحويل البلاستيك، كما ظهرت صناعة لوازم الرياضة .

13.6 - الشـغـل:

يعاني شباب المنطقة كغيرهم من نقص مناصب الشغل و مشكل البطالة، بالرغم من أن الطابع الفلاحي للمنطقة و توفرها على أراضي فلاحية قد يكون أهم ميدان يستقطب الشباب الراغب في العمل،

إلا أن المشاكل التي يعانيها القطاع على مستوى البلدية حال دون توفير مناصب الشغل، كما أن ضعف القطاع الصناعي الذي يشهد تطورا بطيئا حال أيضا دون حل مشكل البطالة.

ملخص :

من خلال الدراسة المنوغرافية تم إستخلاص ما يلي :

مست التغيرات المجتمع الريفي "حلوية" في كافة مستويات الحياة ،وهذه التغيرات ماهي إلا نتيجة للتغيرات الماكروسوسيولوجية في المجتمع الجزائري وقد ساهمت المخططات التنموية الخاصة بالمناطق الريفية على التغير في تصورات و مواقف المرأة الريفية و تغير نظرتها للحياة خاصة مع

الموقع الجغرافي للمنطقة من حيث قربها من المراكز الحضرية وكذا تحسن طرق المواصلات وإنشاء المدارس ، هذه العوامل حفزت كثيرا عمليات التغير في المنطقة نتيجة الإتصال المباشر بين الريف و المدينة و إقتباس أنماط أخرى للسلوك و الإطلاع على نموذج آخر في طريقة الحياة المختلفة نوعا ما عن طريقة حياة أفراد المجتمع الريفي ، إلى جانب إنتشار المدارس في المنطقة أعطى نفسا جديدا لقيمة التعليم كما كان لإنتشار وسائل الإعلام المختلفة دور في تغيير ذهنيات وقيم أفراد المجتمع الريفي،فالتغير في المعطيات المادية و اللامادية عمل على تحويل حياة فئات واسعة من أفراد المجتمع.

الفصل 7
عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

1.7- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمبحوثات:

تعتبر البيانات الخاصة بمثابة تحديد لهوية الباحث ، فقبل التطرق لتصوراته ومواقفه علينا أولا الإحاطة بمجموعة من المعلومات الشخصية حوله فهي تعد بمثابة مدخل لباقي الأسئلة ، بحيث تمكننا من وضع وتكوين بطاقة شخصية عن المبحوثة.

وفي دراستنا هذه إعتمدنا المرأة الريفية كوحدة إحصائية ، لذلك تم أولا تحديدها في أن تكون ذات أصل سكاني في المنطقة المدروسة ، ومنه تم إعتماد أجيال مختلفة من جيل **30** إلى جيل **80** لدراسة موضوع البحث، أي أن الوحدة الإحصائية متفاوتة السن و مقسمة إلى أجيال ، و منه فإن الجدول التالي يبين الأجيال المقسمة و المدروسة للمبحوثات وتوزيعهن حسب الأجيال .

مع العلم أنه تم أخذ كل مجتمع البحث كعينة للدراسة أي **N=n =224**

ومنه فإن الجدول التالي يمثل توزيع مبحوثات العينة وتصنيفهن حسب الجيل.

الجدول رقم01 : توزيع المبحوثات حسب الأجيال :

الأجيال	ك	%
جيل 30	48	21
جيل 40	30	13
جيل 50	39	17
جيل 60	27	12
جيل 70	64	29
جيل 80	16	8
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

يعد متغير السن من أهم المتغيرات المستقلة في أغلب الدراسات والأبحاث السوسيولوجية ، فقد فرض نفسه في عينه بحثنا وهذا تبعا لطبيعة الموضوع المدروس الذي يمثل فيه عنصر المرأة الوحدة الإحصائية لعينة البحث، فموضوع التصورات الاجتماعية للقيم لدى المراة في مجتمع ريفي متغير يفرض مقارنة بين هذه التصورات لموضوعات محددة في مختلف المراحل والأطوار التاريخية للمجتمع الذي تعيش في كنفه المبحوثة .

وعليه تم اعتماد مفهوم "الجيل" لمحاولة تصنيف وحدات العينة في فترات تاريخية محددة وانطلاقا من هذا فقد قسمنا المبحوثات "مجتمع البحث" إلى ستة أجيال وهي : جيل الثلاثينات ويمثل نسبة **21 %** يليه جيل الأربعينات ويمثل نسبة **13%** ،جيل الخمسينات ويمثل نسبة **17%** وبعدها جيل الستينات ويمثل **12 %** من مجموع النسبة الكلية للمجتمع الأم ،ولاحقا جيل السبعينات ويمثل **29 %** من المجموع وأخيرا نسبة **8 %** لجيل الثمانينات .

ومن هذا التصنيف للمبحوثات على حسب الجيل المنتمي ة إليه وهذا بغرض ترتيب المعطيات والبيانات وحتى تكون عملية التحليل السوسيولوجي أكثر تنظيما ووضوحا، من خلال المقارنة بين الأجيال حول جملة من الموضوعات المتمثلة في التعلم ، العمل خارج المنزل ، الزواج ودورها ومكانتها في المجتمع الريفي ، وه ذا حتى نتمكن من إلتماس أهم التغيرات الجارية في المجتمع الريفي وما صاحب هذه التغيرات من تفاعلات وتأثيرات على المجتمع الريفي وتصورات المرأة الريفية موضوع البحث .ومن خلال الجدول التالي سنلاحظ توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي .

الجدول رقم 02 : توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي **:**

المستوى التعليمي	ك	%
- دون مستوى	124	55
- إبتدائي	35	16
- متوسط	40	18
- ثانوي	17	8
- عالي	8	3
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تقدر عينة البحث **224** مبحوثة ، والجدول المقابل يعكس المستوى التعليمي لعناصر مجتمع البحث ، فالمستوى التعليمي هو متغير لقياس ومعرفة مدى وعي مجتمع البحث كما أنه يعكس مدى إقبال أو عدمه لأفراد العينة نحو التعليم ومستواهن التعليمي والمعرفي ، إلى جانب أنه يبين نسبة المبحوثات اللاتي هن في دائرة الأمية واللواتي خرجنا نوعا ما من هذه المشكلة الاجتماعية .

فمن خلال الجدول نلاحظ أن **55 %** من المبحوثات ه ن دون مستوى تعليمي أي أنهن أميات لا يعرفن الكتابة والقراءة وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسب مستويات التعليم الأخرى ،كما نجد أن **16%** من المبحوثات هن ذوات مستوى ابتدائي ، أي يعرفن الكتابة والقراءة نوعا ما ، ويمكن أن نقول أنهن نوعا قد خرجن من دائرة الأمية ، وهذه الوضعية ما هي إلا إنعكاس لمخلفات الفترة الإستعمارية ، فكما سبق ذكره

فإن الجزائر وحسب الإحصائيات خرجت بنسبة أمية مرتفعة قدرت بـ : **79 %** وكارثية بالنسة للنساء **90%**، في حين أن **18%** من المبحوثات يحملن المستوى التعليمي المتوسط وتقابلها نسبة **8 %** هن ذوات مستوى ثانوي وأخيرا يمثل المستوى التعليمي العالي نسبة **3 %** من المجموع الكلي لمجتمع البحث .

وعليه نلاحظ أن المبحوثات بنسبة **55 %** هن أميات لتقابلها نسبة **45 %** هن من اللواتي يحسن القراءة والكتابة ونسبة **3%** وصلن إلى مستوى التعليم العالي ،وهذه المعطيات تعكس واقع الحياة في المجتمع الريفي "حلوية"، فمن خلال الدراسة المونوغرافية التي أجريناها في المنطقة استنتجنا أن ادنى الشروط للتعلم غير موجودة ألا وهي المؤسسات التعليمية ، حيث أن أول ابتدائية بنيت كانت في سنة **1971** أي تقريبا عشر سنوات بعد الاستقلال ،و صاحب هذا التأخر في تهيئة المنطقة بالمرافق الثقافية و الاجتماعية تأخر في ذهنيات سكان المنطقة حول تعليم أبنائها بصفة عامة و تعليم الإناث منهم بصفة خاصة ،وهذا راجع إلى طبيعة سكان المنطقة الذين لا يرون نفع من تعليم أبنائهم ، ويتصورون أن الأنفع لأبنائم الذكور منهم والإناث تدريبهم على أعمال الزراعة بكافة أشكالها ،بإعتبار أن العمل الزراعي كان يعد أساس الحياة الإقتصادية والإجتماعية لسكان المنطقة لما يمنح لصاحبه و أسرته ككل من قيمة و مركز إجتماعيى وإقتصادي وسط المجتمع الريفي ، ومع هذا حظي الذكور بنصيب في التعلم من خلال التردد على المسجد و تعلم قراءة القرآن ،بينما كان هذا الأمر ممنوعا على الفتيات.

ومن خلال الشكل البياني التالي يتجسد لنا متغير العمل خارج المنزل عند المرأة الريفية

الشكل البياني رقم 02

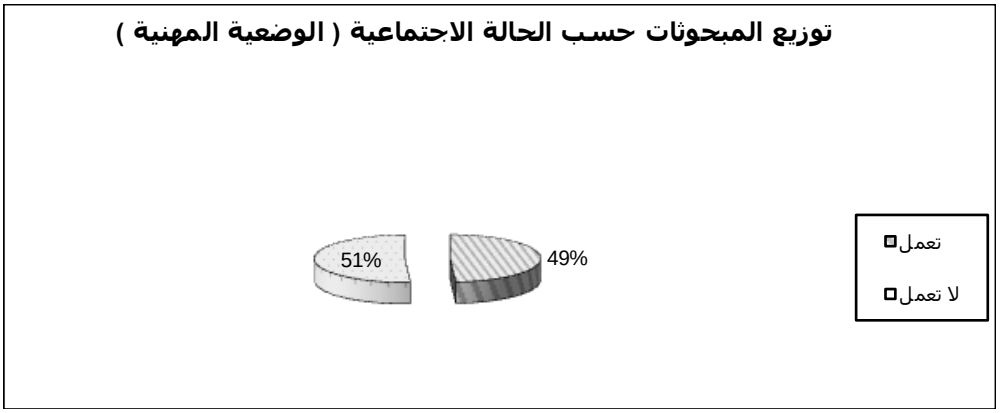

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة 2005/2004

الوضعية المهنية تبين حالة المبحوثة، من حيث أنها تمارس مهنة خارج المنزل أم لا ، ويعتبر هذا المؤشر واحد من أهم المؤشرات في دراستنا هذه بمعرفة مدى إقبال المرأة الريفية على العمل خارج المنزل، ومنه يمكن لنا أن نكشف إن حدثت تغيرات في هذا المجال ، أم بقيت وضعية المرأة الريفية على حالها عبر الأجيال المدروسة ، فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة **51%** من مجموع المبحوثات لا يزاولن أي عمل خارج المنزل ، بحيث تقتصر أعمالهن بالقيام على خدمة الشؤون الداخلية للدار، إلا أن هذا لا يعني أنهن لا يمارسن عملا مأجورا داخل الدار من خلال القيام ببعض الأعمال التي تكون على مستوى المنزل تدر عليهن بأموال ، كالخياطة والتطريز بأنواعه وحياكة الكنزات الصوفية وغيرها من الأعمال التي تتقنها المرأة الريفية، بالمقابل نجد أن **49 %** من المبحوثات يمارسن أعمالا ومهن مختلفة خارج المنزل خاصة مع توفر المنطقة الريفية "حلوية" على مجموعة من المرافق الاجتماعية ، كمركز صحي ومركز للبريد إلى جانب المدارس الابتدائية والمتوسطة ومحلات لبيع الملابس وصيدلة ،عيادة للطب العام وعيادة لطب الأسنان ،بالإضافة لمشغل لصناعة النسيج ، كل هذه المرافق وغيرها سمحت للمرأة الريفية بالعمل فهي تعمل كمدرسة في ابتدائية و المتوسطة بحيث بلغ عددهن **9** معلمة إلى جانب وجود أستاذتين في التعليم الجامعي ، إضافة إلى مكاتب اليد العاملة أو شبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب التي فتحت عدة مناصب للعمل ، وساهمت في التحاق عدد كبير من الفتيات على العمل كمراقبات في المؤسسات التعليمية في المنطقة أو خارج المنطقة ، حيث بلغ عددهن **13** في هذا المجال ، إلى جانب العاملات في محل بيع الملابس و مستحضرات التجميل وطبيبة أسنان من المنطقة الريفية ،كما أن هناك معمل لصنع الألعاب يستوعب **35** فتاة إلى جانب عاملات أ خريات في عدة مجالات أخرى هن موزعات بين جيل الثمانينات و السبعينات و الستينات و حتى الخمسينات، ومن هنا نلاحظ أن المرأة الريفية اليوم تحصلت على حظها في العمل كمثيلاتها في المدينة وهناك إقبال واسع للمرأة الريفية اليوم نحو العمل داخل المنطقة الريفية وخارجها .و فيما يلي نتطرق إلى عرض معطيات تعكس الحالة المدنية للمبحوثات.

الجدول رقم03: توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية:

الحالة المدنية	ك	%
- متزوجة	146	65
- مطلقة	7	3
- أرملة	39	18

- عز باء	32	14
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

يعد مؤشر الحالة المدنية، من بين أهم المؤشرات لقياس ومعرفة وضعية المرأة الريفية في الأسرة سواء كانت عز باء أو متزوجة أو أرملة او مطلقة، بحيث أن هذه الحالات تنعكس على وضعية المرأة في أسرتها، وباعتبارنا مجتمعات إسلامية فإن عامل الطلاق حسب الشريعة هو أمر م كره وغير محبذ، وعليه فإن مكانه المرأة في أسرتها تتوقف على وضعيتها وحالتها المدنية ، فالمرأة المزوجة تحظى في مجتمعنا خاصة الريفي منه بمكانه مرموقة وعالية وتحظى باحترام الأسرة ومجتمعها الريفي الذي تنتمي إليه، على عكس المرأة المطلقة فتكون منبوذة إذا صح التعبير وتلقى معامل ة قاسية من أفراد الأسرة فهي لا تعامل معاملة العزباء ولا تعامل معاملة المتزوجة ، حيث إذا وضعت في سلم درجات المعاملة فإنها تحظى بالدرجة الأخيرة في سلم الترتيب و تحظى المتزوجة بالدرجة الأولى ، كذلك هو الحال نوعا ما بالنسبة للأرملة و لو كانت أكثر حظا من المطلقة .

و ما يشد الإنتباه أن نسبة **3%** من المطلقات تقع في جيل السبعينات و السبب في هذا يعود إلى أن الزواج في الماضي القريب كان يعتبر رباط مقدس على أساسه و بموجبه تتم العلاقات الاجتماعية و حل هذا الرباط هو كارثة بالنسبة للأسرة الم متدة قبل الأسرة الزو اجية، لأن فك رباط الزواج لا يعن الانفصال بين المرأة و الرجل فحسب و إنما هو كذلك الإنفصال بين الأسر ، أسرة الزوج و أسرة الزوجة و بما أن العلاقات الاجتماعية تتم بناء على الزواج ، الذي كان يتم بين الاقارب أ ي "زواج داخلي" و ما زال بنسبة لابأس بها حتى اليوم . فإن الأسرة الزو اجية تضع في حساباتها ألف حساب قبل أن تخطو خطوة الطلاق و قبل أن تقرر التفكك ، كما أن ه ذا القرار غالبا ما كان خارجا عن دائرة صلاحيتها و إنما هو شأن الأسرة الممتدة .التى تزوج إن شاءت وتفك الزواج إن شاءت هي ذلك ، و لكن غالبا ما كان الطلاق م ستبعدا إلى درجة كبيرة . لذلك فإن نسبة الطلاق لدى أجيال الثلاثينات حتى الستينات تقريبا لم تكن تذكر ،أما في العشرية الأخيرة فقد تمكنا من الحصول على بعض الأرقام الخاصة بالطلاق في المنطقة،حيث بلغ في **2001** عدد المطلقات **5** أما في **2002** بلغ عددهن**4** ليرتفع إلى**7** سنة **2004**.

أما في الماضي كان الردع و الضبط الاجتماعي من الأسرتين الكبيرتين (أسرة الزوج و أسرة الزوجة) و لاسيما إذا كانوا من نفس الأسرة الممتدة ، يتحكمون في زمام الأمور ،حتى ولو كان دون رضى الطرفين المعنيين .

بينما نجد النسبة الأكبر و هي **65%** هن متزوجات . فبالنسبة لمتزوجات جيلي الثلاثينات و الأربعينيات اغلبهن لم يكن راضيات على طريقة تزوجهن ، لكن طريقة الحياة بعد الزواج حسب

تصوراتهن كانت الطريقة المثلى للعيش ولم يكن يعرفن أسلوب غيره في الحياة وكان دورهن الوحيد هو إنجاب الأولاد و القيام بالأعمال المنزلية، عدا ذلك كل الأمور الأخرى هي خارج عن نطاق اختصاصهن ، فمركز المرأة عامة كان قليل الأهمية إذ ما قورن بمركز الرجل.

فالأسرة الريفية تعطي السيادة للذكور، أي أن السلطة تقوم على أساس الجنس و تتدرج السلطات الداخلية في العائلة من الأصغر إلى الأكبر حسب فئات السن و في الدار الواحدة تكون السلطة للأم أو لزوجة الابن الأكبر و في كل الأحوال تقتدي المرأة بنصائح الرجل. فالرجل يشرف و هو المسؤول الذي يزوج ويطلق ويفصل في المنازعات و تكون الزوجة تبعا لذ لك مسؤولة عن تنظيم شؤون الدار من حيث تربية الأطفال و إعداد الطعام و تدريب الإناث من بناتها و تقسيم العمل بينهن و بين زوجات أبنائها، كذلك تكون مسؤولة عن الإنتاج الداخلي كتربية الدواجن و حلب الماشية و استخراج الزبد و في بعض الأحيان تشرف على توزيع الطعام و الملابس وغرف الدار، حتى بالنسبة للزيارات كانت محدودة و مقيدة جدا بحيث نادرا ما كانت تخرج عن نطاق" الحوش".

لكن رغم هذا كان تصورهن أن هذه الحياة هي الأسلوب الوحيدة للعيش و التعامل ، عدا ذلك كان كل شيء جديد هو خارج المألوف و غالبا ما يكون غير مرغوب فيه، وهذا تبعا للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي بحيث هذه القيم هي التي توجه الأفكار و الأعمال عند الأشخاص حسب رأى " **دوريكايم**" وعلى طريقة الزواج تقول إحدى مبحوثات جيل الأربعينات "إ يبيعوا ويشروا فينا في القهوة" و غالبا ما تكون الزوجة راضية بزو اجها خاصة عند مبحوثات جيلي الثلاثينات و الأربعينات و تعيش معه بدون مشاكل، لأنها كانت تتصور أنها الحياة و الأسلوب الوحيد و المثالي في العيش ، وحتى لو أحست بالعكس فإنها لاتصرح به ،لأنه حسب تصورها يعد منافيا للمألوف، تقول إحدى المبحوثات " هذا واش تربينا عليه وكنا نعرفوه تاكلى واش جابلك تلبسي واش جابلك ما كوناش نقولو لالا".و هذا ما إتفقت عليه أغلب مبحوثات جيل الثلاثينات و الأربعينات و الخمسينات بصفة خاصة.

أما متزوجات جيل السبعينات فطريقة زواجهن تختلف تماما بحيث يتم استشارتهن و طلب رأيهن بخصوص الزوج و إن لم توافق ، فإن الوالدين يحاولان إقناعها و لكن غالبا لا يضغطان عليها و لا يرغمانها على الزواج رغم ذ لك من مبحوثات ه ذا الجيل من لم يتزوجن باختيارهن. حيث كن يفضلن العمل أو مواصلة تعلمهن ، عدم الرضا ناتج عن عدم قناعة مر أة الأجيال الحديثة (السبعينات و الثمانينات) بأسلوب حياتها لأن أجيال أواخر الستينات و السبعينات إلى الثمانينات يتطلعن إلى مستويات أرقى للعيش وأسلوب آخر للحياة غير الذي كان معروف عند جيلي الثلاثينات و الأربعينات حتى الخمسينات. في المعاملة و الأكل و اللباس و في الخروج حتى في تقنيات المنزل من أثاث و آلات كهروبائية وحتى في شخصية الزوج في حد ذا ته، وغيرها كل هذه التطلعات هي ناتجة عن احتكاكها بالوسط الحضري كذا تأثير وسائل الإعلام المختلفة خاصة التلفاز و القنوات الفضائية و ما تسربه من

أفكار و طريقة مختلفة للحياة ، إضافة إلى وصول الم رأة إلى مستوى تعليمي ، يسمح لها بتصور أسلوب أفضل في العيش، كلا من هذه العوامل جعلت المر أة غير راضية و غير قانعة تماما بما هي عليه في وضعيتها المعيشية . تقول إحدى مبحوثات جيلي الأربعينيات " حتى في وقتنا كنا قانعين في الماكلة و في اللبسة نعيشو كلنا في دار وحدة مش كيما لبنات تاع ذرك ، تحب الرجل شباب وتحب دارها وحدها و تخرج في كل وقت " لترد عليها مبحوثة من جيل الثمانينات " نحب داري وحدي ما تقلقنيش العجوزة ، ونحب راجلي مرفه"

و لهذا تعاني بعض الأسر الزو اجية من مشاكل التواصل حتى بالنسبة للرجل الأمر سيان ، لا يقنع بزوجته و لا يقنع بحياته المادية لعل هذا ما جعل نسبة الطلاق مرتفعة مقارنة بما مضى ، بينما **18%** من المبحوثات أرامل **5** منهن أزواجهن من ضحايا الإرهاب و الباقي وفاة عادية .

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ مؤشر المستوى التعليمي في علاقته بالأجيال .

2.7- عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتعليم المرأة الريفية

الجدول رقم04 : توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي و علاقته بالأجيال

المستوى العلمي الأجيال	دون المستوى		إبتدائي		متوسط		ثانوي		عالي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
- جيل 30	48	100	-	-	-	-	-	-	-	-	48	100
- جيل 40	30	100	-	-	-	-	-	-	-	-	30	100
- جيل 50	37	95	2	5	-	-	-	-	-	-	39	100

- جيل 60	9	33	17	63	-	-	1	4	-	-	27	100
- جيل 70	-	-	14	22	35	55	10	15	5	8	64	100
- جيل 80	-	-	2	13	2	13	9	56	3	18	16	

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تتجسد الحياة الريفية في مجموعة من المظاهر و السلوك ات و القيم والعادات والتقاليد وبصفة عامة تظهر في ثقافة الإنسان و الفرد الريفي ، فالإنسان الريفي و نظرا للبيئة الريفية التي يعيش فيها تعكس هذه الأخيرة مجموعة من السلوكات و التصرفات والاتجاهات في الحياة ، فالريفي يعتمد بالدرجة الأولى على العمل الزراعي كنشاط إقتصادي أولوي ويفرط في إنجاب الأولاد خاصة الذكور منهم كقوة إقتصادية و إجتماعية معا ، إقتصادية في تعزيز اليد العاملة في عمل الأرض و إجتماعية في أن كثرة الأولاد الذكور مزهم على وجه الخصوص يمنحون الأسرة الريفية مكانة إجتماعية مرموقة ومركزا إقتصاديا قويا ، فهم الإنسان الريفي الوحيد يتعلق و يتحدد تفكيره في هذين الأمرين لا غير ، العمل الزراعي و إنجاب الأولاد ، لذلك فإن الأمور الأخرى لا تهمه و لا يضعها من أولويات الحياة ، خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة، فالتعليم لم يكن هدفا أو غاية يطمح لها الإنسان الريفي و لم يكن مؤشرا ذا أهمية بما أن أولاده يمارسون العمل الزراعي كوسيلة للعيش و التدرب على إتقانه هو هدف ينشده رب الأسرة الريفية لتعليم أولاده كيفية ممارسته و إتقانه و أما بالنسبة للفتيات فإن التعليم الوحيد الذي يتلقينه هو العمل المنزلي وخدمة شؤون الدار ، بما فيها المساعدة في اعم ال الزراعة ، كالاعتناء بالحيوانات، وحلبها وجز صوفها إلى غيره من الأعمال المنزلية التي تتطلب تدريبا خاصا و إتقانا .

و عليه و من خلال ما يظهر في الجدول وجود متغيرين و هما المستوى التعليمي للمبحوثات و علاقته بالإجيال ، هنا يظهر جليا وجود أكثر توزيع للأجيال حسب المستوى التعليمي إنطلاقا من جيل السبعينات إلى الثمانينات .

فالأمية تنتشر بنسب أكثر عند جيل الثلاثينات و الأربعينات حتى الخمسينات إضافة انها مست جزء من جيل الستينات ليقابله إختفاء تام لها عند جيل السبعيات وجيل الثمانينات و هذا إذا سلمنا بأن مفهوم الأمية يتلخص في معرفة الكتابة و القراءة ، إضافة إلى هذا نلاحظ أنه كلما تقدمنا في الأجيال كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثات من درجة دون مستوى إلى درجة إبتدائية ، فمتوسط فثانوي و أخيرا عالي ، ونلاحظ عند جيل السبعينات و الثمانينات بروز عدد من المبحوثات ذوات مستوى تعليمي عالي ، يمكن أن نلخص من هذا أنه قد حدث تغير اتجاه التعليم ، بحيث لم يكن يعطي له أدنى اعتبار لدى أجيال الثلاثينات و الأربعينات إلى غاية الخمسينات ويسجل بنسب مرتفعة لدى جيلي السبعينات و الثمانينات في بروز عدد من المبحوثات ذوات مستوى تعليمي عالي .

و منه نستنتج أنه قد حدث تغيير يمكن وصفه بالتغير التدريجي تزيد حدته و قوته كلما انتقلنا من جيل لآخر ، فهناك حالة ثبات الأجيال الثلاثة الأولى (الثلاثينات ، الأربعينات و الخمسينات) في موضوع التعليم أين تتوول الفروق الجيلية ، بحيث عاشت الأجيال الثلاثة السابقة الذكر في أوضاع واحدة وساد حياتهم نسق قيمي واحد لم يتغير ، هذا إذا ما قورن بالأجيال السبعينات و الثمانينات التي حصل فيها تغير جذري في تصور أفراد المجتمع الريفي لتعليم المرأة .

فعند جيلي السبعينات و الثمانينات يأخذ التعليم بعدا ثقافيا و إجتماعيا و إقتصاديا ، و اليوم تعتبر مبحوثات جيل الخمسينات و الستينات أمهات إختلف تصورهن نحو التعليم و هن يحفزن بناتهن اليوم على الدراسة و مواصلتها و الوصول إلى أعلى مستويات و هذا من أجل تحقيق مكانة إجتماعية و إقتصادية بالدرجة الأولى، و لاحظنا من خلال إجراء المقابلات مع المبحوثات أن أمهات مبحوثات جيل الثمانينات يوصين بناتهن بعدم التفكير في الزواج إلا بعد إتمام دراستهن و الحصول على شهادات جامعية ليأتي الزواج بعد نهاية مرحلة التعليم على حد تعبير إحدى الأمهات، " أخدم يا صغري لكبري " أي أن التعليم أو الشهادة تحقق غاية إقتصادية متمثلة أساسا في العمل الذي يكون مقترنا بشرط العمل على اساس الشهادة مثل في الطب ، التعليم وهي المهن المفضلة و المحببة لدى أغلب المبحوثات ، وهذا ما سنشرحه بشكل مفصل في مبحث "تصور المبحوثات لعمل المرأة خارج المنزل" ، كما لوحظ أن جيل السبعينات و الثمانينات و خاصة السبعينات هم الأكثر ميلا للتعلم و متابعة الدراسة حتى المستوى الجامعي ، بحيث يوجد فئة منهن توقفن عن الدراسة بسبب الظروف الأمنية في فترة التسعينيات و إتجهن للحياة الزوجية . سواء كانت حياتهن الزوجية ناجحة أم لا ، فإنهن نادمات عن ترك الدراسة و هذا الحرمان ينعكس على أطفالهن حيث يحفزنهم على الدراسة ، أما بالنسبة لغير المتزوجات ، فإنهن دخلن في مراكز التكوين و بعضهن من واصلن دراستهن بالمراسلة و هن الآن في الجامعات .

وتبعا للإحصائيات حول التعليم طرحنا السؤال التالي على المبحوثات :" حسب رأيك ماهو الفرق بين المرأة المتعلمة و المرأة غير المتعلمة؟" ،فكانت الإجابات مصنفة حسب ماهو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 05: الفرق بين المرأة المتعلمة والمرأة غير المتعلمة :

مواضع الفرق	ك	%
- في طريقة لتفكير	224	44
- أسلوب التربية	212	23
- تسيير البيت	117	23
- العمل خارج البيت	6	1

- آخر	45	9
المجموع	**509**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

وقوفا عند قوله تعالى **«هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعل مون »**انطلاقا من هذه الآية الكريمة يتضح جليا أن هناك مواضع فرق هامة بين المتعلم وغير المتعلم ، وقد تمكنا من خلال إجراء المقابلات مع مجوعة البحث حصر بعض مواضع هذا الإختلاف، بحيث أن **44 %** من المبحوثات يرون أن الفرق يكمن في طريقة التفكير أين تكون المرأة المتعلمة أكثر وعيا من المرأة غير المتعلمة والتعليم من شأنه أن يؤثر على طريقة حياتها سواء في معاملة الزوج أو تسيير شؤون البيت أو تربية الأولاد ، كما أنه يكسبها مكانة اجتماعية سواء في أسرتها أو في المجتمع الذي تنتمي إليه وعلى حد تعبير إحدى المبحوثات من جيل الأربعينات "المرأة القارية تكون منورة أو فاهمة تعاون ولادها او راجلها في هذا الوقت، مشي كيما حنا حدنا حد الغسيل أو الطياب"،كما أن **23 %** من المبحوثات يرون أن الفرق يكمن أيضا في أسلوب التربية وطريقة تسيير الب يت ، فالمرأة المتعلمة تكون أكثر حرصا في طريقة ت ربية أولادها كما أنها تعمل عل تنظيم النسل أو تحديده .

فحسب تصور بعض المبحوثات أن المرأة المتعلمة لا يتجاوز معدل إنجابها بين اثنان إلى ثلاثة أطفال بحيث تحرص على تربيتهن من الناحية الاجتماعية والدينية والثقافية كما أنها تحرص على مظهرهم الخارجي من الناحية الهندام و النظافة، بالإضافة إلى تسيير شؤون المنزل من الناحية المعنوية في معاملة الزوج و أهل الزوج ومن الناحية المادية ، إلا أن هنا ك بعض من المبحوثات خاصة من جيلي الخمسينات والستينات يرون أن المرأة غير المتعلمة التي تقيم مع أهل الزوج أحسن معاملة لأهل زوجها من المرأة المتعلمة ،فالمرأة غير المتعلمة تكون أكثر تفهم وتواضع من المرأة المتعلمة المتكبرة، إلى جانب أن **1%** من المبحوثات يرون أن الفرق يكمن أيضا في أن المرأة المتعلمة تكون لها ميزة العمل خارج المنزل و الخروج المتكرر الذي يكسبها خبرة أكثر في الحياة وفي الأمور التي تعنيها و أسرتها أ كالقدرة على التسوق، عكس المرأة الماكثة في البيت وخاصة غير المتعلمة ، إلى جانب **9%** من المبحوثات وضعن مواضع فرق أخرى ، كأن المراة المتعلمة تعمل على تنظيم النسل والإنجاب .

ففي الماضي لم يكن يعطي أهمية لتعلم المرأة، فالمراة التي تنجب عددا كبيرا من الأولاد وخاصة الذكور منهم وتتقن الأعمال المنزلية وحتى ا لفلاحية كانت تحظى بمركز اجتماعي مرموق وكانت محترمة، وأما اليوم فلم تعد هذه المظاهر تسهم في رفع مركز المرأة وإ نما أصبح التعليم والعمل يمنح مركز اجتماعيا أكثر من الزواج وإنجاب الذكور أ ي القوة الإقتصادية و الثقافية للمرأة طغت على قوة

الزواج و الإنجاب وإتقان الأعمال المنزلية . ومن خلال الشكل البياني التالي يتبين لنا أسباب عدم تعلم المبحوثات عبر كل الأجيال.

الشكل البياني رقم 03

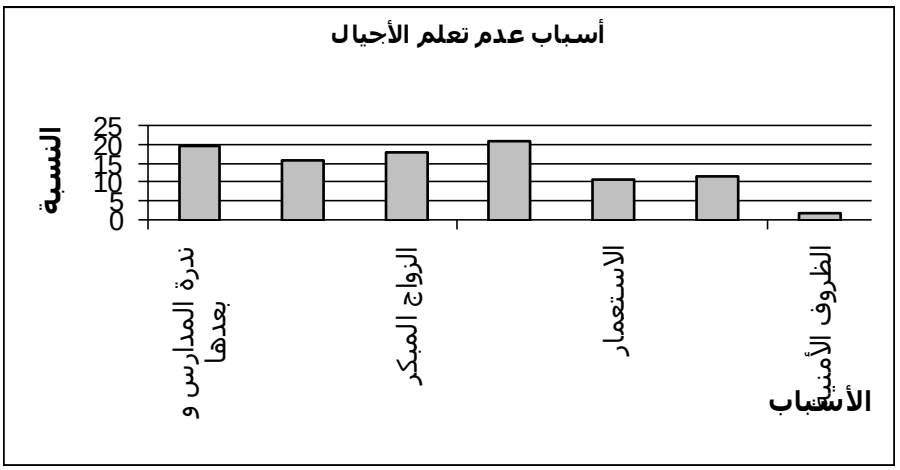

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تتنوع الأجيال المشكلة لمجموعة البحث ولكل جيل من هذه الأجيال خصوصيات متميزة تطبعه بطابع خاص به وتجعله يختلف عن بقية الأجيال الأخرى، فإن كلا من جيل الثلاثيات والأربعينات حتى جيل الستينات و نسبة ضئيلة من جيل السبعينات قد حصر ن عدم التحاقهن بالمدارس لمجموعة من العوامل تتمحور أساسا في ندرة المدارس في منطقة (حلوية) وربطها مباشرة مع العادات والتقاليد التي كانت تسيطر على عقليات وذهنيات سكان المنطقة الريفية ومعتقداتهم حول المرأة أساسا ، إلى جانب الزواج المبكر، هذه الظروف كان من شانها أن تضع حاجزا أو حدا بين المرأة وخروجها بالدرجة الأولى وبين المرأة وتعلمها .

أما مبحوثات جيلي السبعينات والثمانينات قد حصرن هذه الأسباب في عدم الكفاية الهادية للأسرة وعدم قدرتها على تحمل مصاريف دراسة المرأة ، لذا كانت هناك مرحلة تتوقف فيها المرأة عن مزاولة الدراسة، سواء في نهاية المرحلة الابتدائية أو نهايۃ المرحلة الإكمالية، إلى جانب الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في سنوات التسعينات، ومنطقة "حلوية" لم تكن بمعزل عن هذه الأحداث والتوترات في الأحوال الأمنية، فقد كان لحدث "الإرهاب" شأن كبير في تخلى بعض الفتيات عن مزاولة الدراسة خاصة من كن في المرحلة الإكمالية والثانوية ، رغم أن الأسرة كانت من قبل تدعم فكرة تعلم الفتاة ، إلا أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن ، فقد كانت الظروف الأمنية الدافع القوي في توقف العديد من فتيات المنطقة وانقطاعهن عن الدراسة، والتعليم بصفة عامة و حتى عن مزاولة أعمال أخرى، كالتكوين والعمل خارج المنزل، فقد كانت عشرية التسعينات بمثابة حجر عثرة في وجه المرأة وتعليمها و عملها، حتى أنه كان له أثر كبير في زواجها وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا .وفي الجدول الموالي يتوضح تقييم المبحوثات لدرجة تغير التصور نحو التعليم .

جدول رقم06: يبين إذا ما كانت التصورات نحو التعليم قد تغيرت:

الموقف	ك	%
- تغير جذريا	155	69
- نوعا ما	69	31
- لم يتغير	-	-
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

من مسلمات الطبيعة أن التغير هو ظاهرة طبيعية تتصف بها الحياة ، وقد أثبتت الدراسات السويولوجية أن المجتمع هو في حالة تغير دائم ومستمر ، وعليه فإن أوضاع وأحوال المجتمعات تتغير بصفة دائمة في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والسياسية ...الخ، ومنطقة "حلوية الريفية "باعتبارها جزء من مجتمع كبير ، فإن التغيرات التي تلحقه من شأنها أن تنعكس على الوحدات أو أجزاء هذا المجتمع، والمجتمع الريفي هو جزء من المجتمع أكبر ، لذا فالتحولات الماكرو سوسيولوجية للمجتمع الأم تنعكس على المجتمع الريفي وتؤثر فيه، و يتضح هذا جليا من خلال الجدول المقابل فنلاحظ أن **69 %** يرون أنهن لمسن هذه التغيرات في مجال التعليم بحيث يرون أن هناك فرق شاسع و واضح بين جيل الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات ، كما أن هناك فرق واضح بين هذه الأجيال كلها وجيل الثمانينات على الخصوص، وجزء من جيل السبعينات سمحت لهن ظروف الحياة التي يعشنها في ظل مجتمع ريفي تأثر بعوامل تغيير داخلية مست المجتمع الأكبر والمتمثل في المجتمع الجزائري و ما لقيه من تأثيرات بدوره من خلال عوامل خارجية تتمثل أساسا في وسائل الإعلام و الاتصال و بما تحمله من ثقافات مختلفة وطرق حياة متنوعة ومختلفة عن أساليب الحياة في المجتمع الجزائري عموما ، والمجتمع الريفي "حلوية" على الخصوص وكان موضوع التعليم واحد من بين مجموعة التغيرات التي ظهرت في المجتمع الجزائري بحيث أعطت الدولة انطلاقا من السبعينات أهمية كبرى للتعليم في إنشاء المدارس وتوفير النقل المدرسي ، وكذا فرض إجبارية التعليم ومجانيته وهذا ما لقي صدى كبير في المجتمع الريفي "حلوية" ، حيث نلاحظ اليوم أن في المنطقة المدروسة ،بنيت مدرستين للتعليم إبتدائي الأولى "مدرسة بورقعة محمد" سنة **1971** والثانية "مدرسة زيتوني محمد" سنة **1989** بالإضافة إلى إكمالية سنة**1989** ،فإنطلاقا من نهاية الثمانينات بدأ عدد المتمدرسين في الإرتفاع سنة تلوى الأخرى في الأطوار الثلاثة ، ففي سنة **1987** بلغ عدد الإناث المتمدرسات **817** فتاة أما في **1993** بلغ عدد المتمدرسات **1041** ،ليرتفع إلى **1218** في **1998** ،أما في **2005**بلغ عددهن **859** ،وهذا لا يعني إنخفاض في إقبال البنات على الدراسة وإنما هو راجع إلى تراجع عدد المواليد في المنطقة بالمقارنة مع

السنوات الماضية ، فحسب المونوغرافية المنطقة فإن نسبة تزايد السكان قد تناقصت من **4.5 % بين (77-1987)** إلى **2.71** بين سنوات **(87- 1998)** ، وهذا ناتج عن إتباع الأسرة الريفية اليوم سياسة تباعد الولادات وتحديد النسل، وأصبحت المرأة الريفية تأخذ إحتياطات أكثر في هذا المجال نظرا لعدة إعتبارات سنتطرق إليها لاحقا ، فيما نلاحظ أن **31%** من المبحوثات يرون أن التغير قد حدث نوعا ما في مجال التعليم بحيث بقيت بعض الأسر متشددة نحو موضوع خروج المرأة بوجه عام ، ونحو التعليم على وجه خاص إضافة للزواج المبكر وكذا وتمسك بعض الأسر بالعادات والتقاليد خاصة نحو خروج المرأة وبالأخص بعد بلوغها ، كما أن بعض مبحوثات جيل السبعينات لم تسمح لهن الفرصة بمواصلة تعليمهن نظرا للظروف الأمنية، فمع التغير الملحوظ من حيث زيادة اماكن لدراسة ونسبة المتمدرسين إلا أنهن يرين أنهن عايشن فترة لا أمنية كانت كفيلة بتغير مسار حياتهن فمن هن من توقفت عن الدراسة ومن هن من تزوجت على حد تعبير احدهن: " مالينا حبسهم والديهم وإحنا حبسونا الإرهاب".

الجدول رقم07 : أسباب تغيرالتصور نحو التعليم:

الأسباب	ك	%
- تأثير وسائل الإعلام	193	18
- ضغط الفتاة على أهلها	68	6
- انتشار المدارس	224	21
- التقليد في السلوك	218	20
- تأخر سن الزواج	173	16
- توفر مناصب عمل المرأة المتعلمة	207	19
المجموع	**1083**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

بينت الدراسات السوسيولوجية في مجال التصورات الإجتماعية ،أن هذه الأخيرة إنما تتشكل وتتبلور عند الفرد من خلال تفاعله الإجتماعي ،وتأثره بمحيطه الإجتماعي ،يظهر عندئذ التصور كحالة للمعرفة الإجتماعية ،و بإعتبار الفرد إجتماعيا بطبعه ،فهو يدخل في تنظيمه العقلي أفكارا و قيما ونماذج يستمدها من المجتمع من خلال تفاعله وتجاربه و تأثره بالمجتمع بكل ما يحمله من نماذج للسلوك و الأفكار ، وبما يحمله من مؤثرات وعلى رأسها وسائل الإعلام و الإتصال .

وعليه فإن أي ظاهرة تتغير في الطبيعة تكون ناتجة عن مجموعة من العوامل والأسباب وهذا ما ينطبق على الظواهر الاجتماعية ، فالتغيرات التي تحدث في المجتمع في شتى المجالات السياسية منها و الدينية والثقافية عادات تقاليد ...الخ تكون نتيجة لعوامل وأسباب ، ومن الأسباب التي إستطع نا جمعها وحصرها من المبحوثات حول أسباب تغير النظرة للتعليم هي انتشار المدارس كعامل أول محفز أدى إلى

إقبال المرأة على التعلم و تحفيزها من قبل اسر تها بنسبة **21%** من الأسباب ، فقد بلغ عدد المد ارس الابتدائية في المنطقة الريفية "حلوية" مدرستين وإكمالية للتعليم المتوسط، بالإضافة إلى توفر وسائل النقل في المنطقة بحيث تعد منطقة حلوية منطقة حيوية ونشطة فيما يخص النقل كما أن **20%** من المبحوثات يرون في مسألة التقليد في السلوك عامل من عوامل تغير المواقف بحيث نعرف أن طبيعة الحياة الريفية للأسر قائمة على درجة من الاحتكاك فيما بينهم أكثر من سكان المدينة ، كما أن أغلب الأسر في المنطقة هم أقارب يتبادلون الزيارات ويلتقون في المناسبات ، أين يتبادلون أحاديث حول تعلم الفتيات ، فالتقليد في السلوك والمحاكاة في الأفعال لها دور كبير في انتشار التعليم ، كما أن **19%** من مجتمع البحث يرون أن من أسباب انتشار قبول تعليم المرأة هو وفرة مناصب العمل للمرأة المتعلمة ، بحيث تكون لها فرصة أكبر في الحصول على عمل محترم على حد تعبر إحداهن " يكون عندها خدمة بالقيمة بقرا يتها " وهنا نقصد عمل في مجال الطب أو التعليم والتي تعني بها الأعمال ذات القيمة في حين أن **18%** ترجع إلى انتشار وسائل الإعلام وتأثيرها على سلوكات الأفراد واتجاههم في التفكير ، مع العلم بأن وسائل الإعلام تحمل ثقافات متنوعة و مختلفة عن ثقافة مجتمعنا من شأن هذه الثقافات أن نؤثر على ثقافة مجتمعنا ، مما يؤدي إلى تراجع مصداقية بعض القيم خاصة نحو المرأة لتحل محلها قيم مستجدة، ومع هذا فإن هذه التغيرات لا تحدث بصفة جذرية وكلية وإنما تبقى محافظة على مضمونها في قالب حديث، فالثقافات الأخرى تؤثر عل أسلوب حياة الفرد في مجتمعنا الجزائري بالدرجة الأولى الذي بدوره يؤثر على مجتمعنا الريفي باعتباره جزء من مجتمع أكبر وهو المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن **16%** من النسبة الكلية للمبحوثات يرون أن سبب تغير المواقف نحو ال تعليم تعود إلى تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة ، حيث تبين أن الجزائر تعاني من إرتفاع لافت لظاهرة العنوسة حيث تشير الأرقام المتوفرة من خلال إحصائيات الديون الوطني للإحصاء (**ONS**) إلى وجود **11 مليون** فتاة عانس منهن **5 مليون** فوق **سن 35 سنة** ، وأطلق إسم دولة العنوسة على الجزائر ، حيث عدد العوانس في الجزائر يفوق عدد الشعب في ليبيا و يفوق **5 دول** خليجية مجتمعة ، و هذا حسب إحصائيات ديسمبر **2005**، أين وجدت المرأة نفسها دون مستوى تعليمي أو بمستوى لا يسمح لها بالحصول على عمل ، فتأخر سن الزواج اليوم وانتشاره لدى أغلب الأسر جعل الأسرة ترفع تلك القيود التي كانت تغلل المرأة من حيث التعليم وكذا التقاليد البالية التي تجعل المرأة في مصاف الممتلكات المكتسبة يتصرف في شأنها كما يتصرف في الأشياء و في تحديد مصيرها في خروجها ودخولها لباسها تعلمها وحتى زواجها وطلاقها ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تغير الموقف نحو تعلم الفتاة، هي وعي الأولياء بأهمية تعلم الفتاة خاصة بعد المستجدات التي ظهرت في الحياة الحديثة التي تفرض وجوب وتعلم ووعي الفتاة ودوره في حياتها وحياة أسرتها إلى جانب المشاكل الاجتماعية الحديثة مثل " مشكلة العنوسة " وتأخر سن الزواج وكذا تحبيذ المرأة المتعلمة والواعية اليوم عن المرأة غير المتعلمة كل هذه العوامل ساهمت مشتركة في تغير النظرة نحو التعلم وكذا تغير تصورات

المرأة لذاتها في ميدان التعليم بتغير تصور أفراد المجتمع الريفي نحو قيمة التعلم . ولاحقا سنلاحظ إذا ما كان يحدد تعليم المرأة بسن معينة.

الشكل البياني رقم 04

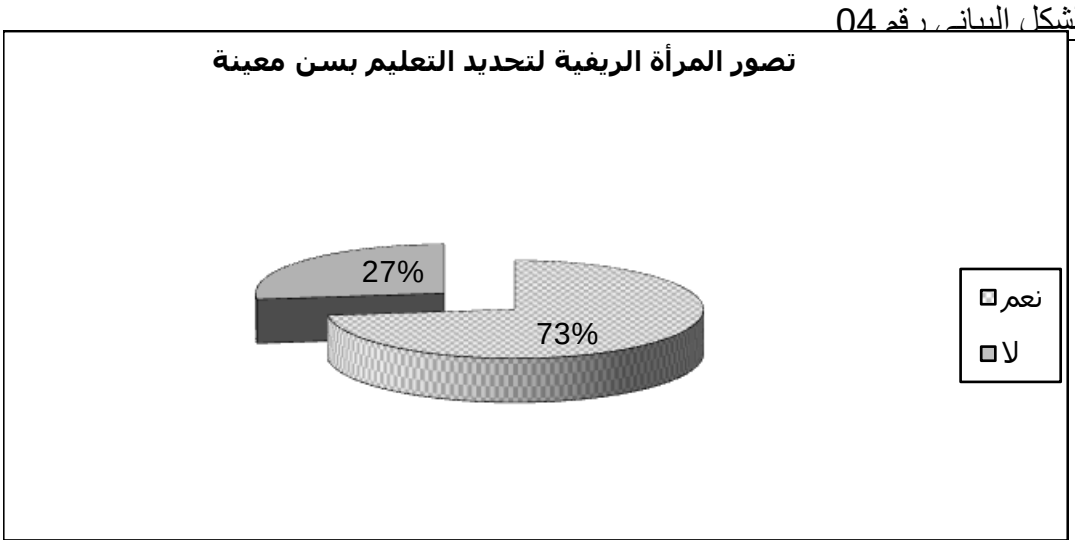

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

من خلال ما يتضح من الجدول نلاحظ أن **73%** من النسبة الكلية لمجتمع البحث وحسب الظروف التي عايشوها أو مازالن يعشنها ، ربما هذه الظروف فرضت نوعا من التصورات لدى المرأة الريفية حول تحديد سن لتعلم المرأة فقد أقرت **73%** منهن على أن هناك سن محدد لتعلم الفتاة قد حدد غالبا إما في نهاية المرحلة الابتدائية او نهاية المرحلة المتوسطة ، و غالبا فإن الأسرة الريفية لا توفر الظروف المادية والمعنوية بصفة خاصة للمراة لكي تتمكن من التعلم ومواصلته ، بل على العكس من ذلك فهي تهيء كل الظروف لكي لا يتحقق ذلك ، وهذا نظرا لعدة اعتبارات ذكرت سالفا في أسباب عدم تعلم المرأة ، في حين أن **27%** منهن يرون أن تعلم المرأة لا يحدد بسن فهي حرة في هذا المجال لتصل إلى أعلى المستويات وقد كانت هذه النسبة بصفة عامة أكبر لدى جيل الثمانينات وأواخر السبعينات ، وفي الجدول اللاحق سنتطرق بالتفصيل لتحديد الأجيال وتصورات كل جيل على حدى نحو تعلم المرأة الريفية .

الجدول رقم 08 : السن المسموح للمرأة الريفية بالخروج للتعلم حسب الأجيال :

الأجيال / السنوات	جيل 30	جيل 40	جيل 50		جيل 60		جيل 70		جيل80	
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10	-	-	36	92	16	59	-	-	-	-

15-10	-	-	3	8	11	41	12	19	-	-
20-15	-	-	-	-	-	-	45	70	2	13
20 فأكثر	-	-	-	-	-	-	7	11	14	87
المجموع	**-**	**-**	**39**	**100**	**27**	**100**	**64**	**100**	**16**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

من خلال الدراسات السوسيوأنثروبولوجية للمجتمعات الريفية تبين أن طبيعة الحياة الريفية كانت تفرض في وقت ليس ببعيد بعض القيود على الإنسان الريفي بصفة عامة مهما كان موق ع في أسرته سواء كان أبا أم أما أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت ، فالبنسبة للأب فإن العمل الفلاحي كان يفرض عليه أن ينجب العديد من الأطفال حتى يكون قوة اقتصادية ويد عاملة تساعد في القيام بعمل الأرض ، نفس الأمر بالنسبة للمرأة والبنت في القيام بالمساعدة في الأعمال الزراعية ، كالتكفل بالحيوانات وبأعمال المنزل ،حتى أن المجتمع الريفي نفسه يفرض على الأسرة الريفية المنتمية إليه نوعا من الحياة وأسلوب خاصا في التفكير والسلوك، من بين هذه التأثيرات كانت تظهر حليا على المراة الريفية في تعلما وعملها زواجها وحتى في طلاقها وخروجها ودخولها ،فالبنسبة للتعلم فإن جيلي الثلاثينات و أربعينات لم يكن لهن الحظ إطلاقا في التعلم أما جيل الخمسينات فنلاحظ أن **92 %** من المبحوثات حددن سن تعلم المرأة في أقل من **10** سنوات هذا إذا لم تدرس عام واحد أو لم تتم نصف العام ، في حين **8%** منهن حددن سن التعلم بين **10** إلى **15** سنة لا أكثر أما جيل الستينات يرون أن **59%** منهن حددن سن التعلم باقل من **10 سنوات** و**41%** منهن حددنه بين **10** إلى **15** سنة فقط ، وطبيعة هذه النسب تعود لعقليات الأسر الريفية في ذلك الوقت أين كان ت العادات والتقاليد البالية تكبل الإنسان الريفي و تتحكم وتسيطر على حياة الأسرة الريفية عامة، والمرأة بصفة خاصة ، وتفرض نمطا معيشيا متزمتا ومقننا تكون فيه المرأة الريفية بعيدة كل البعد عن حقها في التعبير عن الرأي والاختيار و الرفض في كل المواقف التي تواجهها في الحياة ، أين كانت منقادة ومسيرة من قبل سيطرة الأب (رب الأسرة) وحتى من قبل المجتمع الريفي الذي تنتمي إليه ، فحتى لو تسامحت الأسرة الريفية فإن المج تمع الريفي لن يتسامح في خروج المرأة المتكرر ، فالعادات والتقاليد المألوفة والسلوكات المفروضة سواء في مجال التعلم أو العمل على حد قول إحداهن "إلا رحمك إلي ليك ما يرحموكش الناس برى" ،فالمجتمع الريفي كان له تأثير فريد من نوعه في سيطرة على الحياة وطبيعة السلوكات الملزم مجاراتها وإتباعها ، و إلا تتعرض المرأة لقهر اجتماعي يمارس عليها من قبل الأسرة وأفراد المجتمع الريفي معا ، ولكن هذه الظاهرة أو السمة التي كانت تميز المجتمع الريفي بدأت تتلاشى تدريجيا حتى ولوكان ذلك بصفة بطيئة ، بتعاقب الأجيال وهذا ما يتبين لنا من خلال الجدول الذي بين أيدينا فجيل السبعينات أكثر حظا من باقي الأجيال التي سبقته، إذ أن **70%** من المبحوثات يرون أن سن الفتاة كان يحدد

في التعليم بين **15** إلى **20** سنة وهذا يعد تطورا أو تغيرا ملحوظا في مجال تعل م المرأة، على حين أن **19%** من بينهن يرون أن السن يحدد بين **10** إلى **15**سنة بينما **11%** من المبحوثات يرون أن التعلم لا يحدد بسن معينة وإنما توقف الفتيات عن الدراسة يرجع لعجزهن في الحصول على نتائج لمواصلة دراستهن ولا علاقة هنا لتحديد السن، ولكن هنا لا ننس تأثير الظروف الأمنية ودورها في ذلك العجز أو التخلي عن الدراسة، بينما جيل الثمانينات فإن **87%** من المبحوثات لا يحددن سن تعلم الفتاة و **13%** منه حددن سن لتعلم الفتاة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زو اج الفتاة وهذا برغبة منها ، ففتيات جيل الثمانينات يفضلن الزواج عن الدراسة وقوفا عند قول إحدى مبحوثات جيل الثمانينات " خياتي الكبار قروا أو ماداروا والو ، الناس كيكانو يزوجو هما كانو يقراو "، فمن خلال هذا ال قول يمكن لنا أن نلاحظ وبشكل واضح التغير التدريجي في الموقف نحو تعلم المرأة الريفية عبر الأجيال وكلما تقدمنا في الأجيال من جيل إلى آخر زاد إقبال المرأة الريفية على التعلم ومواصلته ونقص ضغط الأسرة عليها وفتحت أمامها آفاق لمجالات أخرى مثل العمل وحتى في أسلوب الزواج والخروج وغيرها، ومما إلتمسناه من المبحوثات اللاتي تابعن دراستهن أو مازلن في الإكماليات و الثانويات وحتى الجامعات ،أن هدفهن لم يكن التعلم بالدرجة الأولى وإنما إجتهادهن في مؤسسات التعليم وحصزولهن على أفضل النتائج راجع إلى الخوف من المكوث في البيت في حالة ما إذا فشلن في الدراسة ، فهذا الهاجس دفع بهن إلى الحرص في طلب العلم والإجتهاد فيه ، وهذا الأمر راجع أساسا لما لاحظوه من خلال تجارب أخواتهن أو أقاربهن .

3.7- عرض وتحليل المعطيات الخاصة بعمل المرأة الريفية خارج المنزل

الجدول رقم 09 : الموقف من عمل المرأة الريفية :

التصور	ك	%
- موافقة جدا	175	78
- نوعا ما	18	8
- موافقة	4	2
- لا أوافق	27	12
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

في مجتمعاتنا الريفية غالبا ما يكون العمل الزراعي هو الأساس الاقتصادي الأول الذي تقوم عليه الحياة الريفية، وهذا ما يتطلب تعاون كل أفراد الأسرة الريفية في القيام بهذا العمل، الأبناء في خدمة الأرض والعمل وباقي الأعمال الزراعية والمرأة في تربية الحيوانات كذلك والاعت ناء بها والقيام بالمساعدة في أعمال الزراعة كالحصاد و جني الغلة وغيرها من الأعمال التي كانت تشارك المرأة في عملها، فالعمل الزراعي كان جمعي بمعنى أن جميع أعضاء العائلة يتعاونون على القيام به ويؤدونه لا عن تقسيم معين أو مفروض وإنما على أساس مسؤولية الجميع عن الإنتاج، فعمل المرأة في الماضي كان عملا داخليا أي في إطار الأسرة والمنزل، فلم يكن مسموحا لها بالخروج والعمل خارج البيت ، فقد كان تصور المرأة في جيل الثلاثينات والأربعينات والخمسينات وحتى الستينات أن ها مخلوق يجب أن لا يتنقل بعيدا عن دائرة الأسرة، فالخروج كان نادرا وبصح بةفرد من أفراد الأسرة كبيرا كان أ و صغيرا، فتصورها لذاتها أنها إذا خرجت إلى العمل أو لزيارات م تكررة أنها خارجة عن العادة والمألوف وأنها تفعل شيئ مخزي وعار إذا فعلت ذلك ، وهذا ما كان تصور الآخرين كذلك نحوها ، أما في جيل السبعينات والثمانينات فنلاحظ أن هذا التصور قد تناقص نوعا ما عما كان ع ليه، فللعمل المأجور مطلوب اليوم لدى كل فئات النسوة حتى الفـئات جيلي الستينات والخمسينات ، فهن اليوم يرغبن في العمل والحصول على شغل ، وهذا نظرا لغلاء المعيشة وتدني المستوى المعيشي للأسرة الريفية، أصبح العمل اليوم مطل با لدى كل الفئات والأعضاء، تقول إحداهن "نخدموا مرى أو راجل أو ملحقناش" فتغير الأوضاع الاقتصادية أثر على سلوكات وعقليات أفراد الأسرة الريفية وأثر على طريقة تفسيرها ومواقفها.

فالمرأة اليوم وفي مختلف الأجيال ترغب في العمل وخاصة جيل السبعينات المتزوجات منهن واللواتي يواجهن ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، أين توقفن عن الدراسة من اجل الزواج وهن الآن نادمات لعدم إكمال دراستهن للحصول على وظيفة في ميدان التعليم خاصة والطب كذلك، فمبحوثات جيلي الأربعينات إلى جيل السبعينات المتزوجات منهن والأرملات والمطلقات على حد السواء يعملن من اجل تحفيز بنا تهن على الدراسات والبحث عن عمل وهذا بغرض كفاية أنفسهن ومساعدة أسرهن المحتاجة، حيث أن **78%** منهن يوافقن جدا حول موضوع عمل المرأة و يحفزن اليوم بناتهن وأنفسهن من أجل العمل والحصول على شغل ،بينما **8%** منهن يوافقن نوعا ما و **12%** لا يوافقن عـلى عمل المراة الريفية خارج المنزل، وأغلبهن من جيل الثلاثينات والأربعينات ولم تكن تتصورن أنفسهن وهن عاملات خارج المنزل، حيث كان يعـتبر عار عليهن لأن شرف المراة ومركزها الاجتماعي يزداد ويرتفع بعملها في منزلها وإتقانها للأعمال المنزلية والزراعية معا مثل تربية الحيوانات والتفنن في تخزين المواد الغذائية لأطول فترة وبأكثر

كمية، إضافة إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد وخاصة الذكور منهم لأنهم كانوا يعتبرون فخر الأسرة الريفية ويزيد في قوة المرأة الريفية وتقوي شوكتها بين أفراد الأسرة ومجتمعها الريفي عموما .
وقد جمعنا أهم أسباب تغير التصورات نحو العمل و قيم أخرى في جداولنا اللاحقة .

4.7- عرض وتحليل المعطيات الخاصة بدور ومكانة المرأة في أسرتها:

الجدول رقم10 : تقييم المبحوثات لعلاقتهن مع أفراد أسرتهن :

نوع العلاقة	ك	%
- جيدة جدا	36	16
- جيدة	76	34
- نوعا ما	87	39
- سيئة	25	11
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

في المجتمعات الإنسانية وخاصة الريفية منها لم تحتل المرأة مكانتها الاجتماعية المستحقة على الرغم من أنها كانت ولا تزال الوحدة البنائية الأساسية في الأسرة الريفية والمجتمع ، بحيث كانت تقوم بمختلف الأعمال المنزلية إلى جانب أنها كانت تساهم إلى جانب الرجل في أعمال الزراعية، كالاعتناء بالحيوانات وجني المحصول وتخزين المنتجات الزراعية كالطماطم والفلفل ومختلف الحبوب التي ستلزم تجفيفها وتخزينها، وعلى الرغم من هذا فإن المرأة لم تنل ما تستحقه في وسط أسرتها ومجتمعها الريفي المركز الاجتماعي المناسب ، بحيث كان يعتبرها رب الأسرة ممتلك كواحد من الممتلكات التي يكتسبها ، أين تعامل بازدراء واحتقار ولا يعطي لرأيها أدنى أهمية إلا نادرا ، أين تكون بعيدة عن إبداء رأيها أو حتى الرفض ، حتى أن حظها في الطعام كان أقل حظا ن نصيب الرجل ، لاسيما أنه كان يمثل قوة اقتصادية في خدمة الأرض العمل الزراعي، وعليه تختلف المعاملة بين الجنسين وتختلف على إثرها العلاقة بين المرأة وأفراد الأسرة حيث نلاحظ أن **16%** من المبحوثات يقدمن علاقتهن مع أسرهن على أنها جيدة جدا وأغلبهن من جيل الثمانينات أين تتمتع المرأة بحرية أكثر واستقلالية أكبر من مبحوثات باقي الأجيال، ويظهر هذا جليا في مزاولتها للدراسة أو التكوين أو حتى العمل وخروجها باستمرار والأخذ برأيها في الأمور التي تختصها خاصة الزواج ، بحيث أنه غالبا ما يكون رفضها للخطيب مقبولا ومستجابا له على عكس أن **11%** من المبحوثات يشعرن بأنهن محبوسات من قبل أسرهن ومستبدات وأغلبهن من جيل السبعينات والستينات وهذا بالرغم من أن جيلي الثلاثينات ،الأربعينات والخمسينات كانوا أكثر تشددا

معهن، إلا أنهن لم يشعرن بإ ستياء اتجاه أسرتهن بل يرونه على أنه أمر عادي وحياتهن كانت عادية ومثالية بالنسبة لمثيلاتهن في المنطقة أو في أسر أخرى ، إلا أن جيلي الستينات والسبعينات يتمتعن بشيء من الوعي والتطلع لأمور أخرى مثل الدراسة والعمل نتيجة لتأثير عدة عوامل أهمها وسائل الإعلام والاتصال خاصة عند مقارنة وضعيتهن سابقا بوضعية جيل الثمانينات (أجيال اليوم) ،حيث لم تكن لهن حرية في التعليم ومواصلته أو العمل أو الحق في قبول أورفض الخطيب بل كن منصاعات وراء أوامر ورغبات الأسرة الريفية على وجه التحديد ومجتمعهن الريفي على وجه العموم، هذا دون الأخذ برأيهن لذلك من هن من رضيت وقبلت بالأمر الواقع ومنهن من انعكس هذا الوضع على علاقتهن بأسرهن مما إنعكس على علاقتهن بأسرهن سلبا .

في حين أن **39%** من المبحوثات يقيمن علاقتهن بأسرتهن على أنها حسنة نوعا ما حيث حسب تصورهن لم تكن أسرهن متشددة معهن كما أن المبحوثات لا يحسن أنهن تعرضن للقهر الأسري أو غير ذلك من الضغط، بينما **34%** من النسبة الكلية للمبحوثات يرون أن علاقتهن كانت جيدة مع أفراد أسرتهن.

وعلى هذا الأساس فإن أغلب المبحوثات لا زلن لحد اليوم يلمن أسرهن على عدة مواقف تعرض إليها ولم يسمح لهن بتحديد والتعبير عن مواقفهن أو الأخذ بها، خاصة في مسألة الزواج، بحيث كانت هناك السلطة والسيطرة التامة لرب الأسرة في تزويج الفتاة دون انتشاراتها هي بالذات وفي أحيانا دون استشارة والدتها، إنما الأمر كان يتم عادة في المقهى او السوق بين الرجال فقط، إلى جانب مسألة التعليم والعمل كذلك، أما جيل الثمانينات بصفة خاصة وأواخر السبعينات تمتعن بقسط يعد كبير مقارنة بغيرهن من مبحوثات الأجيال الأخرى في حرية إبداء الرأي وباقي مواقف الحياة كالتعليم والعمل.

الجدول رقم 11 : استشارة المرأة في مشكلة أو أمر عائلي :

التصور	التكرار	%
- بصفة دائمة	38	17
- أحيانا	95	42
- أبدا	91	41
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

حتى نفهم ونفسر سلوك الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها علينا أولا أن نعرف مكانته في هذه الجماعة والدور الذي يقوم به هذا الأخير يكون محددا من خلال مجموعة من السلوكات المتوقعة في إطار الثقافة العامة لهذا المجتمع ففي المجتمعات الريفية يقع عبء توفير المتطلبات المادية على الرجل في العمل الزراعي بمختلف أنواعه من هنا تكون للذكور السيادة ويكون مركز المرأة قليل الأهمية، ولا بد إذن أن يكون تابعا للرجل، فالأساس الاقتصادي هو الذي يحدد السلطة والسلطة هنا تكون على أساس الجنس ، فمهما كانت للمرأة من سلطة أو حرية التصرف في أمور المنزل إلا أنها كانت في كل الأحوال مقتدية بنصائح الرجل وتابعة له .

بحيث أن **41%** من مجموع المبحوثات أجمعن على أنه لم تكن لهن أدنى سلطة في أمورهن ولا يأخذ برأيهن في المسائل العائلية أو تصريف أمور المنزل أو في أخذ القرارات و أغلبهن من جيل الثلاثينات والأربعينات، حيث كان الرجل يشرف وهو المسؤول الذي يزوج ويطلق ويفصل في المنازعات بين أفراد الأسرة الريفية وبين الأقارب وتكون زوجة تبعا لذلك مسؤول مسؤولية محدودة فهي تنظم شؤون المنزل من حيث القيام بالواجبات المفترضة مثل تربية الأطفال و إعداد الطعام وتدريب الإناث من أولادها وتوزيع العمل بينهن وبين زوجات أبنائها كذلك كانت لديها مسؤولية خارج نطاق الأسرة بحيث تساهم في الإنتاج الداخلي للأسرة كتربية الدواجن وحلب الأبقار وغزل الصوف وتصبير وتخزين المواد الغذائية التي تحتاجها الأسرة في حياتها اليومية كالطماطم والفلفل والزيتون وتصبيره وعصره وغيرها من الحبوب التي ستلزم التخزين، فالمسؤولية في الأسرة الريفية كانت تحدد على اساس الجنس وكانت مسؤولية المراة محددة في نطاق أو على أساس نصائح وتوصيات الذكر أو بالأحرى رب الأسرة الذي يكون غالبا الأب أو في حالة عجزه التام أو غيابه يحل محله الابن الأكبر ، فالسلطة أو المسؤولية التي كانت معطاة للمرأة هي مسؤولية شكلية تنفيذية لا تشريعية ،حيث تأخذ المرأة تعليماتها من رب الأسرة، بينما **42%** من المبحوثات يتم إستشارتهن في المشاكل والأمور العائلية وكان يؤخذ برأيهن ، تقول إحدى المبحوثات من جيل الخمسينات أن الإستشارة كانت تدخل في نطاق التحاور والكلام لمجرد " القسرة " على حد تعبيرهن لكن القرار كان يتخذ قبل "القسرة" يعني سماع رأي المرأة هو بدون جدوى حسب المثل "شاور مرتك وأخدم عكسو" بحيث أن بعض أرباب الأسر كانوا يستشرون زوجاتهن على أساس التحدث والمناقشة لكن في آخر المطاف فإنه يأخذ برأيه هو لا برأي المرأة وبالمقارنة مع جيلي الثلاثينات والأربعينات فإن جيل الخمسينات فما فوق هو أكثر حظا ، بحيث نلاحظ أن **17%** من المبحوثات وأغلبهن من جيل السبعينات والستينات يتم استشارهن في الأمور العائلية وحتى الأخذ برأيهن نظرا لنسبة الوعي الذي تتمتع به مبحوثات هذه الفئة من الأجيال أو مستوى الوعي الذي يتمتع به الذكور والإناث على حد السواء أجيال الستينات و السبعينات ، فلم يعد ينظر للمرأة تلك النظرة الدونية المستنقصة لشأنها ورأيها ،لذا لا نقول أن هذا التصور قد تغير تغيرا جذريا ولكنه تناقص عما كان عليه بحيث تلك السيطرة والضغط الذي كان يمارس في حق المرأة قد بدأ

يتلاشى نوعا ما عما كان عليه ، وأصبحت تتمتع بمستوى تعليمي ومعرفي وإدراكي لشؤون الحياة نظرا لاحتكاكها بعدة مؤثرات منها التعليم والعمل وكذا تأثير وسائل الإعلام والاتصال وعلى رأسها التلفاز ، حيث أصبحت تتمتع بقدر من المعرفة من حها مركز ا غير الذي وضعت فيه مبحوثات جيلي الثلاثينات والأربعينات على وجه الخصوص ، أين كان لا يؤخذ برأي المرأة حتى في مسألة زواجها أو طلاقها بل رب الأسرة هو الذي يقوم بهذه الأمور دون الأخذ حتى برأيها أو حتى إبلاغها حتى توضع أمام الأمر الواقع تقول إحدى المبحوثات الجيل الثاني :" كنا نلعب حتى لبسوتا داونا في الكليش "، وعليه نستنتج أن المرأة الريفية كانت تعد في الدرجة الثانية بعد الرجل .

الشكل البياني رقم 05

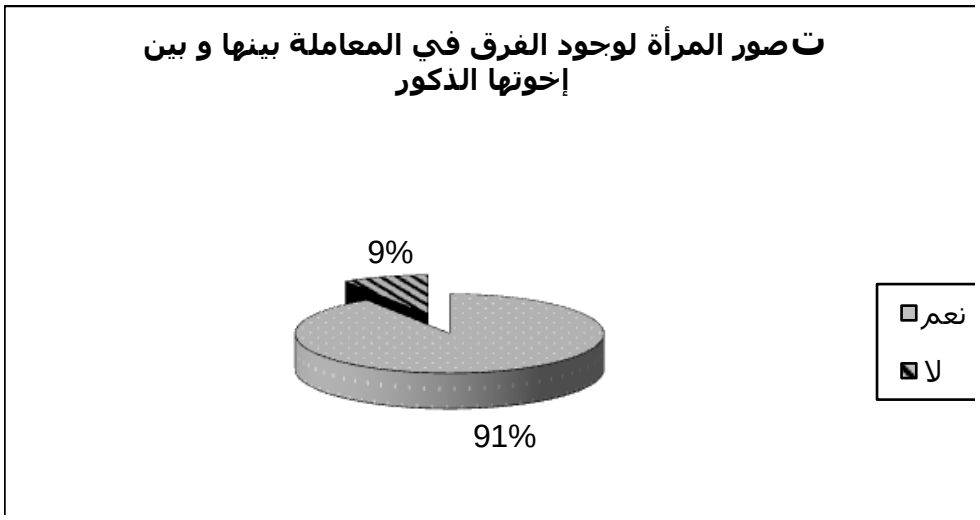

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

في المجتمعات الريفية الزراعية أين يقع عبء العمل الشاق كله على الرجل تكون للذكور السيادة باعتبارهم القوة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الريفية وباعتبار العمل الزراعي هو الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية وعليه تكون السلطة للذكور على حساب الإناث وتتوزع السلطة والأمور على أساس الجنس وتتدرج السلطات الداخلية في الأسرة الريفية من الأكبر إلى الأصغر، فالذكر أو رب الأسرة و الذي يزوج ويطلق ويفصل في المنازعات وتبعا لذلك زوجته تكون مسؤولة عن تنظيم شؤون الدار كلها ويعلي الريفيون من شأن الرجولة وتمييز الولد عن البنت وانطلاقا من النسب نلاحظ أن **91%** من المبحوثات لاحظن هذا الفرق في المعاملة بينهم وبين الذكور ، فالذكر هو الآمر الناهي وهو المسؤول عن ميزانية الأسرة وشؤونها الداخلية والخارجية ، فالأسرة الريفية تمنح السلطة للذكر حتى في الحصص والوجبات الغذائية حيث يكون نصيب الذكر أكثر من نصيب الأنثى وإن كان لا يمارس عمل فإن حظه يكون أفضل بكثير من حظ المرأة ، و مبحوثات جيل الثلاثينات حتى بداية الستينات في تصوراتهن أن هذا شيء واجب وعادي أن تكون المرأة تابعة فقط لا تستطيع القول للمصيب أصبت وللمخطئ أخطأت وفي تصورهن أن هذا خارج عن الآداب والتربية ، ومخالفة الرجل أو عصيان أمره هو جريمة أو كبيرة من

الكبائر و تصورهن هذا هو ما جعلهن تابعات وخاضعات وهن مازالن حتى الآن يؤكدن بأن ذلك التصور هو عين الصواب ، فالأسرة الريفية تتساهل وتتسامح كثيرا مع الذكر في تصرفاته وأخطائه ولكنها تكون متشددة وتمارس القهر على الأنثى ، وتخضع الأنثى لعقاب ولقهر واضح من أسرتها ومجتمعها الريفي في حالة وقوعها في أخطاء ، بينما نلاحظ أن **9%** من المبحوثات يقلن أن أسرهن الريفية لم تجعلهن يحسسن بأنها مختلفة عن الذكر سواء في المعامل ة أو في الأعمال وهذه النسبة متعلقة فقط بمبحوثات جيل السبعينات والثمانينات بصفة خاصة .

تقول إحدى مبحوثات جيل الثمانينات " كيما خويا قرا أن قريت كما هو يخرج أنا نخرج فتصورات مبحوثات جيل الثمانينات بصفة خاصة تختلف جذريا عن تصورات مبحوثات جيلي " الثلاثينات والأربعينات من ناحية الفوارق الجنسية ، فحسب تصوراتهن فالذكور متساوين مع الإناث ولا يوجد فرق بينهما إلا من الناحية الجسدية، فالأعمال التي يقوم بها الذكور بإمكان الإناث القيام بها أو أفضل منهم حتى في اللباس اليوم بإمكان المرأة أن تلبس نفس ملابس الذكر وتتصرف بنفس الطريقة في المشي في الكلام دون أن تشعر بحرج إزاء ذلك فتصورات الأجيال مختلفة عن بعضها البعض حتى أن الأسر الزواجية اليوم تحرص على عدم التفريق في المعاملة ورغم أن بعض مبحوثات جيل الثمانينات والسبعينات يقلن أن أبائهن قد فرقوا في المعاملة بينهن وبين الذكور إلا أن أمهاتهن لا يعترفن بهذا التفريق و يؤكدون انهن لقين نفس التربية والمعاملة عكس الأسرة الريفية اليوم يحرص أغلب الأولياء على عدم خلق هذه الهوة أو الأسبقية للذكور على الإناث وهذا راجع إلى مستوى الوعي الذي تتمتع بها الأسرة الريفية الحديثة مقارنة بالأسرة الريفية التقليدية ، تقول إحدى مبحوثات جيل الخمسينات " الطفلة كلما تزيدها أيجي نهار وين تدور عليك" ، لذلك شعرت الأسرة الريفية اليوم بضرورة عدم إضطهاد والضغط على الفتاة وعدم قوقعتها والتصرف في حياتها ، لذلك الأسرة الريفية اليوم تسمح بتعليم الفتيات ومواصلتهن للدراسة ، كما تسمح لهن بالعمل ، وهذا راجع كما سبق ذكره إلى نسبة الوعي الناتج عن تعلمها وكذا الناتج عن تأثرها بجملة من المؤثرات في طليعتها وسائل الإعلام ، إلى جانب تقليد الأسر لبعضهم البعض في تربية أبنائهم ، خاصة إذا علمنا أن بعض سكان المدن انتقلوا إلى منطقة "حلوية " للسكن واحتكوا بالسكان الأصلين وتأثيرهم عليهم ، حتى أن للأخ الذكر اليوم لا تجده متعصبا اتجاه أخته، فالقيم نحوها تغيرت نوعا ما وتراجعت عن ما كانت عليه بشكل واضح ، أو أخذت قالب جديد وهذا راجع أساسا إلى دور الأسرة الريفية خاصة الزواجية في إلغاء أو التقليل من هذه الفوارق ، بينما نلاحظ أن الأسرة الممتدة خاصة الجد والجدة ، ما زالوا يمارسون هذا النوع من التفريق في المعاملة، فالتقاليد بين الأسر الريفية اليوم تلعب دور كبير في إقامة هذه الفروقات وفي تكوين شخصية محددة المعالم للذكر في السلطة والسيطرة وبالنسبة للمرأة في الخضوع والتبعية.

الشكل البياني رقم 06

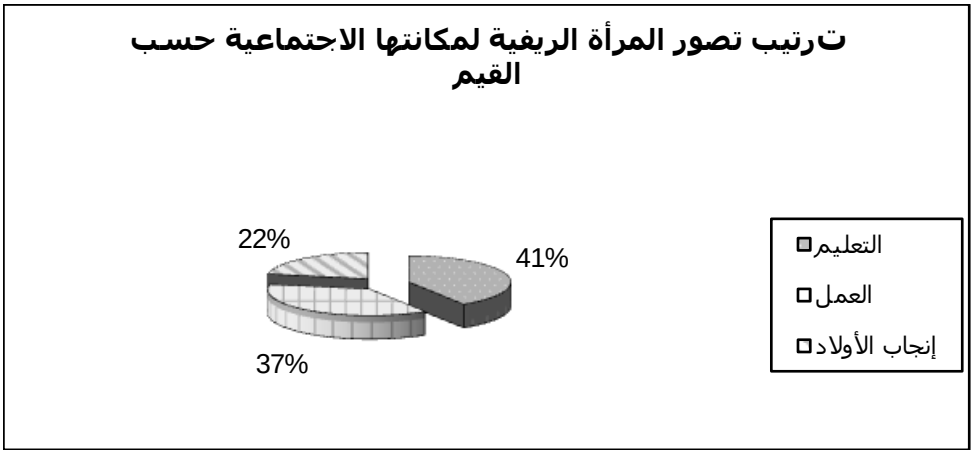

كانت المرأة الريفية في الأسرة الريفية التقليدية تعتمد على إنجاب الأولاد والذكور منهم بالدرجة الأولى لتحصل على مكانة إجتماعية مرموقة ، فالأسرة الريفية كانت تبجل المرأة المتزوجة وترفع من مكانتها وقيمتها الإجتماعية إذا أنجبت عددا كبيرا من الذكور،وهذا الأمر راجع إلى أن الأسرة الريفية كانت تعتمد على العمل الزراعي بالدرجة الأولى كداعم إقتصادي أساسي ،أين كان يعتمد على الأبناء الذكور في تأديته، فإنجاب عدد كبير من الذكور يمنح الاسرة قوة إقتصادية ومكانة إجتماعية وسط المجتمع الريفي،وهذا هو ما كان تصور مبحوثات جيل الثلاثينات و الأر بعنات حتى جيل الستينات بنسبة **22%**،إلا أننا نلاحظ عند باقي المبحوثات وبنسبة**41 %**وحسب تصورهن أن التعليم هو الذي يمنح مكانة إجتماعية للمرأة الريفية وسط أسرتها أو مجتمعها الريفي ،وخاصة إذا ربطنا التعليم مع نوع الشهادة المحصل عليها ونوع العمل الذي تمارسه المرأة على أساس شهادتها التعليمية ،بينما **37%** من المبحوثات يرون أن الأسرة الريفية اليوم تأخذ إحتياطاتها لتنظيم النسل أو تحديده ولم يعد يهمها عدد الذكور أو الاناث ،وإنما الأمر الذي يهمها هو إنجاب عدد محدد من الأولاد الذكور و البنات بما يسمح لها بتربيتهم والقدرة على إعالتهم و تعليمهم ،ولم يعد إنجاب الذكور هو الذي يمنح المرأة مركزا إجتماعيا وإنما عمل المرأة هو الذي يحدد ذلك سواء عملت بشهادة جامعية أو بشهادة من مركز التكوين المهني كحلاقة أو خياطة أو تعمل في الإدارة كمراقبة في المؤسسات التعليمية أو سكرتيرة ،إذا فالوازع المادي و الإقتتصادي صار يمنح المرأة الريفية المكانة و المركز الإجتماعي المرموق أكثر من الزواج و إنجاب الأولاد.

ومنه نستنتج تغير التصورات و المواقف حول المركز الإجتماعي للمرأة الريفية من إنجاب الأولاد الذكور إلى عملها خارج المنزل و تعلمها أي أن الدافع تغير من إجتماعي إلى إقتصادي.

5.7- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالزواج عند المرأة الريفية

الجدول رقم 12 : تصور المبحوثات لطريقة الزواج :

الأجيال / الأسلوب	جيل 30 ك	%	جيل 40 ك	%	جيل 50 ك	%	جيل 60 ك	%	جيل 70 ك	%	جيل 80 ك	%	
الأسلوب الوالدي المخص	35	22	30	22	36	26	18	13	5	4			173
	48	30				92		67		11			
الأسلوب المشترك	-	-	-	-	3	6	9	18	38	74	2	1	51
						8		33		84	33		
الأسلوب الذاتي	-	-	-	-	-	-	-		2	50	50		4
										5	67		
المجموع	**48**	**100**	**30**	**100**	**39**	**100**	**27**	**100**	**45**	**100**	**100**	**3**	**192**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

يختلف الزواج باختلاف الشعوب والثقافات بل ويختلف في المجتمع الواحد حسب ثقافة كل منطقة وللعامل الزمني دور في طريقة وأسلوب الزواج ، فالمجتمع الريفي بالأخص المنطقة الريفية المدروسة (حلوية) كان فيها الزواج عند جيل الثلاثينات يعتمد بنسبة **100%** على الأسلوب الوالدي المحض، كذلك الأمر بالنسبة لجيل الأربعينات يعتمد على الأسلوب الوالدي المحض ، وحسب تصورهن فإن هذه هي الطريقة المثلى في الزواج التي تعتمد عل إختيار الأسرة الزوج أو الزوجة المناسبة لإبنه ، ويتصورن أنه من العار أن تخالف المرأة أو لا ترضخ لإدارة رب الأسرة حتى أنها لا تسمع أصلا أنها مخطوبة ، بل تتزوج مباشرة بعد اتفاق أرباب الأسر وهنا كانت الفتاة تزوج بإرادة الوالد المحضة ، دون تدخلها أو حتى الأخذ برأيها ولم تكن تعرف لا شكل زوجها ولا يعرف بدوره شكلها حتى يوم الزفاف ، فكان رب الأسرة وحده المتكفل بأمور زواج أبنائه الذكور منهم والإناث على حد سواء ، فالذكر لم يكن بأوفر حظ من الفتاة ، ففيما يتعلق بأمر الزواج فإنه يسأل ويشاور على أمر فقط هو إذا كان يرغب في الزواج أم لا و الباقي كله يترك لرب الأسرة.

فأسلوب تزويج الفتاة عند جيلي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى بنسبة كبيرة لدى جيلي الخمسينات والستينات حيث نجد نسبة **92%** لدى جيل الخمسينات وكذلك بنسبة **67%** لدى جيل الستينات كان الزواج يتم بين أرباب الأسر في المقهى أو السوق و خاصة في "قهوة الجامع" كما يسميها أهل المنطقة، هناك يتفق الأباء على تزويج إبن فلان بإبنة فلان ، وكان الزواج يتم كذلك عن طريق الصورة ، من جانب الفتاة فقط بحيث كانت تعرض صورة فتاة معينة على أهل الزوج الراغبين في تزويج ابنهم وبعد موافقة

الأب والأم على الفتاة وأسرة الفتاة فإنهم يعرضون الصورة على الإبن المعني بالزواج ، فيمكن اعتبار هذه الطريقة أكثر تقدما من الأخرى فلم يكن من حق الفتاة والفتى من رؤية بمن يتزوجون إلا نادرا.

و في حين نلاحظ أن **11%** من بحوثات جيل السبعينات تزوجن بنفس طريقة زو اج جيلي الثلاثيات والأربعينات إلى جيل الستينات ومع ذلك فإننا نلاحظ هذا الأسلوب في الزواج (أي الوالدي المحض) تراجع بشكل ملحوظ عند مبحوثات جيل السبعينات ، و تلاشى تماما عند جيل الثمانينات بينما الأسلوب المشترك في الزواج بين الوالدين والأخذ برأي الفتاة واستشارتها ، فإن هذا الأسلوب منتشر عند مبحوثات جيل السبعينات بنسبة **74%** ونسبة **18%** فقط من مبحوثات جيل الستينات ونسبة **6%** لدى مبحوثات جيل الخمسينات ونسبة **2%** عند جيل الثمانينات فهذا الأسلوب يكمن في أن الأسر كانت تستشير بناتها في أمر زواجهن و أعطوا لبناتهم حرية اختيار الخطيب من بين الذين يتقدمون لهن وهذه الحرية تكمن في رفض أو قبول الخطيب و الخطاب لا يقصدون منزل الفتاة مباشرة إلا بعد أن يمروا على عملية تصفية من رب الأسرة ، فليس أي الخطيب من حقه أن يقصد منزل العروس بل يقصد الوالد أولا و هذا الأخير إذا قبله فإنه يطلب منه مهلة ليستشير ابنته وأمها فإذا رفضت فإن والدها لا يجبرها على الزواج منه على حد قول إحدى المبحوثات " الزواج بالرضا والحرث بالروى " أما الأسلوب الذاتي في الإختيار فإنه عند مبحوثات الثلاثينات إلى جيل السبعينات لم يكن مسموحا به أبدا ، بل كن من العار على الفتاة أن تبوح بأنها ترغب في شخص معين حيث نلاحظ أن الزواج الذاتي عند مبحوثات جيل الثلاثينات إل ى الستينات كان غير موجود إطلاقا ، بينما نجده بنسبة **50%** عند جيل السبعينات و**50%** عند مبحوثات جيل الثمانينات، فحسب تصور مبحوثات الجيلين للزواج حتى بالنسبة للعازبات فتصوراتهن للزواج أنهن هن من يقمن باختيار الشريك المناسب لهن ولا يقبلن أن يفرض عليهن بحيث يتصورن أنه لهن حرية التامة في القبول أو رفض الزوج بل الاختيار يكون لهن ، وهن اللواتي يأتين بالخطيب حتى البيت والوالدين لا يمانعان ما دام هذا الخطيب محترما و عاملا ومقدرا للمسؤولية الزوجية، وأغلب المبحوثات اللواتي هن في طور الدراسة أو جامعيات متخرجات فهن يرين أن الزواج مسالة حياة مستقبل وفي النهاية الأمر هي حياتهن وهن من سيتزوجن ، لذلك الاختيار يكون بمحض إرادتهن دون تدخلات أو ضغوطات والمبحوثات العازبات يضعن صورة لشريك المستقبل أن يكون متعلما ووسيما وحبذا إن كان غنيا ويملك سيارة ويرغبن أكثر لو يعرفنه هن بحد ذاتهن في الدراسة أوالجامعة أو مكان العمل أي زواج التعارف بين شخصين، فالزواج اليوم هو زواج بين فردين وغالبا ما يكون من خارج الأسرة الممتدة ،أي زواج خارجي عن الأقارب وأحيانا خارج من المنطقة الريفية ، فالزواج أمس كان يتم بين الأسر والغاية منه هو إقتران أسر الزوجين ، أي أسر الرجل و أسر المرأة فالزواج كان بين أسرتين وليس بين الأبناء كأفراد، وفي مسألة الزواج كانت تقوم مصلحة الأسرة ككل على مصلحة الأبناء كأفراد ولا تعطي أهمية لعواطف المقبلين على الزواج ورأيها في ذلك ما دام ذلك يحقق منفعة ومصلحة الأسرتين الممتدتين،أما

تصورات مبحوثات جيلي السبعينات و الثمانينات إضافة إلى العازبات فإن الزواج يهم الأفراد أكثر مما يهم الأسر خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي لكل من الرجل والمرأة ،وينظر اليوم في الزواج لمصلحة الزوجين ومستقبله ما وليس لفائدة الأسرتين الممتدتين ، حتى أن مبحوثات الأجيال (الثلاثينات حتى الستينات) هم حاليا أمهات لم يبق عندهن اليوم ذلك التصور نحو الزواج وضرورة زواج الفتاة بواحد من الأسرة الممتدة (زواج داخلي) وإنما يبحثن اليوم عن مصلحة الفتاة أكثر من أي شيء آخر ، فالأولوية لحياة الفتاة والرجل الذي تربط به.

ومن خلال هذا التحليل، نلاحظ أن تغير القيم نحو الزواج ناتج عن تأثير بعض العوامل الاجتماعية التي تساعد في تشكيل بعض القيم كوجود المثيرات وبخاصة الأجواء الملائمة والمنشطة لتشكيل القيم ،وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى دور وسائل الإعلام بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة، حيث يمكن للشاشة الصغيرة بما تعرض من أفلام أن تساهم في ظهور بعض القيم غير التي هي متعارف عليها،أو تنزعها عن مكانتها.

الجدول رقم 13: أسباب تغير تصور المبحوثات لأسلوب الزواج:

الأسباب	ك	%
- وعي المرأة ومستواها العلمي	191	33
- كثرة الطلاق	136	37
- المشاكل الناتجة عن الزواج الإجباري	211	24
- تراجع العصبية العائليةوالقبلية في الزواج الداخلي	35	6
المجموع	**573**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

إن ارتفاع مستوى الوعي لدى الفتاة بالأمور التي تخصها وتعنيها، خاصة مع تأثير وسائل الإعلام ومستجدات الحياة الحديثة وبروز النزعة الفردية كلها عوامل جعلت الفتاة اليوم تعي أكثر ما يحيط بها.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن من أهم أسباب تراجع تصور الأجيال أجيال الزواج وأساليبه أجمعت المبحوثات بنسبة **37%** أن من هذه الأسباب ترجع إلى المشاكل الناجمة عن الزواج الإجباري، أين تعاني المرأة ضغوطات في حياتها ، بينما **33%** تعود لوعي المراة ومستواها العلمي، إلى جانب وعي الأسرة الريفية ككل بضرورة استشارة الفتاة في أمر زواجها خاصة . ففتاة جيل السبعينات والثمانينات خاصة تعرف ما يناسبها وما يلزمها، فقد أتاح لها التعليم خاصة والعلم فرصة للخروج إلى الحياة والاحتكاك بالناس والتعرف على شخصيات متنوعة و نماذج أخرى ومختلفة من السلوكات والعقليات ، هذا ما مكنها من أن تكون لها نظرتها الشخصية للحياة وأن تضع لنفسها صورة للزوج المناسب لها، لذلك لم يعد من

المناسب أن تفرض عليها الأسرة زواجا لا ترتضيه، خاصة إذا كانت متعلمة فإنها تفضل غالبا شابا متعلما أيضا.

في حين أن **24%** من المبحوثات عبر الأجيال (الثلاثينات إلى الستينات) تراجعت عن تزويج الفتاة بدون استشارتها وعدم المبالات برأيها وموقفها وهذا نظرا للمشاكل الناجمة عن الزواج الإجباري وهذه المشاكل بطبيعة الحال كما تؤثر في الفتاة فإنها بدونها تؤثر على أسر المبحوثات ، لأن السبب الوحيد في هذه المشاكل هو تلك التصورات الخاطئة نحو أسلوب تزويج الفتاة ، تقول إحدى المبحوثات في جيل الستينات أنها لا تحبذ أن يعود زواج ابنتها عليها بالمشاكل على حد قوله ا: "المعيشة المغبونة للنساء المتزوجات بسيف ما نحبش نعاودها اليوم مع بناتي" فالمراة اليوم النى كانت أمس فتاة ترفض إعادة إنتاج نفس النموذج في بناتها وترفض إعادة إنتاج وغرس نفس التصورات والقيم نحو مسألة الزواج في بناتها بل تحبذ أن يتزوجن بكامل رغبتهن دون ضغوطات.

لكن ردت عليها مبحوثة من جيل الأربعينات : "زوجونا أمالينا أو عشنا لا بأس علينا بالبركة ما نعرفو زعاف ولا غضبة ولا طلاق " وهنا نلاحظ هذا التصادم في التصورات والقيم بين الأجيال، كما أن حفيدة هذه المبحوثة ردت قائلة: "ما نتصورش روحي نتزوج راجل ما نعرفوش " فهذا الجدل بين الأجيال يرجع إلى أن التعبير في القيم والتصورات لم يكن على نفس ال وتيرة،و معدله لم يكن بنفس القيمة عند المبحوثات عبر الأجيال، فنلاحظ أنه تغير عند بعضهن وتر اجع نسبيا عند البعض الآخر، كما يعود هذا التناقض في الرؤى و التصورات إلى ان النظرة إلى الزواج بين أمس واليوم قد تغيرت ، فالزواج أمس كان يتم بين الأسرة والعائلات ، أما اليوم فهو يتم بين الأفراد بينما **6%** من المبحوثات يرجعن تغير تصوراتهن حيال أسلوب الزواج إلى تراجع العصبية العائلية والقبلية، أين كان الفرد يتزوج ويعمل وينجب من أجل الأسرة المتددة ككل، نلاحظ أن هذه القيمة قد تراجعت اليوم كما تراجع تدخل الأسرة الممتدة في هذه المسألة، وتراجع دور رب الأسرة في التزوج وفي الفصل في المنازعات أو التحكم فيها ، وهذا راجع لانتشار الزواج الخارجي خارج الأسرة الممتدة وخارج المنطقة الريفية أصلا، فالزواج والطلاق أصبحا أمرا فرديا يعني الأفراد أكثر مما يعني الأسر ، على عكس ما كان في الماضي أي كان يتم بين الأسر، أما اليوم فهو يقع بين الأفراد ويعني الأفراد أكثر مما يعني الأسر الممتدة ، فالزوجان هما اللذان يتحملان المسؤولية الكاملة في هذا .

حتى أن مبحوثات جيل الثمانينات لا يحبذن الزواج بفرد من الأقارب ، بل يحبذن التعرف على شخص في الدراسة أو العمل ولا يرغبن حتى في الزواج بفرد من المنطقة الريفية "حلوية"، لأن أغلبهن متعلمات ويفضلن الزواج من شخص متعلم خارج المنطقة، لهذا السبب الزواج الخارجي اليوم أكثر انتشارا بين مبحوثات أواخر السبعينات والثمانينات، لذا كلما إبتعد الزواج عن نطاق الأسرة كلما تراجعت العصبية و يتراجع على إثرها تدخل الأسر في زواج وطلاق أبنائهم.

الجدول رقم 14 : تصور المرأة نحو الزواج :

التصور	ك	%
– ضروري جدا	128	57
– ضروري	76	34
– نوعا ما	17	8
– غير ضروري	3	1
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

يعد الزواج أهم مطلب اجتماعي للفرد وهو واجب يحقق هدفا اجتماعيا ودينيا و اقتصاديا، وبما أنه نظام كغيره من النظم الاجتماعية فه و ليس معزولا عن وتيرة الحياة وتغيراتها ، فعلى الرغم من وجود قواعد وأسس ومرتكزات لهذا النظام ، إلا أنها غير ثابتة بل هي خاضعة للتغييرات بما يلائم التغيرات في كافة مجالات الحياة، ويرتبط انتشار نظام الزواج بالمعايير الاجتماعية السائدة في أي مجتمع ومن السمات البارزة في المجتمعات الريفية هي تزويج أبنائها الذكور منهم والإناث في مراحل مبكرة من حياتهم ، إلا أننا نلاحظ تراجع هذه القيمة اليوم ، فمعدل سن الزواج لدى مبحوثات جيل الثلاثينات و الأربعينات وحتى الخمسينات، فإن المرأة كانت تزوج إبتداءا من سن **14** ، أما الذكور فابتداءا من السن **16** سنة و إن لم نقل أقل، أما اليوم فالفتاة تتزوج بصفة عامة إبتداءا من سن **20** فما فوق ، أما الذكر عند بلوغه السن الثلاثين ، وخاصة المرأة إذا كانت تدرس فإنها قد تخطب لكنها لا تتزوج إلا بعد إنهاء دراستها .

فقد عملت اليوم بعض الظروف والمستجدات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحى البيولوجية على تأخير الزواج عند الرجال والنساء ، فمن جهة ونظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وكذا العادات والتقاليد المتبعة ، ساهمت هذه الأوضاع على تأخير سن زواج الرجل وأن تكاليف الزواج اليوم صارت مرتفعة أثر هذا الأخير على تأخير معدل سن الزواج عند الفتيات ، كذلك عامل الدراسة أخّر كذلك زواجهن ، وكلما كبرت الفتاة كلما قلت احتمالات زواجها ، كما أن للع امل النفسي والاقتصادي دور كبير في تأثيرها على تصور المرأة للزواج .

فنلاحظ أن **57%** من المبحوثات يرون أن الزواج هو ضرورة لابد منها وأن المرأة مهما فعلت ، عملت أو تعلمت فإن م آلها في الأخير هو الزواج ، والزواج هو خير أمر للمرأة ،كما أنه حتمية لا بد منها وأغلب هذه التصورات هي تصورات مبحوثات جيل الثلاثينات والأربعينات والخمسينات ، فالمرأة لا يفيدها ولاينفعها لا تعلمها ولا عملها بل دار زوجها هي خير مآل لها .

أما نسبة **34%** من المبحوثات يرون أن الزواج أمر ضروري كذلك ، ونسبة **8%** وحسب تصوراتهن فهو نوعا ما يتفاوت بين الضروري وغير الضروري وأغلبية هذا التصور هو عند جيل السبعنات والثمانينات ، بحيث لا يضعون الزواج نصب أعينهن ، أي لا يتصورنه كحتمية ضرورية ، بحيث أغلبهن عاملات أو متمدرسات ، فلا يضعن الزواج في الدرجة الأولى ،وإنما يضعنه في آخر المسار،بعد التعلم و العمل، تقول إحدى المبحوثات من جيل السبعينات : " راني خدامة إلا جا مرحبا به ولا ما جاش كيف كيف" هذا التصور يكون غالبا عند المبحوثات العاملات ، يرون أن عدم الزواج لا يعن نهاية العالم ما دمن عاملات، ويتحصلن على راتب أو أجر ، فهن محصنات بقوة إقتصادية لا يحتجن إلى حصانة الرجل ، وهنا المبحوثات ربطن الزواج بالجانب المادي الاقتصادي فقط وأهملت الجانب الاجتماعي له والحصانة الجنسية التي يوفرها الزواج، وحسب تصوراتهن فإن المرأة غير العاملة أي الماكثة في البيت هي التي تضع الزواج في الدرجة الأولى وتض عه كهدف لا بد من بلوغه عكس المرأة العاملة ،أما بالنسبة للفتاة المتعلمة ، فهي تضع تعليمها وإنهاء دراستها في المرحلة الأولى ليليها حصولها على عمل في المرحلة الثانية وكخطوة أخيرة الزواج ، فمكانة المرأة ومركزها الإجتماعي يحدد ويرقى عند حصولها على شهادات تعليمية ، وعند ممارستها لعمل مأجور، خاصة إذا كان هذا العمل ناتج عن شهادة جامعية أو شهادة من التكوين المهني ، فالمتعلمة التي تتزوج قبل أن تكمل دراستها حسب تصورهن تكون قد ارتكبت خطأ فادحا في حق نفسها ، هذا ما صرحت به بعض المبحوثات من جيل السبعينات ، حيث أنهن نادمات لأنهن تزوجن قبل إنهاء تعليمهن ، وأهملن دراستهن أو توقفن عن مزاولتها من أجل الزواج، وهن يوصين الأجيال القادمة بعدم تكرار أخطائهن ، وإنما يضعن نصب أعينهن الدراسة كخطوة أساسية والعمل كخطوة أساسية ثانية ليليها في الأخير الزواج ، لأن هذا الأخير يك لل المرأة عن ممارسة أي نشاط آخر خاصة الدراسة، لذلك ف هن يفضلن إكمال الأمور الضرورية كالتعليم للتفر غ في الأخير للزواج .

تقول إحدى مبحوثات جيل الثلاثينات "الزواج فيها فيها علاه ما نكملش قرايتي أو نخدم قبل ما نتزوج" ، فالمرأة اليوم تفضل أن تتزوج وهي عاملة وليس العكس ، ترفض تماما أن تتوقف عن العمل بعد الزواج .

فهي تفضل الاستقلالية في مدخولها ، وبعض مبحوثات جيل السبعينات نادمات لأنهن تزوجن قبل إنهاء دراستهن وهنا يرون زميلاتهن اليوم وهن عاملات طبيبات ومعلمات ويح ظين بمكانة أفضل منهن ، وحسب تصورهن فهن أخذن الاتجاه الصحيح في الحياة بإكمال طريقهن واخترن الطريق الصحيح لحياة أفضل، أما هن فقد تسرعن في الزواج ، فمبحوثات جيل السبعينات بصفة خاصة تعرضن لعدة ضغوطات جعلتهن يتوقفن عن الدراسة أو منعن بالقوة من مواصلة تعليمهن وهذا راجع لفترة الإرهاب التي عايشها المجتمع الجزائري ككل والمجتمع الريفي "حلوية " بصفة خاصة"، فهذه الفترة تراجع فيها الأمن بشكل

واصح وسيطر الخوف على أهل المنطقة ، الأمر الذي جعل الأهالي توقف بناتها عن الدراسة خوفا عليهن من نتائج لا تحمد عقباها ، لذلك اختصروا الطريق على أنفسهم وأوقفوا بناتهم عن الدراسة وقاموا بتزويجهم .

أما جيل الثمانينات فهو الأكثر حظا من باقي الأجيال في مجال الدراسة خاصة ، تقول إحدى مبحوثات هذا الجيل " نتزوج باه نتمرمد كيما لي قبلي ... نكمل قرايتي ونخدم أمبعد نفكر في الدار والذراري "

فقد أخذت مبحوثات جيل الثمانينات العبرة خاصة من أخواتهن الم تزوجات أو أقاربهن أو إحدى زميلاتهن المتزوجات ، وخاصة إذا كن غير موفقات في حياتهن الزوجية ، ويعيش ن حياة صعبة ، فكانت النتيجة أو الظروف التي يعشنها كصدمة وعبرة لدى جيل الثمانينات ،حتى لا يعدن نفس لخطأ ووصلت إلى أن **1%** من المبحوثات يضعن في تصورهن أنه لا ضرورة إطلاقا من الزواج ، بما أنه يجلب المشاكل ويضع المرأة في مواقف و أوضاع هي في غنى عنها ، لذا يفضلن حياة العزوبية والاستقلالية .

الشكل البياني رقم 07

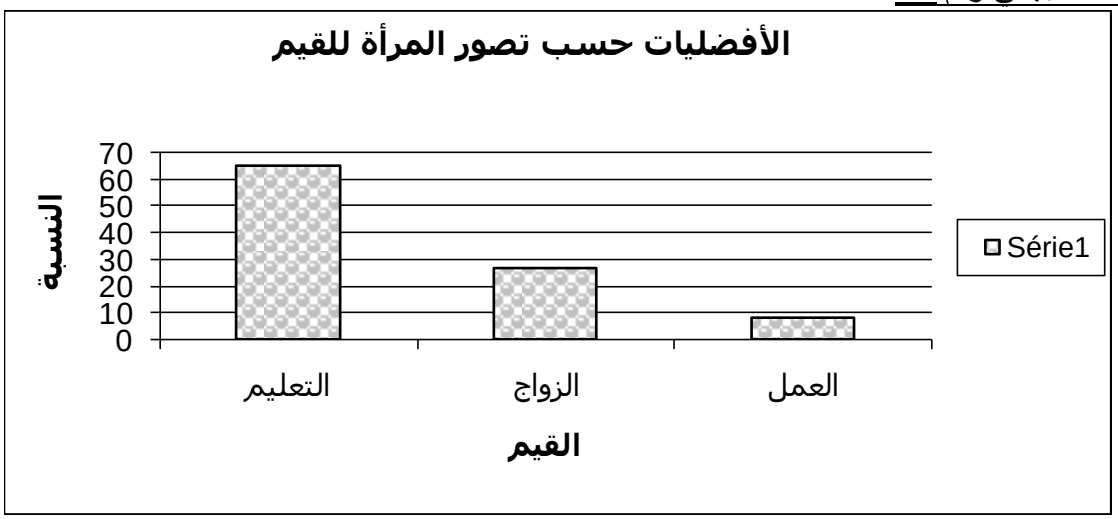

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

أجمعت **65%** من المبحوثات أن التعليم يأتي في أولوية الأمور في حياة المرأة الريفية ، حيث أنه يفتح أبواب العمل كما يسمح بإيجاد و إختيار شريك الحياة المناسب من خلال فترة الدراسة ،

وما ظهر لنا أن أغلب فتيات المتعلمات يحرصن في طلب العلم و الغجتهاد في الدراسة خوفا من المكوث بالبيت ،و الزواج بالطريقة التقليدية التي لاتحبذها أغلب مبحوثات جيلي السبعينات و الثمانينات ، فالتعليم يعطي فرصة للفتاة للحصول على شريك الحياة حسب إختيارها ،كما أنه يمنح لها إمتياز أكثر في الحصول على زوج متعلم، والحصول كذلك على منصب عمل محترم بفضل الشهادة التعليمية ، بينما الزواج فيقع في المرتبة الثانية في سلم أفضليات المرأة الريفية ،لكن يجب الإشارة إلى أن هذه النسبة أجمعت علها مبحوثات أجيال الثلاثينات و الأربعينات و الخمسينات بالدرجة الأولى أما مبحوثات جيلي السبعينات و الثمانينات فيضعن الزواج في المرتبة الثالثة حسب سلم التفضيلات ، وبنسبة **8%** أجمعت مبحوثات الأجيال الولى أن العمل يأتي في الدرجة الثالثة و هذا عكس ترتيب مبحوثات جيلي السبعينات و الثمانينات .

وعموما أجمعت أغلب المبحوثات حسب تصنيف الأجيال الست أن التعليم يأتي في الدرجة الاولى في سلم الترتيب ، ومنه نستنتج أن المرأة الريفية أيقنت أهمية التعليم ودوره في حياتها الشخصية و الإجتماعية من خلال فرائده و المركز الإجتماعي الذي يمنحه اليوم للمرأة الريفية في أسرتها و محيطها الإجتماعي.

6.7- عرض وتحليل البيانات الخاصة بخروج المرأة الريفية

الجدول رقم 15 : تصورات المبحوثات نحو الخروج من المنزل و السماح لهن بذلك

التصورات	ك	%
بصفة متكررة	36	16
أحيانا	75	34
أبدا	113	50
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

لكل ثقافة طابعها المميز وخصائصها الفريدة ، ومن ثم يوجد فيها نسف معين من القيم الاجتماعية يحافظ على هويتها ويدعم وجودها في حالة تطورها ونموها وتغيرها بشكل عام .

فلا طالما اختلفت الحياة الريفية عن الحياة الحضرية، وهذا راجع إلى عدة ع وامل سبق التطرق إليها، هذا الاختلاف نجده جليا وواضحا في بعض المواقف والتصورات خاصة من جهة التصورات نحو القيم الخاصة بالمرأة الريفية، فمسألة خروج المرأة بالنسبة خاصة لمبحوثات أجيال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات كانت محضورة والأسرة الريفية تتشدد كثيرا نحو خروج المرأة ، بحيث نلاحظ أكبر نسبة وهي **50%** تقع أغلبها عند مبحوثات الأجيال الثلاثة الأولى بحيث لم يكن يسمح لها بالخروج إلا نادرا وإن خرجت فإنها تكون برفقة امرأة كبيرة في السن (والدتها أو أم زوجها أو الجدة أو العمة) ويكون خروجهما معا بتصريح من رب الأسرة وبمعرفة المكان الذي يذهبن إليه والوقت الذي يجب أن لا يتعدياه خارج البيت وكل هذا يحدده رب الأسرة .

تقول إحدى مبحوثات جيل الثلاثينات " كنا نخرج بعد الظهر ونولو قبل العصر "،فمبحوثات الأجيال الأولى (الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات) كانت تحجبن ولا يسمح لهن بالخروج وهذا متى بلغت سن معين أو بالأحرى طول معين على حسب قول إحدى المبحوثات " تطول البنت شويا تتحجب في البيت"، فرب الأسرة كان يخجل ببناته خاصة إذا كان جالسا في مكان عام أو مع أقرانه في الطريق أو المقهى ، فإنه يخجل أمام رفاقه بمرور إبنته أو زوجته أو شقيقته ، فالمرأة عموما كانت تحجب ويخجل بها وبذكرها وإذا كان الحديث عنها ، فإنها لا تسمى بإسمها وإنما يشار إليها بلقب "الجماعة أو الدار أو العيال" ، وكانت الزوجة وإن خرجت فإنها تخرج منقبة تطل من ستارها على العا لم الخارجي بعين واحدة .

فمبحوثات جيل الثلاثينات والأربعينات والخمسينات كان تصورهن حول أنفسهن أو غيرهن من النساء أن المرأة التي تكثر من الخروج يكثر الكلام عليها وتصبح حديث ال نساء قبل الرجال ، كما أنها تعزل عن تجمعات النسوة وينظر لها بإزدراء .

أما مبحوثات جيلي السبعينات والثمانينات ومع قانون التعليم الإجباري ومجانية التعليم أصبحت الفتاة عندما تبلغ السن القانوني للدراسة ، فإنها تسجل عفويا بأقرب مدرسة من منزل ها دون أي تردد ، خاصة مبحوثات جيل الثمانيات فإنهن لم يواجهن صعوبات في الدراسة أو مواصلتها في الجامعة ، بل يسجلن قبل السن القانوني وهناك من يرسل بناته إلى مدارس خاصة في الجزائر العاصمة للدراسة وفي حالة توقفها عن الدراسة ، يكون ذلك راجع إما أنها لم تتمكن من الدراسة أي عجزها عن متابعة الدراسة وليس لديهن أدنى تصور أن أسرتهن سوف تمنعهن من الدراسة أو الخروج ، سواء بالنسبة ل لوالدين أو الإخوة الذكور وأن لهن الحرية التامة في مواصلة الدراسة حتى أن بعض الأسر ترسل بناتها لتعلم اللغات في المدارس خاصة و يساعدهن في دفع أجرة الدروس الخصوصية التي تبدأ في بعض الحالات من

المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية كل هذه المحفزات تضع ها الأسرة الريفية لبناتها حتى يتعلمن ويتحصلن على شهادات جامعية، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل هذا حافز وعامل آخر ، بحيث إقتحت المرأة المعاصرة أغلب مجالات الحياة العملية وانتشار العمل السنوي حاليا يعد اظهر من مظاهر الحياة الريفية الحديثة، وانطلاقا من هذا فإن المرأة الريفية اليوم أخذت شيئا فشيئا ت تمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت شخصيتها أكثر بروزا مما كانت عليه وهذا بفضل العمل ،أي أصبحت تشكل قوة اقتصادية ثانية في الأسرة بعد الزوج أو الأب وإن لم نقل في بعض الحالات الأولى أو يعتمد عليها بشكل كلي في التكفل بالأمور الإقتصادة للأسرة، بينما مبحوثات أجيال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات كان محرما عليهن العمل ، إذ أن العمل الوحيد الذي كانت تتقنه وتمارسه هو العمل المنزلي بأنواعه ، أما مبحوثات جيلي السبعينات و الثمانينات أصبح مسموحا لهن بالعمل المأجور خارج المنزل لكن بشروط ، فمثلا المرأة المطلقة أمس لم يكن يسمح لها بالخروج ، أما اليوم هي الأولى التي تسعى وراء العمل خارج المنزل لتعيل نفسها وأسرتها كذلك الحال بالنسبة للمرأة الأرملة .

كما نلاحظ أن **34%** من المبحوثات كان يسمح لهن بالخروج في حالات محسوبة على اليد أي ن تقصد المرأة فيهم أماكن محددة مثل بيت والديها أو أحد المقربين ، وهذا م ه ما كانت حالتهن المدنية (متزوجات ، مطلقات ، أرامل أو عازبات) ويرجع هذا حسب تصورهن إلى التقاليد التي مازالت تسيطر على أفكار بعض الأسر والمعتقدات حول المرأة بأن مكانها هو المنزل وعملها هو شؤون المنزل ، وأنها شيء من المحرمات أ ن تنكشف على الرجال وتخرج من الدار سواء للدراسة أو العمل أو حتى الخروج للزيارات وهذا يختلف مع رأي إحدى مبحوثات جيل الأربعينات تقول : " رجالنا إيحافظوا علينا من الهدرة تاع الناس " أي أن قيمة المرأة تكمن في مكوثها في بيتها ولا تكثر من الدخول والخروج بل ، تبقى معززة مكرمة في بيتها ، فبخروجها تقلل من قيمتها وعزتها ، كما تضيف " ما شي وين شفتك شبهتك "، وهذا المثل يضرب على المرأة التي تكثر الخروج ففي أي مكان توجد وفي كل مكان تشاهد .

وهنا نلاحظ التباين بين تصورات الأجيال لمسألة خروج المرأ ة، فبينما تتصور مبحوثات أجيال (الثلاثينات ،إلى الستينات) أنه عار ولا يحفظ عزة المرأة ، ترى مبحوثات جيلي السبعينات والثمانيات عكس ذلك بأنه يمنح قيمة أكثر للمرأة ، ويمنحها مكانة أرقى في أسرتها ومجتمعها الريفي ، خاصة إذا كان خروجها هذا باتجاه الدراسة أو العمل ، لذلك نلاحظ أن اختلاف الأسباب والظروف يبرر اختلاف المواقف والتصورات ، فالظروف التي عاشت فيها مبحوثات الأجيال الأولى ت ختلف عن الظروف والأوضاع والتغيرات المستمرة التي تعيشها مبحوثات جيلي السبعينات وخاصة الثمانينات . وسيتبين لنا من خلال الجدول التالي أسباب تغير التصورات نحو بعض القيم .

الجدول رقم 16: أسباب تغير التصورات نحو بعض القيم : الخروج ، العمل ،

التعليم ، حسب المبحوثات

الأسباب	ك	%
- متطلبات الحياة الحديثة وارتفاع تكاليف الحياة	189	23
- انتشار المدارس	224	28
- التقليد في السلوك	158	19
- تنوع فرص العمل للفتاة المتعلمة	86	11
- زيادة معدل الإناث وتأخر سن الزواج	157	19
المجموع	**814**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

إستناد إلى مجموعة الأسباب هذه نخلص إلى أن المبحوثات أ يقرت بوجود تغيرات في المواقف والتصورات ، حيث أن التغيرات تكو ن واضحة وجلية خاصة من خلال المقارنة بين الأجيال، فتغير التصورات الإجتماعية للقيم عند المرأة الريفية في ميدان التعليم والعمل والزواج ...الخ أصبح أمرا ملموسا وواضحا وهذا راجع لعدة عوامل وأسباب، ترجع **28 %** من النسبة الكلية للمبحوثات تغير التصورات نحو خروج المرأة إلى انتشار المدارس أي خروج الفتاة للدراسة والتعلم وهذا راجع أساسا للسياسة الحديثة في النظام التربوي التي تلزم التعليم الإجباري على كل فرد في سن الدراسة ، كذا سياسة الدولة في إنشاء المدارس والعمل على توفيرها في المناطق الريفي ة من خلال تبني سياسة أو مخططات للتنمية الريفية بصفة المتواصلة، فانتشار المدارس في المنطقة حيث قدرت بمدرستين للتعليم الابتدائي ومؤسسة للتعليم المتوسط، وه ذا الأمر حفز الأسر الريفية على تعليم أبنائها الذكور منهم والإناث على السواء ، وساهم في تغير التصور نحو تعليم الفتاة وخروجها ، بالإضافة إلى أن **23%** من النسبة الكلية ترجعها إلى متطلبات الحياة الحديثة ، أن تكون المر أة متعلمة أو لاقت قسط من التعليم والمعرفة بحيث تساعدها هذه الأخيرة في حياتها اليومية ، خاصة مع ظهور الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تتطلب من المرأة أن تكون متعلمة أو مدركة على الأقل لكيفية استعمالها وصلاحيتها وكذا أمور أخرى هامة كقراءة وصفات الدواء ومساعدة الأبناء في الدراسة في هذا السياق أجاب ت إحدى المبحوثات من جيل الخمسينات بقولها " القراية سلاح في يدها بيه ما تحتاج إلى حت واحد " وهذا يبين أن القيم التي تتعلق بالفتاة خاصة من ناحية التعليم قد لقيها تغير كبير وواضح ، فرب الأسرة الذي كان لا يرى جدوى من تعليم أبنائه الذكور والإناث معا ، فإنه اليوم يرى في تعليمها ضرورة لا بد منها ،أي أن تعلمها من

متطلبات الحياة الحديثة ، وهذا في كل المواقف التي تواجهها فمقولة " الوقت إيقول هكذا " لها عدة دلالات وتحمل عدة معاني، كما أنها تعكس نظرية التغير في المجتمع الريفي وهذا لأن ظروف الحياة تغيرت من بساطة العيش إلى التعقيد ، فالأمور التي كانت من كماليات العيش أمس هي اليوم تعد من ضرورياته ، كالتلفاز، الأثاث المنمق ، وباقي الأجهزة الإلكترونية ، كما ظهرت مستجدات حديثة ومتنوعة تتطلب من الفتاة أن تتسلح بالتعليم لتواكب هذه التغيرات والمستجدات ، كما أن **19%** من النسبة الكلية ترجع سريب تغير التصورات إلى التقليد في السلوك وتقليد الأفراد لبعضهم البعض في التعلم ، العمل والخروج بصفة عامة، والتقليد هنا لا يقتصر على تقليد الأسر الريفية لبعضه ا البعض فقط وإنما التقليد سلوكات سكان المدينة الناتج عن الاحتكاك بين الريف والمدينة وما كان لوسائل الإعلام من دور و أثر في نشر هذا التقليد فالتقدم التقني في مجل البث التلفزيوني ، قد أحدث ثورة في حياة الناس، فهناك ما يقارب **500** قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية ، تحمل في مض مونها صورا ورموزا ودلالات للحياة العصرية، ولما يستجد من حداثه في أصقاع الأرض كافة ، كل هذا أثر على تغير نظرة وتصور الناس للحياة بإقتباس نماذج مختلفة للسلوك ونمط آخر للحياة مختلف عن النمط المتعارف عليه .

إضافة إلى أن **19%** من الأسباب تعود لزيادة معدل الإناث وتأخر سن الزواج ، فبالنسبة لزيادة معدل الإناث في المنطقة بلغ عددهن لسنة **1998** حوالي **4066** فتاة ، أما بالنسبة لتأخر سن الزواج ، فالفتاة في الماضي كانت لا تلبث أن تبلغ حتى تزوج على الفور ولم يكن هناك عذر في النساء وهذا ما أكدته كل مبحوثات الأجيال المختلفة خاصة أجيال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات ، سواء من حيث شكل المرأة أو القو ام أو لون البشرة، فقد أكدت مبحوثات الأجيال السابقة الذكر أن الزواج في الغالب لم يكن مشروطا بالنسبة للمرأة والرجل بصفات جسمية أو شكلية، وهذا على أساس أن الزواج لم يكن قائما بين الرجل والمرأة بالدرجة الأولى وإنما كان قائما بين الأسر ، فت تقدم مصلحة الأسر على مصلحة الفرد المعني بالزواج، سواء من جهة الفتاة أو الذكر.

ولكن مع تأخر سن الزواج ، فإن بعض الأسر ترى أنه من الأفضل للفتاة أن تتعلم وتعمل حتى تكفل نفسها ماديا ، وبالتالي لا تكون عبئا على الآخر ين وحتى لا تتحمل تذمرهم عليها في إعالتها ماديا ، لذلك من الأفضل لها أن تعتمد على نفسها ، و بهذا تراجعت النظرة والتصور حول خروج المرأة للتعليم أو العمل وهذا مع تغير الظروف والأوضاع ، ففي الماضي حسب تصور المبحوثات فإن المرأة التي لا تتزوج فهي تعيش في كنف أسرتها الممتدة ومع إخواتها الذكور المتزوجين.

أما اليوم فإن الأسرة الممتدة تفككت إلى أسر نواة مستقلة كل واحد بمسكنها الخاص ، لذلك فإننا نلاحظ أن العصبية العائلية بدأت في التلاشي ، وال تكافل بين أفراد الأسرة الواحدة بدأ في التناقص والتراجع مما كان عليه ، وتجد المرأة اليوم نفسها عازبة أو مطلقة أو أرملة ، صعوبة في العيش مع

إخونها الذكور المتكلفين بها ، لذلك اعتبرت مبحوثات جيلي السبعينات والثمانيات من مواقف المتكلفين بالمرأة ورأت أن الخلاص الوحيد من تذمر الآخرين عليها واعتبارها عالة عليهم ه و التعلم والعمل، حتى أن بعض المتزوجات يعملن هن أيضا في أعمال مختلفة ، وبعض الأخريات يتم نون الحصول على عمل مأجور داخل أو خارج المنزل، وكما أشرنا سابقا في إن نسبة العنوسة تزداد عام تلوى الآخر .

كما أن **11%** ترجع تغير التصور نحو خروج المرأة خاصة لدى السبعينات و الثمانينات لتنوع فرص العمل خاصة عند المرأة المتعلمة ، فالمتعلمات يحضون بفرص أكثر للعمل ، سواء كمر اقبات في المؤسسات التربوية أو يعلمن في مك اتب خاصة كسكرتيرات أو مساعدات في الإدارة ، بالإضافة إلى تكوينهن في مراكز التكوين والتمهين بحيث يعملن في حرف خاصة الحلاقة و الخياطة أو يعملن في المنطقة الريفية "حلوية" في مصنع ألعاب الأطفال، ومشغل النسيج، ونساء أخريات يعملن في مؤسسات تعليمية ، كمعلمات أو أستاذات ويوجد حتى طبيبة أسنان في المنطقة الريفية "حلوية" وهي إحدى مبحوثات جيل السبعينات ، بالإضافة إلى أستاذتين في التعليم العالي ، ه ن أيضا من مبحوثات جيل السبعينات وأستاذات التعليم المتوسط هن من جيل الستينات، من خلال هذا نلاحظ أن التصورات نحو خروج المرأة (التعليم او العمل) قد تغير لا نقول تغيرا جذريا وإنما تغير واضح يمكن ملاحظته.

وعموما تراجعت اليوم النظرة و التصورات المستهجنة نحو تعليم المرأة أو عملها (الخروج بصفة عامة) ولم تعد العنصر الغامض المحبوس على حد تعبير إحدى المبحوثات " المرى تخرج من دارها زوج مرات ، من دار باباها لدار رجلها ومن دار رجلها للمقبرة " .

وهذا يعد كدليل واضح أن مسألة خروج المرأة كانت لا تنا قش ، بحيث كانت محبوسة لا تعرف العالم الخارجي وما يحدث فيه مكتفية بالمعرفة الداخلية لأحوال الدار وحتى هذه لم تكن من صلاحياتها وإنما الأمر والنهي يعود لرب الأسرة وهذا على عكس م ا هي عليه اليوم ، حيث لم تعد اليوم العنصر الإضافي لا رأي له وإنما أصبحت لها قيمتها وسط أسرتها الريفية وزاد تعلمها من رفع مستواها و مكانتها داخل أسرتها ومجتمعها الريفي ، فتشاهد ها اليوم ، معلمة وطبيبة ومهندسة ، و بإمكانها التعلم والعمل في مجالات مختلفة، فالنظرة للمرأة تغيرت خاصة اتجاه تعلمها وعملها ، بحيث نلاحظ اليوم أنه وحتى ولو كانت المرأة متزوجة ، فهي تستطيع أن تكون عاملة ، ومن خلال الجدول الموالي سنلاحظ إن كان هناك من يراقب المرأة أثناء خروجها ودخولها .

الجدول رقم 17: مراقب خروج المرأة :

التصور	ك	%
كل الناس	117	52

الأقارب	107	48
لا أحد	-	-
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

من خصائص القيم في المجتمعات العربية والريفية منها ،تقديم الجماعة على الفرد ويعني هذا الأخذ بعين الاعتبار كلام الناس والاهتمام بالمحافظة على السمعة والمكانة التي تحتلها الأسرة في مجتمعها في كامل المجالات ، كما تمنح السلطة والسيطرة للذكر على الأنثى خاصة في المجتمعات الريفية، أين يقوى التمسك بالعادات و التقاليد والمعتقدات السائدة وساعد على هذا خصائص المجتمع الريفي وعدد سكانه المنخفض مقارنة بسكان المدينة ، كل هذه العوامل جعلت أفراد المجتمع يعرفون بعضهم البعض بحيث تسأل أي ريفي عن أي فرد ينتمي إلى مجتمعه فإنه يعرف على الأقل اسمه واسم أبيه ، وإن كان متزوجا أم لا ، كذلك بالنسبة للمرأة فهم يعرفون بعضهم البعض ويعرفون المرأة إلى أي عائلة تنتمي وفي أي ناحية تسكن ، لذلك ومن خلال أسئلة الاستثمار استخلصنا أن أفراد المجتمع الريفي يعرفون بعضهم البعض ، بحيث أن نسبة **52%** من المبحوثات عبر كل الأجيال أكدت أن المرأة يراقبها كل الناس ، يراقبون دخولها وخروجها في الصباح والمساء ويعرفون حتى أوقات خروجها ودخولها خاصة إذا كانت تدرس أو تعمل ، تقول لإحدى مبحوثات جيل السبعينات " زادوا دارولهم القهاوي ، أو قاعدين بلا خدمة ، ولات خدمتهم إيعسوا الناس واقسروا عليهم "، وهنا نستنتج أن تصور المجتمع الريفي نحو المرأة رغم كل هذه المستجدات والتحولات إلا أن تصورات الريف بين "الرجال" حول المرأة مازال موجودا ومازالوا يعتبرون المرأة مخلوقا تحدد وتحسب تصرفاته وحركاته تكون محسوبة وتحاسب عليها ، حتى أن المبحوثات في حد ذاتهن مازالت لديهن حساسية حول مسألة الخروج ، فالمرأة بحد ذاتها حسب وتعد لنفسها عدد خرجاتها في اليوم أو الأسبوع أو الشهر حسب وضعيتها المهنية ، وهذا حتى وإن كانت عاملة أو تدرس، فإنها إن خرجت أكثر من مرة من المنزل في نفس اليوم ، فإنها تخاف كلام الناس حتى ولو كان خروجها ضروري لمصلحة تقضيها ، فهي تحسب على نفسها عدد خرجاتها وتحاول أن تباعد بينها، حتى لا يلاحظها الناس ، ومنه نلاحظ أن تأثير المجتمع الريفي بمعتقداته وتصوراته ينعكس أثره على تصورات المرأة حول نفسها ويعكس تصوراته على تصوراتها وعقلياتها وكذا رؤيتها وتقديرها لبعض الأمور وهذا التأثير في التصورات متبادل بين المرأة و مجتمعها وبين المجتمع الريفي والمرأة ، في حين أن **48%** يؤكدن أن المراقبة موجودة لكنها ممارسة بشكل واضح من طرف الأقارب سواء كانت هذه القرابة قريبة أ م بعيدة، تقول إحدى المبحوثات وهي أستاذة بالتعليم الجامعي "أن عند خروجها في الصباح الباكر للعمل ، تجد أحد أقاربها أمام باب منزله وهو بدون عمل لما تمر بجانبه ينظر في الساعة

أمامها ولما تعود في المساء فإنها تجده في نفس المكان ويعيد نفس الفعل والسلوك وينظر في الساعة " ، و حسب تصورها فإنه يراقبها وقت دخولها وخروجها ، كما أنه يظهر بملامحه أنه يستهزئ أو يندهش حين عودتها في وقت متأخر ، أو إن ملامحه تشير كما قالت لعبارة : "هذا وين؟"، فكان لهذا تأثير كبير غليها ، بحيث تضطر مرات إلى تغيير طريق مسارها أو أن توصي أحد أخواتها الذكور بانتظارها أمام المحطة ، حتى تتحاشى نظراته الساخرة ، كما أن سلوك انتظار أخوها لها على حد قولها يعني أن أسرتها تعرف بمكان ذهابها وتأخراتها وأنها لا تذهب لمكان آخر غير العمل وتأخرها له أسباب، كل هذه التبريرات تعطيها المبحوثة لنفسها أولا ، حتى أن هذا السلوك أصبح يشعرها وتتصور أنها مذنبة في خروجها للعمل وحتى في تأخرها، وهذا التصور ناتج عن تأثير نظرات الناس إليها وتصوراتهم نحوها عند خروجها ودخولها ، وإنطاقا من هذا سنلاحظ في الجدول الموالي إذا كانت المرأة اليوم أكثر حرية في التنقل .

الجدول رقم 18 : تصور المبحوثات حول إذا كن يشعرن بحرية في التنقل و الخروج في الوقت الحالي :

التصور	ك	%
حرية مطلقة	48	21
نوعا ما	123	55
محدودة	53	24
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

من خلال ما سبق نلاحظ أنه اليوم ورغم مستجدات الحياة الحديثة في المجتمع الجزائري بما في ذلك المجتمع الريفي، تبقى هناك بعض الذهنيات والتصورات تطغى وتسيطر على أفكار بعض الأفراد

وتحدد سلوكاتهم ، واليوم وحتى مع خروج المرأة للعمل والتعلم إلا أنها وحسب تصوراتها مازالت تشعر بنوع المراقبة وحتى أنها تضع لنفسها نوع من الضبط في مسألة خروجها ، وهذا ناتج عن تأث ـرها بتصورات الآخرين (أفراد المجتمع الريفي) إزاء المرأة وخروجها ، فنلاحظ أن نسبة **55%** من المبحوثات يرون أن حرية المرأة في التنقل محدودة ومشروطة وهناك أمور تجعلها إن صح التعبير مق رنة ومضبوطة، أي إذا كانت تدرس فهي تخرج أثناء أوقات الدراسة فقط ، وإن كانت تعمل كذلك وإن كانت ماكثة في البيت تخرج في إطار إما للزيارات أو المناسبات في حدود دون أن تكثر منها ، أي خروجها يكون محسوب، بينما **24%** منهن يرونها محدودة ونسبة **21%** تجد أن لديها الحرية المطلقة في الخروج ولكن رغم هذا إلا أنه وحتى هذه النسبة الأخيرة من المبحوثات لديهن ذلك التصور وهو أنه من المفروض على المرأة أن لا تتواجد في الشارع بصفة متكررة وهذا التصور هو عند كل المبحوثات ، لكن بنسب متفاوتة فتصورتهن هذا راجع كما سبق ذكره إلى تأثر ها بتصورات الآخرين، تأثرها أولا بأفراد أسرتها (الإخوة الذكور ، الوالدين ، الأقارب) وتأثرها بالآخرين (أفراد مجتمعها الريفي)، هذا التصور المتبادل ينعكس على حريتها في الدخول والخروج وحتى وإن كان الوالدين لا يراقبانها ، فهي ونزولا عند تصور الآخرين لها تضع لنفسها شروطا وحدودا لا يجب أن تتعداها وهذا في كل الأمور الخاصة بها بما في ذلك قضية الخروج .

الجدول رقم 19: إذا كانت مسألة خروج المرأة تطرح نفس ردود الأفعال اليوم

التصور	ك	%
نعم	7	3
لا	217	97
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تساعد القيم الاجتماعية في النظام اجتماعي العربي، وخاصة الريفي على تنا سق السلوك الإجتماعي للأفراد والجماعات ، إذ أنها بمثابة أوامر ونواهي توضح السلوك وتحدد أبعاد ه، من خلال تحديدها للمعايير الخاصة بالخطأ والصواب وبالتالي فالقيم تحدد ما هو السلوك المقبول اجتماعيا وما هو السلوك المرفوض، وهذا الأمر يكون متفق عليه ومتعامل به بين أفراد المجتمع الريفي ، وبما أنه في

المجتمعات الريفية تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، والأخذ في الاعتبار كلام الناس والاهتمام بالمحافظة على سمعة ومكانة الأسرة في مجتمعها الريفي ، وهذه السمعة محددة أساس في شخصية المرأة ، فحسب المبحوثات عبر الأجيال ككل ، فإن المعاملة التي لاقينها تختلف من جيل إلى آخر وهي مختلفة تماما ما بين جيل الثلاثينات والأربعينات و جيلي السبعينات والثمانينات على التوالي ، فالمرأة في جيل الأربعينات مثلا التي كانت تطل على العالم الخارجي بعين واحدة ليست هي نفسها مرأة اليوم التي تعرف ما يجري في عالمها القريب منها (مجتمعها الريفي) والعالم ككل، فهي اليوم تتعلم وتعمل وتتبع الأخبار والأحداث في التلفاز والجرائد ، أي أن المؤثرات استجدت ، وبالتالي النظرة نحو المرأة تراجعت أو تزعزعت، عما كانت عليه وهذا إذا ما قارنا الوضعية التي عاشت فيها المبحوثات بين الأجيال مع بعضها البعض أين توجد علاقة التأثير والتأثر المتبادل بين القيم الاجتماعية ككل ، وخاصة المتعلقة بالمرأة وبين وتيرة التغير.

فمبحوثات أجيال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات يؤكدن بنسبة **97%** أن مسألة خروج المرأة تغيرت بشكل واضح ، بحيث أن ردود الأفعال في الماضي من طرف الأسرة (رب الأسرة ، الإخوة ، الأقارب) تختلف عن ردود الأفعال اليوم في حدتها ونوعيتها .

وهذا ما يظهر لنا من خلال خروج المراة اليوم للتعلم والعمل، وإلى صالات الحلاقة ومحلات الخياطة ومكاتب تعليم السياقة و حتى للتسوق في المناطق الحضرية ، وهذا لا يعني أن أجيال الثمانينات والسبعينات اليوم لا يعترض للمراقبة ، لكن مراقبتهن أو تحديد زو اجهن يختلف تماما عن وضع المرأة و مبحوثات أجيال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات حتى الستينات أين كانت المراة تتعرض للقهر وسيطرة من كل الأفراد القريبين منها وحتى البعيدين ابتدءا بالإخوة والوالدين والأقارب وانتهاء بالجيران وكل أفراد المجتمع الريفي الذي تنتمي إليه.

بحيث إذا قارنا المبحوثات عبر الأجيال نلاحظ ذلك الاختلاف في ردود الأفعال وأن معاملة المراة اليوم تختلف عن معاملة المراة أمس وهذا في كامل ميادين حياتها (الزوج- التعلم- العمل- ومكانتها ودورها في أسرتها وخروجها ...إلخ).

الجدول رقم 20: تصور المبحوثات لسياسة تباعد الولادات و تنظيم الأسرة :

التصورات	التكرار	%
- موافقة جدا	171	76
- موافقة	51	23
- غير موافقة	2	1
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

عرفت الجزائر منذ الإستقلال تزايدا ملحوظا في النمو الديموغرافي ، حيث بلغ سنة 1987 حوالي 23 مليون نسمة و قفز إلى 26.6 مليون نسمة سنة 1993، ثم إلى 32.08 مليون نسمة في 2004.نفس الامر حدث في المجتمع الريفي "حلوية " حيث بقي عدد السكان يتزايد سنة تلوى الأخرى ،و نظرا إلى أن وتيرة تزايد السكان لم تكن تتماشى مع وتيرة النمو الإقتصادي ، بحيث كانت العلاقة بينهما عكسية ، فبينما عدد السكان هو في تضاعف مستمر ، نجد عكس ذلك في الجانب الإقتصادي الذي هو في تراجع مستمر ،ونظرا لهذا أطلقت الدولة في منتصف الثمانينات حملة توعية لتنظيم النسلأو تحديده و هذا من خلال حملات دعائية في التلفاز خاصة ،لأنه أقرب إلى الأسر بالإضافة إلى أفلام و برامج لتوعية الاسرة بفوائد تنظيم النسل و الأسرة و عواقب الإفراط في الإنجاب.

و المجتمع الريفي "حلوية "لم يكن بمعزل عن هذه الأحداث ، تقول إحدى المبحوثات "مكانش كاين دار مافيهاش أكثر من ستة أولاد " ،وهذا خاصة إذا أنجبت المرأة البنات فقط فإنها تسعى و تكرر عملية الإنجاب سنةتلوى الأخرى بهدف الحصول على عدد معين من الذكور، لكن مع هذا وبمرور الوقت إستوعبت الأسر ضرورة تباعد الولادات و هذا لصحة المرأة بالدرجة الأولى و بالنظر إلى قدرة الأسرة على إعالة عدد محدد من الأولاد، فحسب الجدول نلاحظ ان نسبة **76%** من المبحوثات يتصورن أن سياسة تباعد الولادات هي سياسة ناجعة وعملية خاصة مع تغير الاوضاع و غلاء المعيشة ، فيرون أن تنظيم الاسرة هو أنجع طريقة للمرأة أولا و أسرتها ثانيا في حدود القدرات المادية للأسرة ، بينما نلاحظ ان نسبة **23%** هن موافقات على سياسة تباعد الولادات و بالمقابل و بنسبة **1%**من المبحوثات يرون أنه محرم على المرأة فعل أمر مشابه ، في إتخاذها لتدابير طبية لتنظيم النسل أو تحديده كلية بعد إنجاب عدد من الأولاد يتناسب و قدرات أسرتها المادية .و هذا التصور كان في وقت مضى شائعا عند مبحوثات أجيال الثلاثينات و الأربعينات إلى الستينات ،فإنهن يتركن أنفسهن للطبيعة ، ففي كثير من الحالات تحمل المرأة بعد الولادة بأربعين يوما و هذا لأنه وحسب تصورها حرام عليها أن تمتنع عن الإنجاب نوحتى ولو فكرت في الأمر فإن أسرة الزوج تمنعها من ذلك وتهددها حتى بالطلاق .

لكن اليوم الظروف تبدلت و ظهرت مستجدات في الحياة و إنشغالات جديدة لم تكن من قبل خاصة فيما يتعلق بغلاء المعيشة ،و القدرة على تربية الأولاد ، وهذا الأخير راجع إلى تغير نفسية الإنسان الريفي بحد ذاته، فلم يعد يود إنجاب عدد كبير من الأولاد وتركهم بدون رعاية لازمة و تكفل مناسب خاصة من ناحية التعليم الذي لم يعد مجاني كما كان ، بل أصبح يكلف الأسرة للفرد الواحد أموالا طائلة ، ففي الأمس لم يكن هذا المشكل مطروحا ، لأن الأولاد يتعلمون خدمة الأرض و يعملون على ذلك كهدف أساسي في حياتهم،وليس لديهم متابعة صحية ولا مشكل في لباسهم ولاتعليمهم ولا عملهم، فالأرض كانت تمثل

الإنسان الريفي ،تعلم خدمتها وسيلة و العمل فيها غاية .أما اليوم فالمولود بمجرد ولادته يضع له والداه ألف حساب من حيث المتابعة الصحية و كسوته وتعليمه و حتى التفكير في عمله وزواجه .كل هذه العوامل حفزت المرأة الريفية على إتخاذ التدابير اللازمة لتنظم النسل و نتنظيم الاسرة ، وهذا ما يتضح من خلال تراجع عدد المواليد و المسجلين في المدارس الإبتدائية، فقد أثبتت الدراسة المنوغرافية للمنطقة أن نسبة المواليد قد تراجعت من 4.15**%** في الفترة الممتدة بين **1977-1987 إلى 2.71** في العشرية الممتدة بين **1987-1998** ومن هنا نلمس تراجع في المواليد مقارنة بالسنوات الماضية ، وهذا يدل أن المرأة الريفية اليوم قد إستوعبت ضرورة تباعد الولادات و تنظيم الاسرة بما يخدم صحتها الشخصية و قدرات أسرتها المادية .و حسب المبحوثات فإن معدل إنجاب الأولاد هو محصور اليوم بين (2إلى 4) كأقصى حد.

الجدول رقم 21 : مظاهر تغير القيم :

مظاهر التغير	ك	%
- إقبال المراة على التعلم	221	16
- إقبال المراة على العمل	224	17
- الخروج	221	16
- إبداء الرأي	170	11
- في طريقة اللباس	224	17
- أسلوب الزواج	168	12
- مشاركتها في العلاقات الاجتماعية	143	11
المجموع	**1371**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تلعب القيم دورا أساسيا في التغير الاجتماعي، إذ أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادل بين القيم وهذا التغير، فالقيم الاجتماعية هي قاعدة النظم الاجتماعية والعلاقات ا لإجتماعية السائدة في المجتمع وتتوقف قوة النظام الاجتماعي على مدى التوافق بين قيم المجتمع والاتجاهات الاجتماعية السائدة فيه و إلا ظهرت آثار الانحلال الاجتماعي في المجتمع ،المتمثلة في تفكك الأسرة وغيرها من المشاكل الاجتماعية، وحسب **"عاطف غيث""** فإن التغير في القيم الاجتماعية هو شكل من أشكال التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة وهناك بعض العوامل الإجتماعية التي تساعد على تشكل بعض القيم وتراجع أخرى أو زعزعة مكانتها " ووجود بعض المثيرات المنشطة لتشكل القيم ومنها وبصفة خاصة دور وسائل الإعلام وا لإتصال وخاصة التلفاز منها وما يعرضه من ثقافات مختلفة عن ثقافة المجتمع الر يفي، تجعل هذا الأخير يقتبس أنماط أخرى للحياة ومفاهيم جديدة ونماذج مختلفة للسلوك ، هذا ما عزز بعض القيم وزعزع قيم أخرى فالمستجدات الحديثة

وفي مقدمتها التلفاز والهوائيات المقعرة هي أكبر وأهم مؤثر في الأسرة الريفية بما ت حمله من ثقافات وعادات وأنماط جديدة أثرت بدورها على قيم الأسرة الريفية ، أين نلاحظ اليوم ظهور قيم مستجدة لم تكن أجيال الأربعينات والخمسينات والستينات تعرفها أو تعمل بها وبخاصة خروج المر أة، بحيث نلاحظ أن المبحوثات بنسبة **17%** يرون أن أول مظهر من مظاهر هذا التغير هو خروج المرأة للعمل وإقبالها على التعلم، بحيث نجد أن المرأة الريفية اليوم هي في مختلف مستويات التعليم حتى الجامعي منها، وهذا حتى ولو كانت الجامعة بعيدة عن المنطقة الريفية "حلوية" كجامعة بوزريعة وجامعة باب الزوار.

كما نلاحظ أن نسبة **16%** من مظاهر هذا التغير تتجسد في طريقة لباس المرأة الريفية اليوم، سواء في نوع اللباس أو شكله أو احتشامه، فالحاف انتهى زمنه ولم يعد موجودا في المنطقة الريفية اليوم ونجده عند عدد قليل من كبيرات السن يعد على أصابع اليد، كما أن "النقاب والعجار" تراجعت النسوة عن ارتدائه عبر كل الأجيال الكبيرات منهن قبل الصغيرات، كما ظهر "سروال الجين" عن الفتيات وغيرها من الألبسة تختلف تماما عن اللباس الذي كانت ترتديه مبحوثات الأجيال الثلاثة الأولى من حيث الطريقة أو الشكل، كما أن 12% من المبحوثات يرون أن إبداء الرأي عند المرأة اليوم يعد مظهرا آخر من مظاهر التغير، وهذا إذا ما قورنت المبحوثات مع بعضهن البعض عبر الأجيال المختلفة.

بالإضافة إلى أن بعض المبحوثات حسب تصورهن فإن مظاهر هذا التغير تبدو في أسلوب الزواج، فالمرأة اليوم إذا ما قورنت بمثيلاتها عبر الأجيال فإنها أكثر حرية مقارنة بما كانت عليه المر أة أمس، كما أن دورها الاجتماعي ومكانتها في أسرتها تغيرت نوعا ما عما كانت عليه، بحيث يسمح لها اليوم بإبداء رأيها في عدة م واقف، وهذا يظهر خاصة عند جيلي السبعينات والثمانينات أين يؤخذ برأيها في اختيار شريك حياتها ، والأخذ برأيها في مسالة زواجها ، إما ترفض أو تقبل، فالمرأة عند جيلي الثلاثينات والأربعينات كانت لها مكانة أكبر كلما كبرت في السن ، فتصبح موضعا للحكمة والمشورة والأخذ بالرأي، أي المكانة والدور اجتماعيين يحددان حسب السن، أين تأخذ مسألة احترام كبار السن والخضوع لرأيهم مكانا مرموقا في قيم المجتمع الريفي ، أما اليوم تكون حكمة المر أة في مدى تعلمها بالأمور التي تحيط بها وقدرتها حتى تشخيص الأمور ومدى إطلاعها وتمكنها من حل المشكلات ومواجهتها.

وهنا نلاحظ أن حتى معيار ومقياس المكانة عند المر أة قد تغير عبر الأجيال بين السن والتعلم وسعة الإطلاع.

7.7- عرض وتحليل المعطيات الخاصة بمصادر تصورات المرأة الريفية

جدول رقم22 : مصادر التصورات الإجتماعية للمرأة الريفية :

المصادر	ك	%
- الاسرة الريفية	219	33

- المجتمع الإنتمائي	192	29
- وسائل الإعلام	180	27
- الإحتكاك بالوسط الحضري	46	7
- التعليم	37	5
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تزايدت في القرن العشرين وتيرة حركة التغير و التي عملت على تقليص الحواجز بين المجتمعات، الأمر الذي ساعد على خلخلة بنائها الاجتماعي و الثقافي بفعل التلاقح الثقافي و الحضاري، ولم يعد هذا مقتصرا على المجتمعات المتقدمة بل شمل المجتمعات النامية و التي تتعرض في الوقت الحاضر للعديد من التحولات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية، التي قد تفوق في بعض الأحيان عن طاقتها الاستيعابية و عن قدرتها في هضم هذه المستجدات، و يحاول أفراد كل مجتمع هضم هذه المستجدات و التغيرات و تجسيدها في شكل قيم و سلوكات.

تعد التنشئة الإجتماعية و الضبط الإجتماعي الذي تمارسه الاسرة على الفرد العامل الأساسي في تكوين شخصية الفرد و تكوين تصوراته ، وعليه نلاحظ أن **33%** من البحوثات أجمعن على أن الأسرة الريفية دور كبير في زرع بعض الأفكار و التصورات التي يحملها المرأة الريفية اليوم في ذهنها إتجاه بعض القيم ،فالأسرة الريفية تعيد إنتاج نفس النموذج في أبنائها وخاصة الأم فإنها غالبا ما تشكل نفس النموذج عنها من حلال تلقين بناتها لبعض الأفكار و القيم التي تحدد تصوراتهم للحياة و توجه سلوكهن.

بينما نسبة **29%** من ترتيب التصورات كان نحو أن المجتمع الإنتمائي (اليفي) دور كبير في التأثير على شخصية أفراده من خلال جملة العادات و التقاليد في السلوكات والتصرفات ونوع النظام القيمي الذي يفرضه أفراده،ويتوجب على الأخرين الأخذ به بما أنه تم الإتفاق نحوه بما هو مرغوب به ،وبما هو مرفوض ، و الخروج على نوع القيم المعترف بها و المتفق عليها، و الخرو عنها قد يسبب مشاكل للفرد ولأسرته .فمن خلال عملية الضبط الإجتماعي تتحدد سلوكات الأفراد ،أما في المرتبة الموالية يأتي دور وسائل الإعلام بنسبة **27%** بما تحمله من ثقافات مغايرة لثقافة المجتمع الريفي وأنماط جديدة في طرق الحياة ونماذج مغايرة في السلوكات و الذهنيات ،كل هذا كان من شأنه التأثير في ذهنية المرأة الريفية وجعلها تتطلع إلى أساليب أخرى في العيش .

كما نجد أن **7%** أرجعتها المبحوثات لإحتكاك المرأة الريفية بالوسط الحضري ،علما أن المنطقة الريفية "حلوية" تقع بين وسطين حضريين هما منطقة "بوفاريك التي تبعد عنها ب**6** كلم وبلدية الصومعة التي لا يكاد يفصل بينهما سوى بقطعة أرض .إلى جانب وفرة وسائل النقل في المنطقة بإعتبارها همزة

وصل بالجامعة،أما **5%**من المصادر ترجعها المبحوثات لتعلم المرأة هذا العامل أثر على أفكارها و توجهاتها السلوكية وجعلها تتطلع إلى قيم لم يكن معترف بها من طرف المجتمع الريفي كالعمل خارج المنزل، و الدراسة في مناطق بعيدة خاصة الجامعات.

ويتبين لنا من خلال هذا التحليل أن أهم مصادر تصورات المرأة تعود بالدرجة الاولى للأسرة الريفية والمجتمع الإنتمائي ليليها تأثير وسائل الإعلام و الإحتكاك بالوسط الحضري وكذا دور التعليم في التأثير على عقلية المرأة الرفية وبالتالي التأثير على تصوراتها.

التحليل التركيبي لمعطيـات الدراسة الميدانية

9.7 - قراءة سوسيولوجية لنتائج الدراسة:

بناء على الدراسة النظرية مدعمة بالدراسة و البحث الميداني، إنطلاقا من فرضيات تحمل جملة من المؤشرات الموجهة و المحددة للموضوع ،ومن خلال إختبارها بإعتماد أساليب البحث العلمي عن طريق الخروج للميدان وتمرير إستمارة المقابلة في منطقة "حلوية " الريفية و بعد حصرنا و عرضنا مع تحليلنا لأهم مؤشرات التغير في المجتمع الريفي و كذا مؤشرات التغير الخاصة بقيم المرأة الريفية، في دراسة نظرية ميدانية تحت عنوان :" التصورات الإجتماعية لدى المرأة في مجتمع ريفي متغير " ، قمنا بمحاولة لقراءة سوسيولوجية لأهم نتائج هذه الدراسة و التي نستعرضها فيما يلي :

مست التغيرات كامل مستويات المجتمع الريفي الديموغرافية منها و الإقتصادية ، الثقافية و التربوية و كان لهذه التغيرات على مستوى الوحدات الكبرى للمجتمع دور في التأثير على الأنساق الإجتماعية المشكلة له وهو نظام القيم و تغيراته و على الوحدات الصغرى المكونة للمجتمع ألا وهي المرأة الريفية، فقد أكدت الدراسة الميدانية أن نظام القيم هو مرآة تعكس معايير الجماعة ، وإذا أردنا دراسة التغيرات في أي مجتمع أو أسرة أو فرد ، يكون الإنطلاق من دراسة قيمه أنجع طريقة للوصول إلى نتائج واقعية تعكس طبيعة ذلك المجتمع ،بإعتبارها موجه أساسي من موجهات السلوك في حدود ما يقره المجتمع، وعليه ومن خلال دراسة بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة الريفية إنطلاقا من تصوراتها لذاتها ضمن مجتمعها الريفي، ألا وهي التعليم ، العمل خارج المنزل ، الزواج و أسلوب إختيار شريك الحياة، بالإضافة إلى دور و مكانة المرأة الريفية، خرجنا من الدراسة الميدانية بالنتائج التالية :

مست تغيرات المجتمع الريفي في كامل مستوياته و جوانبه الاقتصادية و الثقافية و الديموغرافية و هذا ما أكدته الدراسة المونوغرافية خاصة في مجال التعليم و العمل، أين يتزايد عدد النسوة المتعلمات و العاملات عام تلوى الأخر.

كما أكدت الدراسة على أن المرأة الريفية تحمل ذهنية و تصورات تعكس غالبا تصورات أفراد مجتمعها الريفي، فهذه التصورات نحو بعض القيم الإجتماعية ، تشكلت نتيجة تجارب وخبرات إكتسبتها المرأة من خلال تعلمها ووعتها في حياتها نتيجة عملية الثواب و العقاب ،جعها تكون تصورا في ذهنها عن الأمور المقبولة و المرفوضة إجتماعيا في حدود المعايير و القيم المتعارف عليها، فهي بهذا تعتمد على نوعين من الضبط الإجتماعي:

ضبط داخلي : يعتمد على رقابة الفرد لنفسه في سلوكه و تصرفاته .

ضبط خارجي : يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه.

وبهذا فهي تساير مجتمعها الإنتمائي (المجتمع الريفي) في حركته و تغيراته الذي و بدوره يساير تغيرات و تبدلات المجتمع المرجعي (الجزائري) ، فاتغيرات الواقعة على المستويات المجتمع الكبير أثرت على المجتمع الريفي في كامل مستوياته و أنساقه و نظمه بما في ذلك نظام قيم المرأة الريفية ، و تبدلت تصورات المرأة الريفية في العديد من القيم و المواضيع و هذا ماخلصنا إليه من خلال بحثنا الميداني.

فبالنسبة لتعلم المراة الريفية : كانت تصورات المرأة في أجيال الثلاثينات ...وصولا إلى جيل الستينات ،أنها كانت محرومة من ممارسة هذا الحق وكان في تصورها في ذلك الوقت أنه عين الصواب ،و لم ترى في حرمانها من تعسف في حقها إلا في وقتنا الحاضر ، فقد كان في تصورها أن التعليم الوحيد و الضروري للمرأة هو إتقانها الأعمال المنزلية المختلفة ، بالإضافة إلى المساعدة في أعمال الزراعة و تربية الحيوانات ، وإتقانها لبعض الأعمال الأخرى كالحياكة و التطريز ، عدا ذلك فإن كل الأمور الأخرى هي خارجة عن مهامها ولا يهمها البحث فيها أو مجرد التفكير فيها ،لأن هذا هو التصور العام الذي كان سائدا في مجتمعها الريفي آنذاك ، والوضع هو اليوم معكوس ، خاصة عند جيل الثمانينات و السبعينات ، ومع التحولات الواقعة على مستوى المجتمع الريفي في مجال التعليم منذ إصدار قانون التعليم المجاني و إجباريته في سن السادسة و إنتشار المدارس في المنطقة ، كل هذه العوامل ساعدت الأسر الريفية في تحفيز أبنائها على التعلم ، الذكور منهم و الإناث على حد السواء ، فأصبح الأولياء اليوم يسجلون أبنائهم تلقائيا في المدارس و هذا متى بلغوا السن القانوني للدراسة ، حتى أن تصورات مبحوثات جيل الثلاثينات و الأربعينات و حتى الخمسينات قد تغيرت في هذا الخصوص ، حيث أنهم اليوم يحفزن بناتهن للإقبال على التعليم و مواصلته ، فتغيرت التصورات نتيجة لتغير الظروف و المستجدات التي تقتضي من المرأة أن تكون متعلمة، و ما هذا التغير في القيم الريفية إلا إنعكاس للتغيرات في المجتمع الجزائري من ناحية التعليم، بحيث إنتقلت نسبة تمدرس الفتيات من **32.9 %** سنة **1966** إلى **73.5 %** سنة **1986** و هذا نظرا لانتشار المؤسسات التعليمية عبر المناطق النائية و الريفية و التي كانت تعاني من بعد المسافات بينها و بين المراكز التعليمية، حيث لم يكن مسموح للفتيات بقطع مسافات

من أجل الالتحاق بالمدرسة،ليصل إلى **46.11%** سنة **1997** بالنسبة للتعليم الإبتدائي و **52.54%** بالنسبة للتعليم الثانوي لنفس السنة.

و هذا الوضع إنعكس على المنطقة الريفية "حلوية" حيث بلغ عدد المتمدرسين في **1987** مايقرب **1657** متمدرس منهم **817** متمدرسة ، ليقفز إلى **2490** من بينهم **1218** متمدرسة سنة **1998**، وهذا يدل على التأثر المتبادل بين المجتمع الالكلي و الجزء التابع له ، في تغيراته و تحولاته ، كما يدل على تغير التصورات نحو قيمة التعليم.

اما بالنسبة لتصور المراة الريفية نحو العمل خارج المنزل ، فإن الأمر لا يكاد يختلف كثيرا عن التعليم، ففي الوقت الذي كانت تتصور فيه مبحوثات جيل الثلاثينات إلى جيل الستينات أن عمل المرأة الوحيد يكون في إطار منزلها أين كان عار عليها ، الخروج من منزلها للعمل ، فكان هذا الأمر يحط من قيمتها و مكانتها وسط أسرتها الريفية خاصة و أنها لم تكن متعلمة ، فالعمل الوحيد الذي و إن فكرت في العمل خارج المنزل هو العمل كمنظفة أو خادمة في منازل الآخرين ، لهذا كان ينظر ب إحتقار للمرأة العاملة ، ولكن اليوم ومع التعليم إختلف تصور المرأة في حد ذاتها للعمل إلى جانب تغير نظرة الريفيين له ، خاصة إذا كانت تمارس عملا على أساس الشهادة ، وأغلب التغيرات الواقعة في المجتمع الريفي ناتجة أساسا عن وسائل الإعلام وعلى رأسها التلفاز حيث يعد عاملا من عوامل توجيه الأفكار من الناحية الإجنماعية ، بالإضافة لإحتكاك المرأة الريفية بالوسط الحضري من خلال الزيارات أو التعليم .

مؤشر آخر تم إعتماده في دراسة تصورات القيم عند المرأة الريفية ألا وهو الزواج ، فبمقارنة تصور مبحوثات الأجيال الاولى مع أجيال السبعينات و الثمانينات في أسلوب الزواج ، فإن الأمر مختلف تماما، فبينما كانت مبحوثات اجيال الثلاثينات و الأربعينات حتى الخمسينات يؤكدن معظمهن أنهن تزوجن بنفس الطريقة ، وهي إتفاق الأسر و خاصة رب الأسرة على تزويج إبن فلا ن بإبنة فلان و نادرا ماكانوا يشاورهن في أمر زواجهن ، أما مبحوثات أجيال السبعينات و خاصة الثمانينات يضعن تصورا مغايرا في ما يخص الزواج ، حتى أن الأولياء يشاورهن في أمر زواجهن و نادرا ما يكون بالإكراه أو دون أخذ الموافقة من المرأة .

و من المفاهيم التي ساعدتنا على فهم تصورات المرأة الريفية في مجتمعها أو في أسرتها هي دور و مكانة المرأة في الأسرة من حيث القرار في الأسرة ، عمليات المناقشة ،إضافة إلى الصراع و التعاون الموجود بين المرأة و إخوتها الذكور ،فآخر مؤشر تم البحث فيه هو تصور المرأة اريفية لدورها و مكانتها فـي يأسرتها ومجتمعها الريفي ، فإذا قارنا أمس باليوم لتجلت بوضوح هذه الفروقات، ففي الماضي كان تصور المر أة الريفية في أنها لو أتقنت الأعمال المنزلية و تزوجت و أنجبت العديد من الاولاد و على رأسهم الذكور لتحصلت في الأخير على مكانة إجتماعية مرموقة في وسط أسرتها، وكان همها الوحيد هو القيام بالأعمال المنزلية و إدارة شؤون الدار و حتى هذه المهام كانت بسلطة رب الأسرة

وتحت إشرافه ، فلا تتخذ أية خطوة دون العودة إليه و أخذ موافقته .أما اليوم فالتعليم هو الذي يمنح المر أة المكانة الإجتماعية المرموقة ، والعمل كذلك حيث تحول الأساس الإقتصادي الذي كانت تقوم عليه الأسرة ، وأصبحت المرأة اليوم تشكل قوة إقتصادية إلى جانب الرجل وأحيانا أخرى أكثر من الرجل .

وقد خلصت الدراسة في الأخير أن تصورات القيم لدى المرأة الريفية قد إعترتها الكثير من التغيرات متأثرة بالتغيرات التي حصلت على المستوى الماكروسوسيولوجي للمجتمعها المرجعي أولا و الإنتمائي ثانيا،ومع هذا لا نستطيع أن نحكم أن المرأة الريفية اليوم قد هضمت كل المستجدات و التغيرات و محت آثار قيمها الريفية بشكل كلي و أن تصوراتها لقيها تغيير جذري بعيد كل البعد عن قيمها و تقاليدها و إنما نقول أن في تصوراتها نحو القيم يعيش ماهو تقليدي فيها مع ماهو حديث و مستجد جنبا إلى جنب و تصوراتها تتبلور في شكل إحداثية (تقليدي ، حديث) ، فهي لم تأخذ الحداثة بكل صفاتها و لم تترك قيمها التقليدية كلية، فتصوراتها للقيم هي مزيج بين ماعرفته في الماضي وما تعيشه اليوم ، وهذا حتى تتكيف المرأة الريفية مع الوضع الجديد وتندمج فيه محافظة على قيمها التقليدية في قالبها الحديث.

خـاتمـة

تزايدت في القرن العشرين وتيرة حركة التغير و التي عملت على تقليص الحواجز بين المجتمعات الأمر الذي ساعد على خلخلة بنائها الإجتماعي و الثقافي بفعل التلاقح الثقافي الحضاري ، ولم يعد هذا مقتصرا على المجتمعات المتقدمة بل شمل المجتمعات النامية و التي تتعرض في الوقت الحاضر للعديد من التحولات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية التي تفوق في بعض الأحيان عن طاقتها الإستيعابية وعن قدرتها في هضم هذه المستجدات و الجزائر واحدة من هذه المجتمعات التي تشهد تخلخلا

في نظامها القيمي ، لذا إرتأينا القيام بهذه الدراسة إنطلاقا من تصورات القيم لدى المرأة الريفية في مجتمع ريفي متغير، أين ركزنا على الجانب التصوري للمرأة.

فموضوع التصورات الإجتماعية يشكل واحد من المواضيع العلمية التي استثمرت في مجال الدراسات السوسيولوجية ، فالتصور هو واحد من الميكانيزمات ذات الطابع التأسيسي للأشكال المعرفية و التي تتبلور في سياقها العمليات الخاصة بفهم المحيط الإجتماعي و تفسيره، و خاصة في تناوله في إطار التغير الإجتماعي، الذي يعمل على تحويل حياة فئات واسعة من أفراد المجتمع ، فالتغير هو ظاهرة عامة في المجتمعات ، فكما يمس الجانب المادي للحياة فإنه يمس الجانب اللامادي للأفراد من حيث القيم الإجتماعية و معايير الأخلاقية و غيرها.

لذلك فالتغير في التصورات من ناحية نظام القيم ماهو إلا إستجابة و ردة فعل من طرف المرأة كفرد من المجتمع الكلي للتغيرات التي تحيط بها محاولة بذلك إستيعاب التجديدات و التكيف معها دون التخلي كلية عن قيمها و إنما وجودها يكون بتعايش النمطين جنبا إلى جنب .

فالقيم التقليدية المحضة لم تعد موجودة ، و المجتمع التقليدي غير موجود في الوقت الحالي، فالمجتمع الجزائري فقد وبنسبة كبيرة جدا المجتمع التقليدي ولم يصل بعد إلى المجتمع العصري ،و هنا تكمن الجدلية بين التقليد و الحداثة.

قـائمـــــة المـــراجـــــــــــع

01 - أحمد الخشاب و أحمد النكلاوي، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية،(1974).

02 - أحمد زايد،إعتماد علام،التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلومصرية، الإسكندرية،(1992).

03 - أحمد النكلاوي، التغير و البناء الإجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة ،(1968)

04 - أحمد صقر عاشور،إدارة القوى العاملة،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان ، (1983).

05 - إحسان محمد حسن،الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، بدون سنة.
06 - إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
07 - جمال زكي و السيد يسن، أسس البحث الإجتماعي، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (1963).
08 - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي للجزائر و مبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر، (1984).
09 - حسن علي حسن، الريف دراسة مجتمعية ريفية ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،(1982).
10 - خير الله عصار،محاضرات في منهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،(1989).
11 - روبيرت رادفيلد، ترجمة فاروقمحمد العادلي،المجتمع الريفي و ثقافته،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1،القاهرة،(1973).
12 - سامية حسن الساعاتي، الثقافة و الشخصية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،(1983)
13 - سلمى محمود جمعة والسيد عبد الحميد عطية، النظرية و الممارسة في الخدمة الإجتماعية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،(2001).
14 - عاطف عدلي العبد، الإتصال و الرأي العام ،دار الفكر العربي، القاهرة ، (1993).
15 - عبد الله الرشدان، علم الإجتماع التربوي، دار عمان للنشر و التوزيع،عمان،(1984).
16 - عبد الباسط محمد حسن، علم الإجتماع ، مكتبة غريب،القاهرة (1982).
17 - عبد الهادي العفيفي، التربية و التغير الثقافي، مكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ،(1972).
18 – عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر، بيروت.
19 - عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع،ط1، بيروت،(1983).
20 - عبد المنعم محمد الحسن، الأسرة و منهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (1985).
21 - عبد الحميد الحيفري، التلفزيون الجزائري، واقع و آفاق ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط851، الجزائر.
22 - علي مانع، جنوح الأحداث و التغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،(1996).

23 - علي زغدود ، المؤسسات الإقتصادية ذات الطابع الإشتراكي ، المكتبة الوطنية للكتاب ،ط2 الجزائر،(1987) .
24 - علي فؤاد أحمد، علم الإجتماع الريفي، دار النهضة العربية ،بيروت.
25 – عدنان أحمد مسلم، دراسات في علم الإجتماع الريفي، دمشق، (1988).
26 - عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،(1995).
27 - غريب محمد السيد،علم الإجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،(1984).
28 - فؤاد البهي السيد، الأسس النفسية للنمو،دار الفكر العربي، القاهرة،(1956).
29 - فوزية دياب: القيم و العادات الإجتماعية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، بدون سنة.
30 - محمد أحمد بيومي،علم إجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،(1990).
31 -محمد الدقس، التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن،(1996).
32 - محمد عاطف غيث، المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية بدون سنة.
33 - محمد عاطف غيث، التغير الإجتماعي في المجتمع القروي، دار النهضة العربية، الإسكندرية، بدون سنة.
34 - محمد عاطف غيث،التغير الإجتماعي و التخطيطي دار المعارف، ط2،القاهرة،(1966).
35 - محمد علي محمد و آخرون، دراسات في التغير الإجتماعي، دار المكتبة الجامعية ،القاهرة .
36 - محمد أحمد الزغبي، التغير الإجتماعي ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، بيروت، (1978).

37 - محمد زيدان حمدان،البحث العلمي نحو منهجية منظمة لتنفيذه و إعداده للنشر ، المجلة العربية لبحوث التربية،المجلد8 ،العدد2،المنظمة العربية للتربية و الثقافة، تونس،(1988).
38 - محجوب عطية الفائدي، مبادئ علم الإجتماع والمجتمع الريفي، ليبيا،(1992).
39 - مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، (1977).
40 - مصطفى عاشوري، أسس علم النفس التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، (1992).
41 - نبيل السمالوطي، علم إجتماع التنمية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2،الإسكندرية،(1978).
42 - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،(1977).
43 - عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع،الهيئة المصرية العامة، مصر، (1973).
44 - إبراهيم عباسي، التلفزيون و المجتمع ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، (1993).

45 - عبد القادر لورسي، محددات فعالية الطريقة الحوارية للدرس في التعليم الأساسي ، رسالة نيل شهادة ماجستير ،معهد علم النفس و علوم التربية،أحمد دوقة،الجزائر،(1997.1998)

46 - بشير معمرية، التغير في إرتقاء القيم لدى مجتمعات عمرية مختلفة من الجيلين ، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى عين مليلة ، جامعة منتوري قسنطينة، عدد15 جوان 2005.

47 -عمار عماري، الأقتصاد الجزائري الماضي القريب و إستشراف المستقبل، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى عين مليلة، الجزائر ، عدد 14 ديسمبر 2000.

48 - معتوق جمال، محاضرة الدور الإجتماعي، قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا، جامعة البليدة،(2003).

- Ouvrages :

49 – Balandier (G) ,sociologie actuelle de l'Afrique noire, ed P.U.F, Paris .1963.

50 - Durkheim (E), de la division du travail social .ed P.U.F, Paris .1960.

51 -Guichard. (J), L'école et la représentation d'avenir des adolescents. Dépôt légale. Edition1. P.U.F, Paris.1993..

52 - Guy Roché, le changement social, introduction à la sociologie générale, Paris. 1968.

53 – Hanni (A) : Economie de l'Algérie indépendante. ENAG, Edition Alger, (1991).

54 - Jodelet. (D), Représentation sociale, Phénomène, Concept et Théorie en Psycologie social. S/d de Serge – Moscovici. Paris. P.U.F .Edition. (1984).

55 - Ouaragh (L), économie algérienne a l'épreuve de la démographie, Centre français sur la population et le développement. (1996).

56 -Moscovici. (S). La psychanalyse, son image. son public. P.U.F. Paris.(1976).

57 - Moscovici. (S).L psychanalyse. Son image. Son. publc. P.U.F. Paris. (1991).

58 – Mounoud, (P). Winter. (A), La notion de représentation en psychologie génétique en psychologie Française.(1985).

59 - Wallon.(H) , De l'acte à la pensée .ED Flammarion.Paris.1970.

60 - Petit larousse illustre, Libraira larousse, Paris.

61 -Sillamy .(N) .Dictionnaire Usuel de psychologie, librairie Larousse paris.(1983).

62 –Dupont (ch) .L'étude des représentation. Un enjeu pour les éducateurs. Didactique II . C.E.R.S.E. Université de CAEN. N°2.(1989).

63 - ALGERIE Guide Social. Alger .ANEP.1991.

64 - http://www.chihab). net/modules. php. name=News & file = article & sid =1134.

65 - http://www/AL MADA Daily Newspaper.p2.

66 - http:/www.ONS.dz/ English/Education/Education.htm.

الملاحق

تطور الديموغرافي لسكان حلوية

السنوات	1966	1977	1987	1993	1998
النمو الديموغرافي	2153	3868	6254	7844	8364

توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية: (الوضعية المهنية)

الوضعية المهنية	**ك**	**%**
تعمل	109	49

لا تعمل	115	51
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

أسباب عدم تعلم الأجيال الأخرى:

الأسباب	**ك**	**%**
ندرة المدارس وبعدها	214	20
عدم وعي الأباء بأهمية التعلم	174	16
الزواج المبكر	192	18
العادات والتقاليد	224	21
الاستعمار	117	11
الفقر	132	12
الظروف الأمنية	26	2
المجموع	**1079**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

تصور المرأة الريفية لتحديد التعلم بسن معينة:

التصور	**ك**	**%**
- نعم	163	73
- لا	61	27
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

فرق في المعاملة بين المرأة و إخواتها الذكور:

التصور	التكرار	%
- نعم	203	91
- لا	21	9
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

الأفضليات حسب تصور المرأة الريفية بين التعليم،العمل، والزواج

المراتب	القيم	ك	%
1	التعليم	145	65
2	الزواج	61	27
3	العمل	18	8
المجموع		**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

مسألة خروج المراة تطرح نفس ردود الأفعاليوم :

التصور	ك	%
- نعم	7	3
- لا	217	97
المجموع	**224**	**100**

المصدر:الدراسة الميدانية لسنة2005/2004

- دليل المقابلة حول تاريخ المنطقة *

1 - ما هو سبب تسمية المنطقة المقابلة بهذا الإسم ؟

2 - هل تتذكر كيف كانت المنطقة قبل اليوم ؟

3 - من هم أوائل الوافدين للمنطقة ؟

4 - أين كانت تصل حدودها في الماضي ؟ و هل تغيرت ؟

5 - هل كانت معترف بها إداريا كمنطقة آهلة بالسكان ؟

6 - هل يمكن أن تصل لنا كيف كان شكل المنطقة في الماضي و أهم المساكن التي كانت توفر عليها و ما هي المناطق التي كانت في الماضي زراعية و أقيمت عليها اليوم المساكن ؟ أي هل توسعت المنطقة عمرانيا و هل توسعت حدودها الجغرافية ؟

7 - ما هو النشاط الذي كانت تمارسه أغلب الأسر ؟

8 - ما نوع الإنتاج الزراعي الذي كان في الماضي ؟

9 - هل كان يسوق على مناطق أخرى أم كان مخصص للإستهلاك الذاتي ؟

10 - هل كان ناك من يتولى تسيير الشؤون الداخلية للمنطقة ؟

11 - إذا كان نعم كيف يتم تنصيب هذا الشخص ؟ هل يبايعه سكان المنطقة أم ينصب من قبل الجهات الحكومية أم هو منصب متوارث؟

12 - هل كانت المنطقة تتوفر على مرافق اجتماعية و صحية ؟

13 - كيف كان يتم بناء المساكن أمس ؟ أي ما هو شكل التخطيط الهندسي و الشكل المظهري للمسكن في الماضي ؟

أولا- بيانات عامة عن المبحوثة :

س1 - حسب الأجيال بين :

20-15 ☐

30-20 ☐

40-30 ☐

50-40 ☐

60-50 ☐

70-60 ☐

70 فأكثر ☐

س2- المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐ آخر ☐

س3- الحالة الاجتماعية (الوضعية المهنية) :

- تعمل لا تعمل

س4- الحالة المدنية :
متزوجة
أرملة
مطلقة
عازبة

ثانيا- المعطيات الخاصة بتعليم المرأة الريفية :
س5 -هل يكمن الفرق حسب تصورك بين المرأة المتعلمة و غير المتعلمة في :
في طريقة التفكير
أسلوب تربية الأبناء
تسيير البيت
العمل خارج البيت
آخر
س6 - حسب تصورك ماهي أسباب عدم تعلم الأجيال الأخرى ؟

س7- هل تغيرت تصورات المرأة الريفية نحو التعليم بين الأمس و اليوم ؟
- تغير جذري
- نوعا ما
- لم يتغير
س8 - ما هي أسباب تغير التصورات نحو التعليم حسب رأيك ؟
س9 - هل تعليم المرأة الريفية يحدد بسن معينة ؟ نعم لا
س10 - إذا كان نعم ، إلى أي سن يمكن السماح للمرأة الريفية بالخروج للتعلم ؟
< 10
10-15
20
من 20

ثالثا - المعطيات الخاصة بعمل المرأة الريفية خارج المنزل:
س11 - كيف هو تصورك لعمل المرأة خارج المنزل ؟
- موافقة جدا
- موافقة
- نوعا ما
- لا أوافق

رابعا-المعطيات الخاصة بدور و مكانة المرأة في أسرتها :
س12- كيف تقيمين علاقتك مع أفراد أسرتك ؟
- جيدة جدًا
- جيدة
- نوعًا ما
- سيِّئة
س13 -هل ترين أنه يتم استشارة المرأة مشكلة أو أمر عائلي ؟
- بصفة دائمة
- أحيانًا

- أبدًا

س14- في تصورك هل هناك فرق في المعاملة بين المرأة وإخواتها الذكور بين جيلك والأجيال الأخرى ؟

- نعم ☐ كيف ذلك ؟
- لا ☐

س15- من بين القيم الثلاثة (إنجاب الأولاد ، التعليم ، العمل) كيف ترتبينها حسب تفضيلاتك وتصورك للأمور الأولوية؟

- 1 .....
- 2.....
- 3.....

خامسا- المعطيات الخاصة بالزواج عند المرأة الريفية:

س16 - ماهو الأسلوب الزواج الذي تزوجت عليه و الذي تتصورينه مناسبا ؟

- اللأسلوب الوالدي المحض ☐
- الأسلوب المشترك ☐
- الأسلوب الذاتي ☐

س17- حسب تصورك ماهي أسباب تغير التصورات نحو أسلوب الزواج ؟.....

.....

.....

س18- ماذا يمثل بالنسبة لك زواج ؟

- ضروري جدًا ☐
- ضروري ☐
- نوعًا ما ☐
- غير ضروري ☐

س19- من بين القيم التالية رتبي القيم حسب أفضليتها:

- التعليم ☐
- العمل ☐
- الزواج ☐

سادسا- البيانات الخاصة بخروج المرأة الريفية :

س20- هل كان يسمح لك بالخروج من المنزل : - بصفة متكررة ☐

- أحيانا ☐
- أبدا ☐

س21- هل هناك من يراقب خروج المرأة ؟

- كل الناس ☐
- الأقارب ☐
- لا أحد ☐
- آخر ☐

س22- حسب تصورك ماهي أسباب تغير التصورات نحو القيم : (الخروج، العمل ، التعليم) ؟

.....

.....

س23- اليوم هل تشعرين بحرية في الخروج و التنقل مقارنة بما مضى ؟

حرية مطلقة ☐
نوعًا ما ☐
محدودة
أخرى ☐

س24- هل مسألة خروج المرأة تطرح نفس ردود الأفعال؟ نعم ☐ لا ☐

س25- حسب تصورك أين تظهر التغيرات في قيم التعليم و العمل و الزواج ؟

س26- حسب تصورك كيف تكونت أو من أين أتت المرأة الريفية بتصوراتها نحو قيمها الإجتماعية ؟